الكابوس النووي

من الفكرة إلى القنبلة

خالد عوض

الكتاب : الكابوس النووى .. من الفكرة إلى القنبلة

الكاتب: خالد عوض

الطبعة : ٢٠١٦

الناشر : وكالة الصحافة العربية (ناشرون)

٥ ش عبد المنعم سالم – الوحدة العربية – مدكور- الهرم – الجيزة

جمهورية مصر العربية

هاتف : ٣٥٨٢٥٢٩٣ – ٣٥٨٦٧٥٧٦ – ٣٥٨٦٧٥٧٥

فاكس : ٣٥٨٧٨٣٧٣

http://www.apatop.com E-mail: news@apatop.com

All rights reserved. No part of this book may be reproduced, stored in a retrieval system, or transmitted in any form or by any means without prior permission in writing of the publisher.

جميع الحقوق محفوظة : لا يسمح بإعادة إصدار هذا الكتاب أو أي جزء منه أوتخزينه في نطاق استعادة المعلومات أو نقله بأي شكل من الأشكال، دون إذن خطي مسبق من الناشر.

دار الكتب المصرية

فهرسة إثناء النشر

عوض، خالد

الكابوس النووى .. من الفكرة إلى القنبلة – خالد عوض – الجيزة – وكالة الصحافة العربية .

.. ص ، .. سم .

تدمك : ١– ٠٣٧ – ٤٤٦ – ٩٧٧ – ٩٧٨

أ. العنوان رقم الإيداع / ١٠٨٩٠

الكابوس النووي

من الفكرة إلى القنبلة

وكالة الصحافة العربية
«ناشرون»

مقدمة

تأججت الأوضاع المشتعلة في منطقة الشرق الأوسط لرغبة إيران في تسريع برنامجها النووي، وهو ما تسعى أطراف عدة للحيلولة دون ذلك بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، وبدافع عنيف من إسرائيل.

وقد قويت رغبة إيران في امتلاك السلاح النووي بعد نجاح كوريا الشمالية في حيازة سلاح نووي، ووقوف المجتمع الدولي عاجزًا عن معاقبتها أو المساس بأمنها، و بترك كلتا الدولتين ما تسعى إليه بإمتلاك إسرائيل لمثل هذه الأسلحة والتقنيات دون غضاضة من المجتمع الدولي.

هذا الأمر كان مدعاة، لأن نعيد فتح ملف الأسلحة النووية من جديد.

الواقع يؤكد أن خطورة السلاح النووي لا تكمن في قوته الهائلة على التدمير فقط، بقدر ما تكمن في عدم تحديد شروط

استخدامه لأنها مرتبطة بالرؤية الاستراتيجية الدفاعية لكل دولة، والتي تختلف من دولة لأخرى، فمتى شعرت دولة ما بأنها في حالة خطر قصوى، فكأنه يحق لها استخدام سلاحها النووي.

وخلال فترة الحرب الباردة، وعلى مدى أكثر من ٥٠ عامًا، كانت العلاقات الدولية مبنية بشكل أساسي على فكرة "توازن الرعب" وكان محورها العامل النووي، وفكرة توازن الرعب هذه قائمة "على اليقين" و "عدم اليقين" فى آن واحد، يقين من الدول العظمى بوجود خطر نووي حقيقي واحتمال كبير في استخدام السلاح النووي في اية لحظة في حال اجتمعت كل الشروط السياسية والاستراتيجية، التي تبرر ذلك.

وعدم اليقين في تحديد هذه الشروط والوقت الذي سيقرر فيه اللجوء إلى هذا السلاح الفتاك.

ولذلك يمكننا القول بأن العلماء الذين اكتشفوا هذا السر الكبير للإنشطار النووى في النصف الثانى من الثلاثينيات في القرن الماضي، لم يدركوا فداحة هذا الاكتشاف إلا عندما اختار الأمريكيون أن يلجأوا إلى الجانب السلبي منه، واستخدموا القنبلة الذرية للمرة الأولى ضد مدينة "هيروشيما" اليابانية في أغسطس ١٩٤٥ ثم للمرة الثانية بعد ١٣ يومًا ضد مدينة "ناكا زاكي".

وفي هذا الكتاب نطرح رؤى وشهادات حول هذا الكابوس المزعج منذ كان فكرة إلى أن تحول إلى قنبلة تجعل العالم كله يعيش فوق هالة من التوتر والخوف، ونرصد بدون تحيز فكرة السلاح النووي، والواقع في الشرق الأوسط من خلال ميزان قوي مختل لصالح إسرائيل.

الباب الأول

السلام النووي والعالم

الفصل الأول

أعظم الاكتشافات في تاريخ البشرية

في السادس من أغسطس ١٩٤٥ ألقى الطيران الأمريكي أول قنبلة نووية على مدينة هيروشيما، ثم أعقبتها قنبلة أخرى بعد أيام قليلة على ناكازاكي، فكانت المحصلة العامة لأول قنبلتين نوويتين في تاريخ الحروب البشرية مئات الآلاف من القتلى والجرحى والمشوهين الذين عانوا ومازالوا عقودًا طويلة من الإشعاع النووي، وقد وصف هذا الحادث بأنه الأكثر بربرية في تاريخ البشرية حيث تم القضاء على أكثر من ١٤٠ ألف إنسان خلال ثوان قليلة.

د. محمد شاكر "الخبير النووي المصري" في شهادته على هذا المحور الذي يتناول السلاح النووي والعالم يقول: إن انتشار السلاح النووي بهذه الكثافة في كثير من مناطق العالم المختلفة يعتبر بمثابة الكابوس المرعب لعدة أسباب رئيسية هي: تزايد الاستخدامات السلمية للطاقة النووية واحتمالات وقوع حوادث نووية يعاني منها الإنسان والبيئة المحيطة مثلما حدث في تشرنوبيل،

وكذلك تراكم الأسلحة النووية لدى الدول المسلحة نوويًا، وانتشار بعض الأسلحة خارج إطار هذه الدول، وهو ما يطلق عليه مصطلح الانتشار الرأسي.

إضافة إلى انتشار الأسلحة النووية في دول أخرى غير الدول النووية الخمسة نتيجة التوسع في الاستخدامات السلمية للطاقة النووية، وانتشار المعرفة بالتقنية النووية بالإضافة إلى التقدم في مجال وسائل التوصيل من صواريخ وغواصات وطائرات.

ولكنه من الصعب فهم أبعاد هذا الكابوس النووي دون معرفة لدورة الوقود النووي، والتي تتكون من خمسة عناصر رئيسية هي: التنقيب عن اليورانيوم، وتركيزه ثم إنتاج اليورانيوم المخصب فتضيع عناصر الوقود النووي، ثم المفاعلات النووية وأخيرًا إعادة معالجة الوقود وإنتاجه، بالإضافة –والكلام مازال للدكتور محمد شاكر– إلى أن كل هذه العناصر وتلك العملية المعقدة لا تتضمن تضييع السلاح الذي لا يزال سرًا من الأسرار لا تعرفه سوى الدول النووية أو الأقطار التي تطمح في الحصول على السلاح النووي، ويذكر أن عملية التخلص من النفايات النووية في آخر هذه الدورة ليعد أمرًا صعبًا للغاية، ويسبب قلقًا للعالم بل ويعتبر بالفعل أحد عناصر الكابوس النووي الذي نعيشه في العصر الحديث، حيث يدفن البعض على هذه النفايات في باطن الأرض والبعض الآخر يتم دفنه في قاع البحر.

الانشطار النووي

ومن جانبه قال الباحث العسكري اللواء/ مراد الدسوقي: عندما توصل العلماء إلى سر الانشطار النووي في النصف الثاني من ثلاثينيات القرن العشرين، كان ذلك واحدًا من أعظم الاكتشافات، إن لم يكن أعظمها على الإطلاق في تارخ الإنسانية، وبينما كان لهذا الاختراع جانب تطبيقي في مجال التدمير والتخريب، وهو الأمر الذي تبلور في شكل القنبلة الذرية أولا ثم القنابل "الهيدروجينية"، والتي أصبح من يمتلكها يملك قوة تدمير لا يدانيها سلاح آخر، فإن هذا الاختراع نفسه كان به جانب تطبيقي سلمي في مجال إنتاج الطاقة اللازمة للإنسان في كافة مظاهر نشاطه.

وأضاف الدسوقي: لم يدرك العلماء الذين اكتشفوا هذا السر فداحة اكتشافهم إلا عندما اختار الأمريكيون أن يلجؤوا للجانب السلبي من هذا الاكتشاف، فاستخدموا بناءً على ذلك القنبلة الذرية للمرة الأول ضد مدينة "هيروشيما" اليابانية في أغسطس ١٩٤٥، ثم للمرة الثانية بعد ١٣ يومًا فقط ضد مدينة ناكازاكي، وعند ذلك أيقن هؤلاء العلماء أن الأمر يقتضي وضع برامج يمكن من خلالها السيطرة على هذا الاكتشاف في التدمير وحتى في شقه السلمي، حتى لا يسفر انتشار السلاح النووي إلى تدمير الحياة بكل مظاهرها على سطح الكرة الأرضية، مؤكدًا على أن الأمر كان يقتضي انصياعًا

مباشرًا وغير مشروط لمبدأ عدم انتشار الأسلحة النووية من جميع الأطراف حرصًا على المصلحة البشرية العامة، إلا إن التفكير في التوصل إلى معاهدة دولية لمنع الإنتشار النووي لم يبدأ إلا بعد أكثر من سبعة عشر عامًا من استخدام السلاح النووي للمرة الأولى، ولم يتم التوصل إلى المعاهدة نفسها إلا بعد أكثر من ستة أعوام من بداية التفكير فيها.

وبينما رضيت الدول غير المالكة للسلاح النووي بمعاهدة منقوصة لمنع الانتشار النووي انطلاقًا من أن وجود هذه المعاهدة أفضل من عدم وجودها، إلا أن الدول المالكة لهذا السلاح تأبى إلا أن تكرس الأوضاع القائمة – التي هي في مصلحتها بالقطع– وتمنع بالتالي أن يفيق العالم من كابوس الخطر النووي.

الولد الصغير

وفي إشارة واضحة للأسلحة النووية الإسرائيلية أكد الدكتور محمد أسعد عبد الرؤوف ، أستاذ الفيزيقيا الذرية والنووية، على أن أى تناول تاريخي لها يرتبط ارتباطًا منطقيًا بمسألة تصنيع الأسلحة النووية على الإطلاق واستبعاد هذا الارتباط من الاعتبار، يعني –وكما يقول الدكتور أسعد– إهمال عامل أساسي أدى إلى نشأة ترسانة إسرائيل النووية، فالتاريخ يقول إن أول قنبلة نووية في العالم تأسست

على فكرة الانشطار النووى ليورانيوم ٢٣٥، والتي اتخذت اسمًا حركيًا هو "الولد الصغير"، كانت أهم نتائج "مشروع منها ثين" الذى نشأ بناءً على اختراع عالم النسبية الأشهر "ألبرت أينشتين" في خطاب بتاريخ ٢ أغسطس ١٩٣٩ إلى الرئيس الأمريكي فرانكلين روزفلت الذي تسلمه في ١١ أكتوبر ١٩٣٩ أي بعد أسابيع من اندلاع الحرب العالمية الثانية، ومعروف أن "أينشتين" الذي كان مديرا لمعهد القيصر للفيزياء ببرلين منذ عام ١٩١٤، والذي تبنى مبدأ المقاومة السلبية قد هاجر إلى أمريكا في نوفمبر ١٩٣٣ بعد عشرة شهور من استيلاء "هتلر" على الحكم ليعمل مديرًا لمعهد الدراسات المتقدمة الذي أُنشئ خصيصًا له بجامعة برنستون، وانضم إليه بعد ذلك جماعة من العلماء اليهود الذين فروا من ألمانيا النازية، وكان على رأسهم الفيزيائيون ليوزبلارد، وأقبحين فيجز، وإدوارد تيلر.

مشيرًا إلى أن "أينشتين" في خطابه إلى "روزفلت" كان قد أوضح أهمية الدور المحتمل للطاقة النووية بعد أن تأكدت إمكانية الحصول عليها في أول تجربة للانشطار النووي لليورانيوم التي أجراها العالم الألمانى الأشهر أوتوهان "مدير معهد القيصر نيلهلم للفيزياء ببرلين"، وفريتس سمان أحد تلاميذه آنذاك في ٢٢ ديسمبر ١٩٣٨.

ويشير د. عبد الرؤوف إلى أن العالمة النمساوية اليهودية "ليزا ماتيز" قد شاركت تفسير هذه التجربة، وهي التي عملت مع "هان" نحو ثلاثين عامًا وفرت من ألمانيا إلى السويد في منتصف عام ١٩٣٨، وابن أختها الفيزيائى "أوتوفريش"، وجذب "أينشتين" في خطابه انتباه الرئيس روزفلت إلى احتمال وجود مشروع نووي ألماني لاستغلال ظاهرة الانشطار النووي في بناء مواد شديدة الانفجار يمكن استخدامها في الحرب، وأسس "أينشتين" توقعه على حقيقتين: الأولى نشاط "كارل فريدر يشفون فاتيسج" أحد العلماء النوويين البارزين الشبان في المعهد ببرلين، وهو في نفس الوقت ابن وزير الدولة للشؤون الخارجية في حكومة هتلر، وثانيهما قيام "هتلر" بتشكل "اتحاد اليورانيوم" من فريق الفيزيائيين الألمان البارزين للاستفادة القصوى من انشطار اليورانيوم لتقوية موقف ألمانيا في الحرب، وقد ترأس هذا الفريق "فطحل" الفيزياء النظرية "فيرنر هيز نبرج" وضم "أوتوهان"، وماكس فون لوي، وفالتر جيرلاخ، وكارل فريدر يشفون فاتيسجر، وكاد لغيرتس، وكثيرين آخرين فتركز عملهم في معهد القيصر ببرلين، وفي مدينة دريستين الألمانية.

وقال: إن خطاب "أينشتين" أثار اهتمام الرئيس روزفلت الذي قرر تشكيل لجنة لدارسة جدوى تأسيس مشروع لبناء سلاح نووي يمكن أن يلعب دورًا حاسمًا في إنهاء الحرب وبالفعل تأسس "مشروع منهاتين" الذي بدأ في تنفيذه في نوفمبر ١٩٤٢، وقام

برئاسة الجانب العلمي التكنولوجي له عالم الفيزياء النظرية الأمريكي البارز "روبرت أوبنهايمر" الذي هاجر أبوه الألماني اليهودي إلى أمريكا في نهاية القرن الماضي، وتم اختيار الجنرال العارم "ليسلى جرونز" الذي ذاعت جهوده في إنشاء وتنظيم البنتاجون ليرأس الجانب العسكري والأمني للمشروع الذي نفذ مدينتى (لوس الأسوس، وأوك ريدج) بالاستعانة بالجهود البحثية التى تبذل بالمدن، خاصة "شيكاغو"، وقد ساهم في دفع دمار المشروع أئمة الفيزيائيين والرياضيين والكيمائيين من العلماء اليهود، سواء منهم الأمريكيون، أو الفارون أمام بطش الفاشية والنازية، ومنهم على سبيل المثال: إدوارد تيلرن أقبحين فيجز، هانس بيته، أوتوفريش، وأوتو شترن، وفيكتور فايسكوبق، إزيدور رابى، وبرونوفون نيومان، وريتشارد فانيمان، وفيليكس بلوخ، وفرام أوبنهايمر، ورولف لاند سهوف، ولكلاوس تونس، بالإضافة إلى "هيزيكوفيرمى" وارثركو مبتون، ومعظمهم من الحاصلين على جائزة نوبل في الفيزياء.

وأضاف: في حين كان هدف إنتاج سلاح نووي يضمن لأمريكا التفوق الجذري في الحرب وكسر شوكة ألمانيا، واليابان عسكريًا في الزمن المنظور واضحًا أمام فريق العمل في مشروع منهاتين ومقنعًا لهم، كان فريق "اتحاد اليورانيوم" على الجانب الألماني يضيع كثيرًا من تعبئته المعنوية في مناقشة ما إذا كان إنتاج وضع سلاح نووي في يد هتلر عملًا يمكن تبريره أخلاقيًا وإنسانيًا

فيما بعد، وهل مساعدة هتلر على كسب الحرب عمل شريف، وهل هزيمته ستعد هزيمة له فحسب أم لكل الدنيا؟

وأصبح تركيز الألمان سواء عن قصد كما ادعى البعض أو عن غير قصد لغياب المعارف اللازمة كما ادعى إنتاج وتطويع الطاقة النووية واستغلالها، على الأرجح بعد الحرب في الأغراض السلمية، وبينما تم إنتاج أول قنبلة نووية "الولد الصغير" في مدينتى "لوس الأموس، وأوك ريدج" وأمكن أيضًا إنتاج أول قنبلة نووية "بلوتنيوم" في العالم باسم حركى "الرجل السمين" وألقيت على مدينة "نجازاكي" اليابانية ١٩٤٥، كان الفريق الألماني قد نقل إلى مدينة هشنجين الصغيرة مقرًا لإنتاج أول مفاعل فحم ألماني لاستخراج الطاقة النووية، ومع تقهقر القوات الألمانية من هيشنجين في أبريل ١٩٤٥، نرى العلماء الألمان، وإذا بهم يجتمعون في الأسر فيما سمى "الغارم هول" تبريه جود مانشتر البريطانية" حيث استمعوا من الراديو لنبأ سقوط أول قنبلة نووية على هيروشيما ٦ أغسطس ١٩٤٥.

مشيرًا إلى أنه مع تطور العالم اليوم بحيث يستحيل "في الغد القريب" أن تظل عملية بناء الأسلحة النووية سرًا، فإنه يتحتم على العالم البحث عن نظام بديل لذلك المعمول به الآن، فما زالت عملية إنتاج الأسلحة النوية تمثل أكبر خطر، وقد أدرك (فيلز بوهر) أبو الفيزياء الذرية والنووية الحديثة، خطورة هذه الأسلحة على

الإنسانية كلها وخطورة احتكار بعض الدول دون الأخرى لها فنادى في الخمسينيات بإعلان أسرار نتائج الأسلحة النووية، وفي نفس الوقت بقيام نظام دولي قوي يحرم على الجميع في مختلف دول العالم إنتاج هذه الأسلحة، وبالوقوف يدًا واحدة أمام أي دولة تحاول إنتاجها، بيد أن فكرة "بوهر" لم تلقَ ترحيبًا من أي من الكتلتين العظميين أثناء الحرب الباردة، وقد يأتي اليوم الذي تتفق فيه دول العالم على أفكار "بوهر" وهو بالتأكيد اليوم الذي يعم فيه السلام في كل مكان، وتتفق فيه الدول على حل مشكلاتها بالطرق الحضارية.

تجارب نووية

وقد تناول الدكتور إبراهيم العنانى ، أستاذ القانون الدولى ، هذا الجانب والذي أكد على أن عملية التفجير النووي محفوفة بالمخاطر، لذلك حرصت قواعد القانون الدولي على تأكيد منع إجراء هذه التجارب للأغراض غير السلمية، وحتى لو أجريت لأغراض سلمية، فلا بد أن يراعي مجموعة من المعايير والضوابط التي تكفل عدم حدوث أي ضرر عن التجربة النووية، لذلك يتعين على دولة ما إذا رأت أن تجرى تفجيرات نووية داخل إقليمها أن تتخذ من التدابير والاحتياطات ما يكفل عدم حدوث أية آثار ضارة بالبيئة الإقليمية والدولية، وأن تقوم بإخطار كافة الدول المجاورة

المحتمل تأثرها بهذه التجارب لتتخذ من جانبها الاحتياطات الكفيلة بتجنب إصابتها بأضرار نووية، وهو ما حدث من فرنسا عندما أعلنت قيامها بإجراء تجارب نووية جنوب الباسفيك.

كما أنه في حالة حدوث ضرر حتى مع اتخاذ كل التدابير والاحتياطات من كافة الأطراف فإن قواعد القانون الدولي تلزم الدولة التي أجرت التجربة بتحمل مسؤوليتها القانونية الدولية على أساس مبدأ "تحمل تبعية المخاطر" وتقوم بتعويض الدول المتضررة، وأكد أنه يصبح بإمكان الدولة المضارة، من إجراء التجارب النووية تحريك المسؤولية الدولية ضد الدولة التي أجرت التجربة واتخاذ الإجراءات اللازمة لذلك، بدءًا من الإجراءات الدبلوماسية، وإخطار كل الاجهزة الدولية المعنية، وكذلك اللجوء إلى وسائل التفاوض الدولي ولذلك يمكن لأي دولة، وللأمم المتحدة أن تحرك إجراءات المسؤولية الدولية ضد إسرائيل إذا ما أخلَّت بالتزامات تضمنتها إتفاقية حظر الانتشار النووي وليس لها أن تتذرع بعدم توقيعها على الاتفاقية، لأن مسؤوليتها هنا تكون تقصيرية، وليست مسؤولية تعاقدية، ومن هنا يأتي إمكان الاستناد إلى أحكام ميثاق الأمم المتحدة التي تفرض على الدول الأعضاء التزامًا باتخاذ كل ما يلزم للحفاظ على السلم والأمن الدوليين، باعتبار أن منع الانتشار النووي أحد السبل اللازمة لتحقيق هذا الهدف.

الفصل الثاني

التنظيم الدولي ومشكلة السلام النووي

كانت ثمة فكرتان تحكمان الجدل، الذي حدث الآن بشان معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية فكرة "عالمية" المعاهدة، وفكرة "أبدية" المعاهدة، أي تمديدها إلى غير أجل، دونما نظر إلى "عالميتها" أي حتى مع افتراض أن عددًا من الدول لا يوقع عليها ولا يلتزم بها، أن هناك فريق من الدول، ومن أبرزها مصر، ينادي بأسبقية مبدأ "العالمية" على "الأبدية" أي أن يكون التمديد لمدة محددة فقط (ربع قرن مثلا)، لدرء خطر أن تظل دول معينة غير ملتزمة بالمعاهدة وإلى غير أجل، وطبعًا في ذهن مصر إسرائيل بالذات.

هذا ما أكد عليه المحلل السياسي محمد سيد أحمد، والذي قال: جدير بنا أن نفحص الفكرتين بقدر من التمعن؛ فإن فكرة "أبدية" المعاهدة إنما تنطلق من أن أسلحة الدمار الشامل، وعلى رأسها أسلحة ينبغي حظر استخدامها حظرًا مطلقًا، وبالذات في عصر يتعاظم فيه شأن الإرهاب، ويبلغ حدًا من الخطورة لم يسبق له

مثيل، وإن حوادث كانفجار أوكلاهوما، بعد حادث نسف مركز التجارة الدولى في نيويورك، وبعد محاولة تفجير مبنى الأمم المتحدة، وحادث نشر غاز سام في مترو طوكيو، إنما تنم عن حالة تؤذن بأن الإرهاب قد أصبح "عالميا" وأصبحت له منظمات دولية تستهدف رموز "النظام العالمي".

إن اختيار المواقع التي توجه إليها الضربات إنما يوحي بوجود مخطط مركزي على مستوى الكوكب كله، وإننا لم نعد في صدد إرهاب مبعثه ظروف محلية فقط، وهذا التخطيط العالمي مدعاه القول بأن الإرهابيين لن يتورعوا –قريبا– عن الاستعانة بالأسلحة النووية لمباشرة إرهابهم وابتزازهم، إذا تركت لهم هذه الفرصة، لذلك وجب الحسم، منذ الآن في اتجاه حظر الأسلحة النووية حظرًا تامًا أبديًا.

وأضاف: الجدير بلفت نظرنا في هذا الصدد بعض ما أصبح يقال عن حروب المستقبل، فثمة حديث لمؤرخ إسرائيل نشرته مجلة "نيوزويك" منذ فترة، جاء فيه أن حروب القرن الواحد والعشرين لم تعد في علم الغيب، إذ أصبح بوسعنا مشاهدة نماذج لها بالفعل في عدد من المواقع الساخنة في البوسنة، والصومال، وكردستان، وأنجولا، ولبنان، وسيلانكا، ومواقع أخرى، إنها حروب لم تعد تجرى بين دول، وإنما أصبحت تنفجر داخل الدولة الواحدة، مما يحمل ضمنًا معنى أن الدولة –الأمة– لم تعد "المرجعية" التي جاز الاحتدام

عليها، إذ أصبحت هي ذاتها موضع تمزقات والساحة الرئيسية للصراعات.

وقال لقد انتقلت "المرجعية" إلى ما يعلوها، ممثلا في المؤسسات الدولية التي تجسد "النظام الدولي الجديد" كالأمم المتحدة مثلا، أو إلى ما هو دونها، ممثلا في الولاء لقبيلة، أو عصبية، أو قومية، أو تجمع عرقي، أو ديني.

ويشير باحثون يتبنون وجهة نظر المؤرخ الإسرائيلي في هذا الصدد إلى الانتماء إلى الجنس البشرى، وإلى "هوية كوكبية" لا يثير الحماسة، وليس من شأنه امتصاص أسباب الصراع؛ لذلك كانت الانتماءات –أساسا– إلي الوحدات ثم إلى الوحدات الصغرى، دون مستوى الدولة– الأمة–، ومعنى ذلك: مع التقدم التكنولوجي، وبالذات في مجال تصغير حجم الأسلحة **Miniaturisation**، فضلًا عن الفرص التي أصبحت متاحة بعد إنهيار المعسكر الاشتراكي لتسريب أو تهريب أسلحة نووية أو قطع غيار لها، أن تصبح هذه الأسلحة في متناول يد أي من هذه المجموعات الصغيرة المنتظر لها خوض حروب المستقبل، وينهض هذا المنطق مبررًا للمطالبة بمنع انتشار الأسلحة النووية منعًا باتًا، وتمديد المعاهدة تمديدًا "أبديًا" دونما نظر إلى أوجه القصور في "عالميتها".

مشيرًا إلى أن هذا بعض ما يحكم منطق يقول أنه ينبغي ألا تكون الأسلحة النووية محل مساومات، ولا بد من السعي إلى إزالتها إزالة كلية، وإذا صح أن هناك دولًا لم توقع على معاهدة الحظر النووي إلى اليوم فينبغي الانطلاق من أنه سيكون من الأسهل حضها على التزام المعاهدة مستقبلًا في ظرف دولي يكون المبدأ العام فيه إدانة هذه الأسلحة إدانة مطلقة، وليس تمييه هذه الإدانة بتعليقها على شروط، غير أن المعارضين لهذا المنطق، المنادين بإعطاء الأسبقية لـ" عالمية" المعهادة قبل "أبديتها" إنما يتهمونه بأنه منطق ينطلق من افتراضات مرفوضة منها على سبيل المثال، أن الدول التي تعاني من أن دولًا أخرى لم تلتزم المعاهدة (الدول العربية، مثلا حيال إسرائيل التي لم توقع) إنما هي مطالبة بأن (تثق) بالمجتمع الدولي، وأن "تثق" بأن النظام الدولي الجديد كفيل بحمل الدول التي لم توقع على المعاهدة على أن توقها مستقبلًا بمجرد إزالة الأسباب التي تسوقها الآن لتبرير عدم التزامها بهذه المعهادة، وهذا يفترض استعداد من جانبها لإعطاء "شيك على بياض".

وأشار إلى أن دولًا مثل مصر مطالبة بأن تثق في المجتمع الدولي، وفي الولايات المتحدة الامريكية بالذات، ولكن كيف تلبي هذا الطلب؟ كيف تملك منح الثقة على هذا النحو للنظام الدولي، وللدول العظمى، في وقت تطالبها الولايات المتحدة بأن تلتزم المعاهدة من دون قيد أو شرط بينما تتفهم واشنطن أسباب عدم

التزام إسرائيل المعاهدة، وتتجاهل احتفالها بترسانة تضم ما لا يقل عن ٢٠٠ قنبلة نووية؟ كيف تثق مصر، وواشنطن تكيل الأمور بمكيالين؟ وكيف يستقيم الحديث عن "نظام دولي" قائم على كيل أخطر أمورها بمكيالين؟

وتابع: ثم إن إسرائيل تتمسك بعدم إعلان ما تملكه من أسلحة نووية لأنها هي نفسها لا تثق بـ"النظام الدولي" وتتولى بنفسها شؤون أَمْنِها من دون الركون إلى أحد، حتى إلى أقرب حلفائها، كيف يستقيم أن تطالب واشنطن مصر بأن تتخلى عن تولي أمور أَمْنها بنفسها، بينما تبارك إصرار إسرائيل على عدم ترك أمور أمنها لأحد، حتى لأمريكا ذاتها؟

وأكد إن دولة مثل مصر لا بد أن ترى في "أبدية" المعاهدة – من دون عالميتها– تكريسًا لوضع إسرائيل كدولة نووية دونما نظر إلى التحولات الجارية الآن في الشرق الأوسط بأمل بلوغ هدف السلام، وهو أمر لا بد أن تراه القاهرة متعذرًا القبول، إن "أبدية" المعاهدة قبل "عالميتها" لا بد أن تكون في نظر مصر، تكريسًا لنوع من "الابرتايد النووى".

مشيرًا إلى أن "ابرتايد نووى" تدركه مصر في بعده الإقليمي، بينما تدركه دول أخرى، وفي مقدمتها الهند، ومنذ أمد طويل، في بعده الدولى، إذا رفضت الهند دائمًا استثناء أي دولة من حظر

امتلاك أسلحة نووية، بما في ذلك دول "النادى النووى" أعضاء مجلس الأمن الدائمين الذين يملؤون ترسانات نووية بشكل "شرعى".

وأضاف إن وجهة نظر الهند في هذا الصدد جدير بالتأمل، لأنها تمس جوهر الخلل في المعاهد النووية الجاري التفاوض حولها، والمراد بها وضع حد لزيادة انتشار الأسلحة النووية، ولكن من دون بلوغ الأمر حد إلغائها إلغاءً تامًا، وهذا وضع "قلق" بين حظر انتشار هذه الأسلحة لبعض الدول، وعدم وضع قيود على استمرار سباق التسلح حولها لبعض الدول.

ومثل هذا الوضع القلق لا يمكن أن يشكل حلًا نهائيًا ويتعذر بالتالي إكسابه صفة "الأبدية" إن المعاهدة لا تزيل الأسلحة النووية إزالة حقيقية وهي في الوقت ذاته تناهض زيادة انتشارها في عهد أصبح انتشارها فيه أسهل من أي وقت مضى، إنه من المتعذر تصور احتواء انتشار الأسلحة النووية مع استمرار إجاز امتلاكها، ولو لدول النادى "النووى" من دون سواها.

وقال إن الحقيقة أن وجهة النظر القائلة بـ "عالمية" المعاهدة بل "أبديتها" إنما تحمل ضمنا معنى الإدانة الكاملة "للنظام النووي" الراهن، وتكشفها كنظام يميز دولًا عن أخرى، ويكف الهيمنة لدول من دون أخرى، فهناك الدول التي قد قُدر لها هذا التميز بشكل

علني وشرعي، وهي الدول الخمس صاحبة المقعد الدائم في مجلس الأمن، وهناك دول أخرى تحتمي بالسلاح النووي بشكل غير شرعي، ولكنها "موضع رضا" الدول العظمى، أو هي دول تلتمس لها الدول العظمى العذر في امتلاكها أسلحة نووية (إسرائيل مثلًا)، وتلك التي تتملكها ولا تراها الدول العظمى أنها جديرة بامتلاكها، فإنها تحاربها بلا هوادة، وتستخدم "أبدية" المعاهدة سبيلًا لوضعها خارج "الشرعية الدولية"، وهكذا فنحن بصدد وضع قلق لا بد أن يعيد تنشيط سباق التسلح النووي من جديد.

إن النظام الدولي القائم ينسب نفسه إلى الديموقراطية، وما من شك في أن توفير أنسب الظروف لـ "عالمية" المعاهدة، وتوفير الفرص لمحاسبة الدول التي ترفض الانضمام إليها بصفة دورية للاطمئنان إلى إحراز تقدم في اتجاه "عالميتها" إنما "أبدية" المعاهدة تعطيل للحوار، وإنها له في إطار ما هو مقرر الآن من دون إتاحة الفرصة حتى لمراجعات قد يقتضيها في المستقبل نشوء نوعيات جديدة من الأسلحة ، مع كل اكتشاف جديد في مجال تكنولوجيا السلاح.

العالم ونزع السلاح النووي

وفي شهادته على هذا المحور، قال الباحث السياسي مصطفى عبد العال : ليس محلًا للخلاف القول بأن عملية نزع السلاح من

فرد أو جماعة ظلت تمثل في تاريخ البشرية ولقرون عديدة نوعًا من العقاب للمهزوم، فمنذ أقدم العصور حرص المنتصر على أن يجرد المهزوم من سلاحه حتى يأمن شره في المستقبل، وظل هذا المفهوم يحكم العلاقات الدولية حتى تغيرت طبيعة السلاح نفسه وأصبح مجرد وجود هذا السلام يشكل خطرًا داهمًا على الكوكب بكل ما تحمله الكلمة من معان.

وقال مع بداية النصف الثاني من القرن العشرين بدأ جليد الحرب الباردة يخيم على العالم مخبِّئًا صراعًا محمومًا بين المعسكرين الشرقي والغربي للتفوق في جميع أسلحة الدمار الشامل وأهمها الأسلحة النووية، وربما كان مرد ذلك هو أن السلاح النووي كان سلاحا حديث أكثر من سلاح للتأثير الواقعي في ساحات القتال، وذلك ربما لصعوبة إن لم يكن استحالة استخدامه لحل النزاعات التي تقوم من أجلها الحروب العادية، لأن كل طرف كان يمتلكه يعلم تمامًا إن استخدامه لن يؤدي لانتصار أحد وإنما لهزيمة البشرية وتدميرها؛ وبالتالي ظل السلاح النووي كارتًا للمساومة على طاولة المفاوضات ووسيلة للضغط والمواجهة السياسية أكثر من أي شيء آخر.

مما لا يختلف عليه نزع السلاح أن التحقق وإجراءاته يقف موقف حجر الزاوية من أية معاهدة لنزع السلاح ولا يمكن تخير أية محكمة للتحقق من الالتزام الحقيقي بأحكامها.

وهذا الأمر ينقسم إلى جزأين رئيسيين: الأول استعراض مفهوم التحقق وطبيعته القانونية، والثاني: المقارنة بين معاهدتي منع الانتشار النووى NPT ومعاهدة حظر الأسلحة الكيماوية CWC من حيث نظام التحقق في كلتيهما كالآتي:

١- مفهوم التحقق:

التحقق "Verifivation" وهو العالمية التي يلجأ إليها طرف أو أطراف يريدون التأكد من أن الأطراف الأخرى تؤدي التزاماتها التعاهدية والتحقق هو عكس الثقة، إلا أنه يحقق وجود الثقة بين الأطراف، وعلى الرغم من أن التعريف السابق يحدد مفهوم التحقق إلا أننا نختلف معه في عبارة أن التحقق هو عكس الثقة فالواقع أن الثقة بدون التحقق هي ثقة ساذجة لا مجال لها في محيط العلاقات الدولية المعاصرة، بل أن الجدير بالثقة في المجتمع الدولي هي تلك التي تقبل أن تتحقق بقية الدول من أنها تحترم تعهداتها وتوفى بها.

ودرو التحقق يقف عند حد توضيح الحقائق أمام الأطراف المعنية تاركًا لها حرية اتخاذ القرار اللازم، والهدف الفني للتحقيق هو (منع التحول عن طريق المخاطرة بالإنكشاف Deter- Fromf diversion by the risk of detection، بمعنى أن الدولة ستمتنع عن التحول عن الالتزام بالاتفاقية خوفًا من أن تنكشف أمام الدول الأخرى.

٢- أهم وسائل التحقق:

ساهمت نصوص اتفاقيات نزع السلاح في بلورة واستحداث العديد من نظم ووسائل التحقق ونذكر هنا أهم تلك الوسائل والتي تهتم بها المعاهدات الكبرى، مثل: المعاهدتين محل الدراسة ولا شك أن تلك الوسائل تتكامل فيما بينها وهي كالآتي:

أ- الإعلانات: وهي تلك المعلومات التي تقدمها الدولة بنفسها عما لديها من أسلحة تشملها الاتفاقية وأماكن وجودها وكميتها ونوعيتها وغير ذلك من معلومات تتطلبها الاتفاقية، وتشكل تلك الإعلانات قاعدة للتحقق بمعنى أنه إذا جاء نتيجة التحقق بالوسائل الأخرى مخالفة للبيانات التي جاء في الإعلان بشكل واضح فإن ذلك يعني عدم صدق الدولة في الوفاء بتعهداتها.

ب- الوسائل التكنولوجية: وهي ما تمتلكه الدولة من إمكانات تكنولوجية تستطيع بها كشف أي خرق تقوم به دولة أخرى عضو في المعاهدة، وأشهر تلك الوسائل هي:

- الأقمار الصناعية: سواء تلك التي تستخدم في التجسس بصفة عامة أو تلك التي تم تصميمها بحيث تكشف أي خرق خاص بنوع معين من الأسلحة والمرافق الخاصة بتلك الأسلحة.

- المحطات السيزمية: وهي محطات لقياس اهتزازات الزلازل ويمكن قياسها عن طريق المحطات على مسافات بعيدة.

أجهزة أخرى متنوعة لقياس الإشعاع الصادر عن المفاعلات النووية لمعرفة ما إذا كانت تستخدمها في إنتاج قنابل نووية، وكذلك الأجهزة الخاصة بقياس نسبة الغازات السامة في الهواء والمواد السامة في المياه وهو ما يعرف باسم "المراقبة البيئية"، ذلك فضلًا عن كاميرات المراقبة الثابتة في مواقع معينة، وتعد تلك الأجهزة هي الأداة الرئيسية لفرق التفتيش.

١ – الإمكانات الذاتية والقدرة على التحقق وهنا يجب التنبيه على أنه لا شك أن الوسائل التكنولوجية تثير قضية مهمة حيث امتلاك تلك الأجهزة والوسائل الباهظة التكاليف ليس أمرًا متاحا لكل الدول وإنما هو متاح فقط للدول الغنية والمتقدمة صناعيًا الأمر الذي يجعل هناك عدم توازن بين قدرة كل دولة على مراقبة الدول الأخرى في تنفيذها لتعهداتها وهو ما جعل الأمر يبدو وكأن الالتزام مفروض على الجميع، بينما التحقق هو أمر في يد قلة من الأطراف فقط.

ج– التفتيش: وهو الصورة الرئيسية للتحقق ويعني قيام مجموعة من المفتشين (فنيين وعلماء)، بتكوين فريق للنقد وزيارة المواقع التي يراد التحقق مع معلومات معينة بشأنها سواء بناءً على نصوص معاهدة ما أو بناءً على اتهام من دولة أو دول أخرى بأن هناك دولة تقوم بخرق التعهد الدولي.

وقال كما ذكرنا فإن المفتشين يستعينون بوسائل تكنولوجية في جميع معلوماتهم ويقدمون تقريرًا يوصف بأنه محايد، نظرًا لأن المفتشين يُختارون غالبًا من دول ليست طرفًا في نزاع مع الدولة التي يُطبق عليها التفتيش.

والتفتيش إما أن يكون إجراءً عقابيًا يُوقع على دولة ما نتيجة خرقها المستمر لتعهداتها الدولية، كما هو الحال بالنسبة للعراق، والتي هي من أكثر الدول في التاريخ الحديث التي تم توقيع التفتيش عليها وذلك بموجب قرارات مجلس الأمن أرقام (٦٨٦، ٦٨٧، ٧١٥)، وغيرها من القرارات، وقد يكون التفتيش إجراءً عاديًا تقبله الدول (قيد حضاري) على سيادتها بشكل يعمم على بقية الدول الأعضاء معها في المعاهدة إيمانًا بأهمية بناء الثقة المتبادلة بينهم.

د- المراقبة: وهي إيفاد فريق يشبه فريق التفتيش إلى حد كبير لكي يقوم بمراقبة مرفق أو موقع لإنتاج أو تخزين أسلحة أو لمراقبة مرفق للإنتاج المدني السلمي للتأكد من عدم خرق المعاهدة، أو القيام بالتأكد من تدمير كمية معينة من الأسلحة، أو إغلاق أو تحويل نشاط مرفق كان يستخدم لإنتاج أو تخزين نوعية معينة من الأسلحة، وعلى ذلك فإن المراقبة قد تكون دائمة أو مؤقتة بزمن أو مناسبة معينة، وتعتمد الرقابة على أدوات تكنولوجية معقدة ومتطورة، بعضها قد يتم تركيبه بصفة دائمة ليقوم بوظيفته المستمرة وهو أمر نادر الحدوث.

هـ- التجسس: وهو وسيلة غير مشروعة بالطبع وإن كانت تساعد الدولة بدرجة كبيرة في التعرف على ما إذا كانت الأطراف الأخرى ترتكب خرقًا لتعهداتها الخاصة بنزع السلاح وتكون المعلومات التي تأتي عن طريق التجسس جانبًا مهمًا في معلومات الدولة عن قوة الدول المعادية أو المنافسة لها.

وقال قد ذكرنا هنا التجسس على أنه في الأساس وسيلة مهمة للدولة لجمع المعلومات، وإن كان ليس وسيلة تصلح أن تواجه بها الدولة أطرافًا أخرى، على الأقل بشكل معلن مثلها مثل الوسائل الأخرى.

وإذا كان التقسيم السابق يشير لأهم وسائل التحقق فإننا يمكننا في تقسيم آخر أن ننظر للإعلانات والتفتيش والمراقبة على أنها تمثل الصورة المختلفة للتحقق.

٢- الطبيعة القانونية للتحقق وعلاقته بمفهوم السيادة الوطنية:

مفهوم الالتزام في القانون الدولي يوضح أنه عبء تتحمله الدولة وتتعهد بالقيام به رغم ما قد يسببه لها من مشقة أو خسارة أو تنازل عن حق أو ممتلكات، نفس الأمر ينطبق على التحقق الذى تقبله الدولة على أساس أنه التزام يمثل قيدًا أو تنازلًا عن بعض مظاهر السيادة الوطنية للدولة، ذلك أن الدولة، إذا قبلت مبدأ

التحقق في أي صورة من الصور التي سبقت الإشارة إليها، فإن ذلك يعني أن تسمح لأطراف أخرى محايدة غالبًا، بأن تقوم بالبحث وجمع المعلومات عن مرافق وأسلحة ومعدات تمتلكها الدولة وتسيطر عليها داخل نطاق ولايتها أو خارجها وهو ما يعتبر وفقًا للمفهوم الكلاسيكي لفكرة السيادة فإن ذلك يمثل تدخلًا في الشؤون الداخلية للدولة، وخرقًا لأحد مظاهر سيادتها الوطنية، ذلك أمر صحيح للوهلة الأولى سواءً أُجبرت الدولة على قبول عمليات التحقق أو قبلت ذلك طواعية.

وقد ظهر مفهوم السيادة لأول مرة في عصر النهضة، وجسده عهد عصبة الأمم وميثاق الأمم المتحدة، ولا شك أن قواعد القانون الدولي دون استثناء ترفع هذا المفهوم وتؤكد تلك القواعد أيضًا أن السيادة بمظهرها الداخلي والخارجي أمرًا لا يمكن المساس به لكل الدول على قدم المساواة.

فقد وقر في ذهن المجتمع الدولي أنه ليس للدولة أن ترفض فكرة التحقق الذي تفرضه اتفاقية معينة إرتضت الدول الانضمام لها والالتزام بأحكامها وذلك لسببين:

أ- إن التحقق يتم قبوله على أساس تبادلي غالبًا، فكل الدول الأعضاء في معاهدة ما تخضع مرافقهم وأسلحتهم ومعداتهم للتحقق بشكل متساوٍ ومعمم، وعلى ذلك فإن التحقق كما أنه يفرض قيدًا أو

تنازلًا على دولة لأنها ستكشف عما لديها فإنه يعطيها ميزة أكبر لأنه سيكشف لها في المقابل عما لدى كل الأطراف الآخرين وذلك مع ملاحظة أننا نفترض نظريًا أن التحقق سيكون كاملًا وشاملًا ودقيقًا وهو أمر يستحيل تنفيذه بنسبة مئة في المئة على أرض الواقع.

ب- إن قبول التحقق هو ثمن تدفعها الدولة في مقابل تعايشها في سلام مع الأطراف الأخرى في التعهد الدولي في مقابل أن تكون محل ثقة من تلك الأطراف ولا يجوز التعلل بالتمسك بالسيادة الوطنية لرفض التحقق، لأن عدم التزام الدولة بتعهداتها في مجال نزع السلاح يعتبر في حد ذاته تهديدًا لسيادات الدول الأخرى وسلامة أراضيها.

٣- الصعوبات الفنية التي تواجه التحقق:

بداية يؤكد خبراء نزع السلاح أن التفتيش الكامل والشامل والمؤكد النتائج بشكل كامل هو أمر مستحيل؛ فحتى الآن لا يستطيع أن يجزم أي فريق للتفتيش أو المراقبة أو أن تؤكد أي دولة أنها قد حصلت على كل الحقيقة بنسبة مئة في المئة عن الإمكانات التسلحية الخاصة بدولة أخرى ويرجع ذلك أصلًا لصعوبات تواجه عملية التحقيق وهي تنقسم لنوعين رئيسيين:

الـصعوبات الـسياسية والقانونيـة وهـي كلهـا تتعلـق بمفهـوم السيادة الوطنية للدولة وهو المفهوم الذي تتعلل به الدولة في حالة ما إذا تأكدت أن نتيجة عمليات التفتيش لن تكون في صالحها.

والنوع الثاني هو الصعوبات الفنية والتي يتلخص أهمها فيما يلي:

أ- منع المعلومات الصحيحة:

إذا كان التحقق هو عملية الحصول على المعلومات للوصول للحقيقة، فإن العقبة الرئيسية أمام القيام بعملية تحقق دقيقة هو: أن تمتنع الدولة عن الإدلاء بمعلومات صحيحة عما لديها، من مرافق وأسلحة محل تعهد الدولة الذي يراد إجراء التحقق بشأنه، وهو الأمر الذي يدفع الدول الأخرى أن تعمل على التحقق والحصول على المعلومات بطرقها الذاتية، وعلى الرغم من أن عملية منع المعلومات الصحيحة هي إخلال جذري بمفهوم التحقق، إلا أننا يمكننا القول: أنه لا يكاد يوجد تعهد دولي خاص بنزع سلاح من أي نوع، إلا ولجأ أطرافه على الأقل بأن لم يكن أغلبهم لإعطاء معلومات مضللة عما لديه من أسلحة ومرافق لإنتاج هذه الأسلحة.

وأكد أن منع المعلومات لا شك أنه يمثل أكبر العقبات المقصودة التي تعترض طريق التحقق وبالتالي طريق الثقة بين الأطراف المشاركة في أي تعهد دولي ذلك إذا شكت جهة التحقق

ولـتكن منظمـة دوليـة محايـدة علـى سـبيل المثـال فـي المعلومـات المقدمة إليها من دولة، ما فإنها لن تستطيع أن تجعل فرق التفتيش الخاصـة بهـا تجـوب كـل شـبر علـى أرض الدولـة للتفتـيش فيـه أو المراقبة.

ب- تضليل الأجهزة التكنولوجية:

واللجوء لاستخدام تلك الأجزة كما ذكرنا هو أصلًا للتغلب على عدم الثقة في المعلومات التي تقدمها الدولة عن نفسها.

وتابع: التضليل قد يكون مقصودًا أي تقوم به الدولة التي تكون محلًا للتحقيق وهو يتنوع تنوعًا كبيرًا، وهناك العديد من الدول تجرى فيها بحوث سرية لابتكار وسائل جديدة، لتضليل عمليات وأجهزة التفتيش والمراقبة، بما فيها الأقمار الصناعية والمحطات السيزمية، وذلـك عـن طريـق التعـرف علـى إمكانـات تلـك الأجهـزة ومحاولـة تضليلها باستخدام نقاط الضعف الفنية فيها.

ج- الاستخدام المزدوج للمرفق:

وهو نوع آخر من التضليل تلجأ له الدولة لإخفاء عدم التزامها بالتعهد الدولي، ويتمثل في أن مرفقًا واحدًا قد يعلن عن أنه يستخدم للأغراض السلمية ويبدو عليه ذلك طبقًا للنظرة الأولى غير المدققة، ولكنه في الواقع يستخدم لأغراض تتنافى مع التعهد الدولي محل

التحقق، على سبيل المثال: فإن مفاعلًا نوويًا تحاول الدولة أن تجعله يبدو وكأنه عادي ويستخدم لإنتاج الكهرباء وقد يكون في الحقيقة لإنتاج أسلحة نووية، أو مصنعًا يعلن أنه لإنتاج الأسمدة أو الأدوية، وهو في الواقع يستخدم لإنتاج الغازات السامة أو الخانقة.

وأضاف: فضلًا عن أن المرفق الواحد يمكن أن يستخدم بالفعل في الأغراض العسكرية لمدة معينة ثم يتم تحويله بسرعة نسبية، وقبل موعد زيارة فريق التفتيش إلى إنتاج منتجات سلمية عادية.

د- تقدم طرق التخزين:

وقال: تحدثنا في نقطة سابقة عن تضليل الدولة لعمليات التحقيق فيما يتعلق بمرفق يقوم بإنتاج الأسلحة أو بتجارب معينة لاختيار الأسلحة، ويضاف لذلك التضليل الذي تقوم به الدولة فيما يتعلق بالتخزين لمواد وأسلحة محرمة وفقًا لتعهد دولي معين وهو ما يمثل مشكلة كبيرة، وذلك للأسباب التالية:

١- أن الكمية المخزونة غالبًا ما تبلغ أضعاف الكمية التي يتم إنتاجها في الوقت الحالي والتي قد تكتشفها فرق التفتيش أو وسائل التحقيق الأخرى.

٢- إن صغر حجم الأسلحة أو المواد المحرمة والمستخدمة في إنتاج الأسلحة يجعل من الممكن إخفاؤها في أماكن محدودة

وبكميات كبيرة وبأسلوب لا يمكن الكشف عنه حتى باستخدام الوسائل الحديثة للكشف.

٣- أن تقدم تكنولوجيا التخزين والنقل يمكن أن يجعل دولة تقوم بنقل ما لديها من مخزون الأسلحة لكي يتم تخزينها لدى دولة أخرى لا تخضع للتفتيش في نفس الوقت أو ليست طرفًا في نفس التعهد الدولي وذلك إلى حين تحتاجه الدولة الأولى فتسترده من الدولة الأخرى لتستخدمه أو تعيد تطويره.

وقال: لا بد أن نؤكد أن التغلب على الصعوبات السابق الإشارة إليها يتم أساسًا على طريق التقدم على محورين:

١- تطوير أجهزة الكشف والتحقق تكنولوجيًا، وهو ما يتم بالفعل.

٢- توسيع صلاحيات فرق التفتيش والمراقبة لأقصى درجة وزيادة الميزانيات المخصصة لها.

نظام التحقق واتفاقية الحظر الكيمياوية

لا شك أن معاهدة منع الانتشار النووي NPT، واتفاقية حظر الأسلحة الكيمياوية CWC، هما من أهم التعاهدات الدولية في مجال نزع السلاح، ولا شك أن هناك العديد من أوجه التشابه والتباين التي توحي بعقد العديد من المقارنات بينهم في العديد من الأوجه، إلا أن هذه الدراسة تهتم أصلًا بالمقارنة بين نظام التحقق في

كليتها، وذلك للوقوف على التطور الذي طرأ على مفهوم التحقق في معاهدات نزع السلاح منذ الحرب الباردة وحتى الآن.

وأشار مصطفى عبد العال إلى أن معاهدة منع الانتشار النووي NPT لا تحتوي في نصوصها نظامًا خاصًا للتحقق، وإنما تعتمد على نظام التحقق الموجود في اتفاقيات الضمانات الشاملة التابعة للوكالة الدولية للطاقة الذرية LAEA، وذلك على العكس من اتفاقية CWC.

نظام التحقق طبقًا لمعاهد NPT (اتفاقيات الضمانات الشاملة):

لا يقتصر تنفيذ اتفاقيات الضمانات الشاملة على أعضاء NPT، بل إن هناك دولًا ليست أعضاءً في NPT، إلا أنها أعضاء في اتفاقيات الضمانات الشاملة مثل: البرازيل، ولكن الثابت فعليًا أن أغلبية الدول الأعضاء في NPT مع الضمانات الشاملة هم أصلًا أعضاء فى NPT، مع ملاحظة أن العكس ليس صحيحًا فهناك ما لا يقل عن ٥٨ دولة عضو في NPT لم يوقعوا على اتفاقيات الضمانات الشاملة مع الوكالة، مخالفين بذلك نص المادة الثالثة من المعاهدة، ويقوم نظام اتفاقيات الضمانات على ثلاثة مبادئ يمكن تلخيصها فيما يلي:

١- الحصر المادي Accuntancy Materil:

وهو يعني باختصار التأكد من وجود المادة النووية بنفس القدر الذي أعلنت عنه الدولة وبالكيفية التي أعلنت عنها، والتي لا تتنافى مع نصوص معاهدة NPT ، حيث يقوم المفتشون بعملية الحصر المادي عن طريق تفقد المنشآت النووية، وحساب كمية الوقود النووي المستخدم، بحيث يتم التعرف على ما إذا كانت هذه المنشآت تستخدم في إنتاج أسلحة نووية أم لا.

٢- الاحتواء Containment: وهو يعني تحديد نطاق انتقال المواد النووية داخل حيز معين، بمعنى مراقبة انتقالها من وإلى أماكن محددة، يُتفق عليها بحيث يكون هذا الانتقال بعيد عن تحويل هذه المواد للاستخدامات العسكرية، أو بحيث لا تذهب هذه المواد إلى حيث يمكن تحويلها (تخصيبها) ليتم بها صناعة قنابل نووية.

٣- الرقابة Surveillance: وهي الضلع الثالث المكمل وهي عملية التأكد بأن الدولة العضو في نظام التفتيش لا تمارس خداعًا من نوع ما، فيما يتعلق بالنقطتين السابقتين، بمعنى أنها لا تخفي مثلًا كميات غير مُعلن عنها من المواد النووية، يمكن بها أن تقوم بإنتاج أسلحة نووية، أو أنها تقوم بنقل مواد نووية غير مخصبة؛ لكي يتم تخصيبها في أماكن أخرى سرية، بحيث تصبح صالحة للاستخدامات العسكرية، وتتم الرقابة عن طريق استخدام مختلف وسائل التحقق السابق الإشارة إليها.

وأضاف: كما ذكرنا فإن هناك نوعين رئيسيين من اتفاقيات الضمانات وكل نوع منها يتسم بالتعقيد وبالعديد من التفاصيل الفنية التي لا يتسع لها المجال، إلا أننا يمكننا أن نستعرضهما باختصار كما يلي:

أولًا: INFCRI66: وهو النظام الذي عُمل به من عام ١٩٥٧، وذلك يعني أن العمل به سبق عقد معاهدة NPT، وهذا النظام يشمل عمليات التفتيش على المنشآت النووية، حيث تُخضع الدولة عددًا من المنشآت النووية تحددها هى كي يتم التفتيش عليها دون غيرها، وعلى سبيل المثال: فإن إسرائيل تقوم بإخضاع أحد منشآتها النووية للتفتيش.

هذا ويتم تحديد مواعيد دورية بين الدولة والوكالة يُتفق عليها كي يتم إجراء التفتيش فيه.

ثانيا: INFcrlc 153 : وهو النظام الأحدث وبدأ العمل بعد عام ١٩٧٠ أي مع بدء دخول معاهدة NPT حيز النفاذ، وهو نظام أكثر دقة من سابقه ويشتمل على العديد من التفاصيل أهمها:

– إن جميع المنشآت النووية لدى الدولة العضو تخضع للتفتيش من قبل الوكالة، فإن أراضي الدولة بالكامل تكون معرضة للتفتيش.

– يتم التحديد المسبق لمواعيد التفتيش، وهو ما يسمى بالتفتيش الروتيني وهو يختلف في طبيعته من دولة لأخرى، وفق العديد من

العوامل التي ترجح أن هذه الدولة أم تلك لديها الإمكانية أكثر من غيرها للتحول لإنتاج أسلحة نووية، ومن أهم هذه العوامل:

– عدد المنشآت النووية الموجودة لدى الدولة، والتي تستخدم حاليًا في الاستخدامات السلمية ويخشى من تحويلها في المستقبل لإنتاج قنابل نووية.

– حجم ما لدى الدولة من مواد قابلة للانشطار حتى لو كانت تعلن أن هذا الحجم يتم استخدامه للأغراض السلمية، كما هو الحال بالنسبة لليابان التي اشترت العام الماضى حوالي طن من اليورانيوم للاستخدام في المفاعلات السلمية، ومع ذلك أثار هذا قلق الوكالة الدولية للطاقة الذرية؛ ولذلك نجد أن هناك دولة تعمد الوكالة إحكام الرقابة عليها مثل اليابان وألمانيا، ومن ناحية أخرى فإن هناك دولًا أعضاء في نظام الضمانات إلا أنها لا تخضع للتفتيش، وذلك لعدم وجود منشآت نووية لديها أصلًا على سبيل اليقين من ناحية، وأيضا لعدم امتلاكها للمقومات اللازمة لتطوير تكنولوجيا نووية وذلك مثل العديد من الدول الأفريقية، وإضافة للتفتيش الروتيني المحدد مسبقًا، فإن هناك نوعا آخر من التفتيش الخاص، وهو يعني القيام بعمليات تفتيش خاصة بناءً على توافر معلومات لدى الوكالة تؤدي لإثارة الشك تجاه قدرات دولة ما.

نظام التحقق وفقا لاتفاقية CWC

ومن استعراض النصوص الخاصة بالتحقق في اتفاقية CWC نجد أن أهم ملامح نظام التحقق في هذه المعاهدة هي:

١- الإعلانات: فإن كل دولة عضو عليها في خلال ٣٠ يومًا من دخول الاتفاقية حيز التنفيذ أن تتقدم بما لديها أو تحت سيطرتها في أي مكان من أسلحة كيمياوية ومرافق لإنتاجها وما امتلكته من كل ذلك منذ ١يناير ١٩٤٦ (العام التالي مباشرة لانتهاء آخر حرب عالمية تأثرت بها كل دول العالم).

٢- تحديد مدى قدرة ١٠ سنوات كسقف زمني تحدد كل دولة برنامج تخلصها من أسلحتها الكيمياوية ومرافق إنتاجها، وتحديد نظام التفتيش للتحقق من دقة تنفيذ هذا البرنامج ومراقبته، ومنح فترة سماح ٥ سنوات، إضافة للدول التي تعاني من بعض الصعوبات في تنفيذها للاتفاقية.

٣- قيام المفتشين بعملهم ٤ مرات كل سنة لدى كل دولة وأن يقوموا بزيارة المرفق أو المخزن المخصص للأسلحة الكيمياوية قبل التدمير ومع بدايته للقضاء على أي لبس أو شك، ذلك بالإضافة لحق المفتشين بالقيام بعملهم لدى أي دولة في أي وقت بمجرد دخول الاتفاقية حيز التنفيذ.

٤- التفتيش بالتحديد إذا ما أصرت دولة ما على الاعتداء على دولة أخرى تخالف أحكام المعاهدة، ووجوب امتثال كافة الدول الأعضاء لهذا المبدأ دون تفرقة.

٥- نطاق التحقق وفقًا لـ CWC ليس فقط للتأكد من تدمير الأسلحة الكيمياوية ومرافق إنتاجها، بل يمتد ليشمل التحقق من أن التدمير يتم بطريقة لا تلوث البيئة في كافة صورها.

الفروق الرئيسية بين نظام التحقق في اتفاقية CWC، ومعاهدة NPT (نظام الضمانات الشاملة):

١- يتسم نظام التحقق في اتفاقية CWC، بالشمولية واتساع النطاق، وأيضًا بالصرامة والدقة المتناهية.

٢- يتسم نظام التحقق في اتفاقيةCWC إنه يساوي بين كافة الدول الأعضاء في خضوعها لعمليات التفتيش والمراقبة، وذلك لإن الاتفاقية أصلًا تهدف للتدمير الكامل للأسلحة الكيمياوية ومرافقها لدى الدول الأعضاء، على عكس معاهدة NPT التي تعترف بخمس دول نووية أعضاء فيها يحق لهم امتلاك سلاح نووي.

٣- نظام التحقق في اتفاقية CWC جزء لا يتجزء من الاتفاقية، وبذلك فلا يمكن لأي دولة عضو في الاتفاقية ألا تكون عضوًا في نظام التحقق الخاص بها، وذلك على عكس نظام التحقق في معاهدة NPT الذي لا يعتبر جزءًا من الاتفاقية ولكن تكتفي المعاهدة

بالإشارة في مادتها الثالثة إلى وجوب توقيع الدول الأعضاء فيها معاهدات مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وهو ما أسفر عن أن هناك حوالي ٥٨ دولة لم تنضم لاتفاقيات الضمانات الشاملة مع الوكالة وهو الأمر الذي تلافته CWC.

٤- يعالج نظام التحقق في اتفاقية CWC مشكلة الوقت حيث يتميز بسرعة تبادل المعلومات وتقصي الحقائق بين الدول الأعضاء منعا لحدوث سوء تفاهم يؤدي لنشوب نزاع أو ربما حرب بين دولتين أعضاء في المعاهدة، وذلك يعني أن نظام التحقق في اتفاقية CWC يحاول التواكب مع الإيقاع السريع للعصر، والذي يمكن أن تنشب فيه حرب بين دولتين -إذا لم تتم تهدئة الوضع وكشف الحقائق- خلال أيام قليلة وهو ما طبقته الاتفاقية في مادة ٩ بينما لا توجد مثل هذه الآلية السريعة في نظام الضمانات الشاملة الذي تعمل به الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

٥- يعطي نظام التحقق في اتفاقية CWC الحق للمفتشين في زيارة المنشآت في أي وقت، وذلك ليس من حق مفتشي نظام الضمانات التابع للوكالة، وكذلك فمن حق مفتشي اتفاقية CWC زيارة المنشآت قبل ومع البدء في تدميرها، وكذلك بعد التدمير، وهذا أيضًا لا نظير له في نظام الضمانات الشاملة وبناءً على الملاحظات السابقة فإنه من الواضح أن اتفاقية CWC توفر لها نظرًا للظروف

الدولية المحيطة بنشأتها نظام تحقق أكثر صرامة ودقة من نظام التحقق في اتفاقيات الضمانات الشاملة، وهو ما يدفع الباحثين في مجال نزع السلاح إلى التفكير في محاولة لاقتباس بعض المفاهيم من نظام التحقق في اتفاقية CWC إلى نظام التحقق في معاهدة NPT.

- تطور مفهوم التحقق من معاهدة CWC إلى اتفاقية NPT:

وهنا نأتي إلى نقطة جديرة بالالتفات وهى ذلك التطوير الذي حققته اتفاقية CWC في مفهوم التحقق، فقد أكدت فلسفة نظام التحقق في CWC على عدم إعطاء اهتمام كبير بفكرة السيادة الوطنية للدول الأعضاء وفقًا للمفهوم الذي كان سائدًا حتى ما بعد منتصف القرن العشرين، فقد أصبح في حكم المتفق عليه أنه على الرغم من أن سيادة الدولة وحريتها لا يفوقهما أي قوة إلا أن ذلك لا يعني أن تضرب الدولة بالتزاماتها تجاه المجتمع الذي تعيش فيه عرض الحائط، وهذا بالتالي يعني أن المجتمع الدولي أصبح الآن ينظر للسيادة الوطنية من منظور المصلحة الجماعية لأعضاء المجتمع الدولي، فلا سيادة لطرف ما على حساب أمن الأطراف الأخرى والسيادة الحقيقية هي تلك التي تعني احترام الدولة لأمن الدول الأخرى ولتعهداتها معها.

وقبول الدولة لتحقيق أكثر صرامة ودقة يأتي في نطاق إيمانها بالمبدأ السابق وبأن أية إجراءات يتم التفاق عليها في هذا الصدد هي إجراءات متبادلة ومتساوية بينها وبين بقية الأطراف.

الباب الثاني

غطرسة إسرائيل النووية

الفصل الأول

عقبات ذرية في طريق السلام

يمثل الأمن العنصر الرئيسي المؤثر على مستقبل منطقة الشرق الأوسط، وهو بالنسبة لإسرائيل يمثل جوهر فكرها الاستراتيجي لأن الأمن بالنسبة لها مرتبط ارتباطًا عضويًا بهاجس الوجود ذاته!

ويعني التوازن من وجهة النظر الإسرائيلية تحقيق "الأمن المطلق" سواءً بشقه الإيجابي المتمثل في جمع كل عناصر القوة الشاملة بمفرداتها المختلفة، والتي تضم بالإضافة للقوة العسكرية التفوق التكنولوجي والقدرة الاقتصادية والنفوذ السياسي، أو شقه السلبي الذي يسعى إلى حرمان العرب من الحصول على أي عنصر من عناصر القوة لكي تبقى إسرائيل دائمًا صاحبة "اليد العليا" في المنطقة.

حول هذا المفهوم قال اللواء د. طه المجدوب الخبير العسكري أنه من هذا المنطلق تحظى قضية التوازن بأهمية أساسية في الفكر الاستراتيجي العربي رغم اختلافها اختلافا بيِّنًا عن مفهوم التوازن في الفكر الإسرائيلي، حيث ينظر العرب إلى قضية التوازن

على أنها عنصر ضروري لضبط العلاقات الطبيعية بينهم وبين إسرائيل وما يتطلبه هذا الضبط من وجود ميزان قوي متكافئ بينهما، بعد تجريد الميزان من كل عناصر الخلل التي تكتنفه وتحوله تحولًا كاملًا لصالح إسرائيل على حساب القوى والمصالح العربية الأمر الذي يرفضه العرب تمامًا ويعملون على تغييره لخدمة الأمن والاستقرار في المنطقة.

أعتقد في حالتنا هذه أن مصدر الخلل في قضايا التوازن الاستراتيجية بين العرب وإسرائيل يأتي من عنصرين أساسيين، الأول: جوانب التفوق الإسرائيلي في مواجهته والتعامل معه.. وذلك من خلال رؤية دقيقة واعية وتقييم علمي جاد لإبعاد هذا التحدي وأساليب التصدي له.

الثاني: اعتناق إسرائيل لمجموعة من مفاهيم الأمن المختلفة التي تتعارض مع المنطق الطبيعى لمفهوم الأمن ذلك لأن هدفها يتجاوز "الأمن الحقيقى" إلى "الأمن المطلق" وما يعنيه ذلك من إشاعة التوتر في المنطقة وحرمانها من الشعور بالأمن والاستقرار؛ فضلا عن ذلك تشكل هذه المفاهيم المختلفة عقبات حقيقية تعترض مسيرة السلام بل وتعرضها للإنهيار.

وأضاف طه المجدوب: لقد نجم عن وجود هذين العنصرين حالة من الخلل في موازين القوى بين العرب وإسرائيل، تعكسها

المفاهيم المختلفة لمعنى التوازن التي تعتنقها إسرائيل وتؤثر بالسلب على جوانب أمنية تتعلق بالأمن القومي العربي، وتشكل تهديدًا جسيمًا ومباشرًا له.

وحول المفاهيم الأساسية في هذا المجال قال: مفهوم "الردع النووى" القائم على الخوف النفسي والذي يطلقون عليه "توازن الرعب" والذي يعتمد على امتلاك إسرائيل الذخائر النووية ووسائل نقلها وإطلاقها، ويكمن هذا المفهوم وراء إصرار إسرائيل على رفض التوقيع على معاهدة حذر انتشار الأسلحة النووية رغم أن المعاهدة لا تحرمها من الاستمرار في امتلاك الأسلحة الموجود حاليًا.

وأضاف: لا شك أن جوانب التفوق التي تحرص عليها إسرائيل، والتي تسبب خللًا شديدًا في ميزان القوى بينها وبين العرب لصالحها؛ سوف يؤدي استمرارها إلى تعريض الأمن والسلام الإقليميين لمخاطر عديدة، تتخذ أشكالًا تجمع بين الجوانب الاستراتيجية، والجوانب العسكرية البحتة، والجوانب التكنولوجية، ويمكن تحديد أبرز هذه الجوانب في انفراد إسرائيل بقدرتين مهمتين على مستوى عالي من التكنولوجيا، القدرة النووية سواءً من حيث الذخائر النووية، أو وسائل نقلها، أو إطلاقها إلى أهدافها، مع حرصها الشديد على هذا الانفراد وسعيها لحرمان أي أطراف أخرى في المنطقة من الوصول إلى هذه القدرة، ولو تطلب الأمر التدخل

العسكري بأسلوب "الردع الجراحي" كما حدث مع العراق عندما قامت طائرات إسرائيل بتدمير مفاعلها الذري عام ١٩٨١.

إن القدرة الفضائية المتمثلة في تكنولوجيا بناء وإطلاق الأقمار الصناعية، والمشاركة الفعالة مع الولايات المتحدة في تنفيذ الدفاع الصاروخي الذى يدخل في إطار "مبادرة الدفاع الاستراتيجى" الأمريكية الخاصة بحرب النجوم، وفي هذا المجال تتلقى إسرائيل كل عناصر الدعم المادي والتكنولوجي والسياسي الذي تنظمه اتفاقية التحالف الاستراتيجي التي وقعتها إسرائيل مع الولايات المتحدة ١٩٨٢ والتي مرت بعدة مراحل للتحديث والتطوير التي أدخلت إسرائيل في مصاف الدول الفضائية التي تتمتع بالبعد الرابع إضافة إلى البعد البري والجوي والبحري.

وقال: إنه لا يقتصر على ما تمتلكه إسرائيل في مجال أسلحة الدمار الشامل على امتلاك القدرة النووية، بل يشمل كذلك امتلاك قدرات فوق تقليدية يقصد بها الأسلحة الكيمياوية والبيولوجية أساسًا، فهى تحتفظ بمخزون كبير من هذه الأسلحة رغم توقيعها على اتفاقية منع انتشار الأسلحة الكيمياوية وإزالتها عام ١٩٩٢ بينما هى تطالب العرب بالتخلص من هذه الأسلحة.

أما في مجال التسلح التقليدي، أكد: أن إسرائيل حرصت دائمًا على تنفيذ استراتيجية تؤكد تفوقها العسكري التقليدي على

العـرب بالحـصول علـى أحـدث أنـواع الأسـلحة وأكثرهـا تقـدما تكنولوجيـا، وأقواهـا تـسليحًا خاصـة فـي مجـال الطـائرات والـدبابات والـصواريخ بينمـا تطالـب العـرب بتخفـيض تـسليحهم التقليـدي والاكتفـاء بحـد أدنـى مـن "الكفايـة الدفاعيـة" وتـصر علـى احتفاظهـا بتفوقها التقليدي على ما يمل العرب دائما من حيث النوعية وأحيان من حيث الكمية مع استمرار عمليات التطوير والتحديث للأسلحة التقليديـة الإسـرائيلية دون توقـف؛ حيـث تتـدفق عليهـا النوعيـات المتقدمـة مـن نظـم التـسليح العربيـة الأوربيـة والأمريكيـة، فـضلًا عمـا تكدسه الولايات المتحدة من أسلحة حديثة في مستودعات الطوارئ في إسرائيل مع إعطائها حق استخدامها إذا ما تعرضت للعدوان، هذا بالإضـافة إلـى مـا تنتجـه مـصانعها الحربيـة مـن بعـض أنـواع الأسـلحة والمعـدات العـسكرية الحـديث ويـستمر حـرص إسـرائيل علـى هـذه الاستراتيجية حاليًا في مرحلة صنع السلام وإضافة المزيد إلى رصيد التفوق وبالتالي مضاعفة الفجوة التكنولوجية بينها وبين العرب وهذا يعني بنـاء الـسلام بـأدوات الحـرب، الأمـر الـذي يخلـق تناقـضًا كـاملًا بين مستلزمات "السلام المستقر" الخالي من عناصر الخوف والتوتر، ومتطلبات "الأمن المطلق" بكل ما يحمله من مصادر لتهديد السلام وتعرضه للانهيار.

ويعتبـر مفهـوم "تـوازن الرعـب" مـن أبـرز المفـاهيم الإسـرائيلية المرتبطة بقضية الأمن الإسرائيلي وهو مفهوم يتعلق بإمتلاك إسرائيل

وانفرادها بالأسلحة النووية وهي تريد الحفاظ عليه لاستخدامه كأداة لفرض "سلام الإذعان".

وأضاف: الواقع أن هذا المفهوم قد نبع في ظل الحرب الباردة وشكل أحد معالم الصراع العالمي بين القوى العظمى لذلك فقد بدأ يتلاشى من الساحة العالمية بعد انتهاء الحرب الباردة وكان يعتمد على وجود توازن فعلي في القدرة النووية التدميرية للطرفين المتصارعين حيث كان كلاهم خاضعًا لميزان الرعب النووي بحكم ما كانت تمتلكه الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي في ذلك الوقت من القوى النووية من خلال توازن حقيقي بين الطرفين.

وأشار إلى أن هذا الوضع لا ينطبع على منطقة الشرق الأوسط، فإسرائيل كانت ومازالت هي الدولة الوحيدة في الشرق الأوسط التي سمح لها بامتلاك أسلحة نووية، لم يشاركها في ذلك أية دولة من دول الشرق الأوسط، وبالتالي فهو وضع لا يمثل توازنًا، لذلك فهو يشكل تهديدًا من جانب واحد ضد الأطراف الأخرى، هدفه بث الرعب في قلوب الشعوب العربية ومنعها من التفكير في القيام بأي عمل حاسم، لمواجهة الأطماع الإسرائيلية، وقبول إقامة السلام في منطقة الشرق الأوسط على أسنة الرماح النووية الإسرائيلية.

وتابع: هكذا يظل ميزان الرعب هو المتحكم في مصير المنطقة، كما تتصور إسرائيل وأن تبقى هي صاحبة "اليد العليا" فيها

في كل الظروف والأحوال، سواء ظروف الحرب أو ظروف السلام المصنوع، الذي تريد أن تفرضه إسرائيل على المنطقة العربية، باستخدام نفس أسلوب الردع، الذي هيمن على الفكر الاستراتيجي الإسرائيلي على مدى نصف قرن ومازال وفي ظله تحاول إسرائيل أن تنصب نفسها "الدولة الإقليمية الكبرى" المدعومة من القوى الكبرى والعظمى، القادرة على اتخاذ قرارها السياسي بحرية كاملة دون أية قيود تفرض عليها، بل تصبح قادرة على فرض إرادتها السياسية على العرب.

في هذا السياق: يجدر بنا أن نوضح حقيقة مهمة بشأن "الرعب النووي" وذلك أن محاولة احتفاظ إسرائيل بسلاحها النووي لتحقيق قدرتها على فرض الرعب النووي أنه يحقق لها ما تتصوره من أمن مطلق يفرض وجودها ويؤكد بقاؤها بالقوة؛ بذلك تبقى الأوضاع في المنطقة معلقة بلا أمن حقيقي، أو استقرار مضمون، أو سلام شامل ودائم، طالما استمرت حالة اختلال التوازن، الذي يعكس مخاطر وهواجس يؤدي استمرارها إلى توترات وأزمات يمكن أن تتصاعد لتصل إلى حد الصدام المسلح.

وتساءل: إذن ما الذي سيبقى لإسرائيل من تأثير إيجابي لسلاحها النووي، مشيرًا إلى أن ما بقى لإسرائيل كان ومازال هو "الابتزاز النووي" كأداة سبق لإسرائيل استخدامها في عمليات ابتزاز

في ظروف الأزمات أكثر من مرة؛ أبرزها ماحدث من تهديد أثناء الأوقات الحرجة التي واجهتها إسرائيل أثناء حرب أكتوبر ٧٣ ثم أثناء تعرضها للصواريخ العراقية عام ١٩٩١.

وقال أخيرًا: هل انتهى ما فى جعبة إسرائيل من مفاهيم مختلة تحملها لمفهوم الأمن؟ الإجابة بالطبع.. لا.

قنابل ديمونة الموقوتة

وقال د. محمد الرميحي ، الكاتب والمفكر الكويتي ، من الحكم الموروثة عن الفيلسوف اليوناني أرسطو أنه قال "إن الإنسان كالخفاش أما النور.. أعمى" ويبدو أن العمى المؤقت يصيب البعض من الدول الكبرى تجاه السلاح النووي الإسرائيلي وما يلبث أن يزول لفترة ولكنه يعود من جديد لقد لفت نظرنا "شمعون بيريز" عندما كتب في مذكراته أن الرئيس المصري السابق أنور السادات قد أسر إلى أحد المفاوضين الإسرائيليين في كامب ديفيد أنه لولا السلاح النووي الذي تمتلكه إسرائيل ما كان له أو لمصر أن توقع معاهدة سلام مع إسرائيل وهو اعتراف ضمني من بيريز أن إسرائيل تمتلك السلاح النووي وكان بيريز برغم أنه يصنف في صف الحمائم والمطالبين بالسلاح فخورًا بأنه واحد من الذين أقنعوا بن جوريون والمؤسسة الإسرائيلية الحاكمة في الخمسينيات ببدء البرنامج النووي الإسرائيلي من أجل الردع.

وأضاف: أما الذي أعاد إلى الأذهان البرنامج النووي الإسرائيلي مرة أخرى فهو ما أذاعه التليفزيون الإسرائيلي نفسه من احتمال تسرب إشعاعات نووية من مفاعل ديمونة، مخاطر هذا التسرب في صحراء النقب لا تؤثر على إسرائيل فقط ولكن أيضا على الأردن ومصر، وغيرها من بلدان الجوار العربي، فأعادت مصر من جديد ما سبق أن نبهت إليه في السابق من مخاطر وجود هذا المفاعل على المنطقة.

إن مصادر صحفية ودبلوماسية وبعض الدراسات المنشورة كانت قد أشارت إلى أن إسرائيل تمتلك ما يصل إلى مئتي رأس نووية وبقوة تدميرية تصل إلى عشرين كيلو/طن، أى أن هذه يمكن أن تدمر قارة متوسطة كأفريقيا أو أوروبا تدميرًا كاملًا، وقد يرى البعض أن هذا الحجم مبالغ فيه كما أن هناك من يقول إن احتمال استخدام هذا السلاح الإسرائيلي الداخلي على الأمن وهو الهاجس الذي يتزايد الآن وقد يدفع بأحد الأطراف الإسرائيلية السياسية المتشددة إما للاستخدام الفعلي أو التهديد بالاستخدام وكلاهما يؤدي إلى وضع ضغوط غير محتملة على المنطقة ككل.

وتابع: طوال السنوات التي مضت منذ قيام إسرائيل نجحت في إظهار المسألة الأمنية في الشرق الأوسط للغرب خاصة وكأنها القضية التي تخصها فقط دون العرب واقنعت إلى حد بعيد المجتمع

الدولي بحقيقة المخاوف الأمنية الإسرائيلية مع أن واقع الصراع العربي- الإسرائيل ولنكن صرحاء- كان دائمًا يميل إلى تفوق الجانب العسكري الإسرائيلي دون مساعدة غربية أو بمساعدة غربية طفيفة.

اليوم تحول الخطر النووي من ملكية لأسلحة الدمار الشامل هذه إلى واقع موضوعي لا يمكن التحكم فيه كلية، يضر بالعرب وبإسرائيل نفسها. وهو تسرب الإشعاعات من المفاعل النووي وهو خطر على البيئة المحيطة، وفي معظمها عربية والأردن ومصر خاصة، فمن المعروف أن انفجار شارنوبل في وسط روسيا قد أثر سلبًا على مناطق بعيدة إلى أن وصل إلى شمال اسكتلندا حيث تبين نسبة ارتفاع المصابين بالسرطان من السكان.

المصادر الإسرائيلية نفسها تقول إن التقنية المستخدمة في مفاعل ديمونة هي تقنية قديمة بل وخطيرة تسمح بالتسرب فقد كان تقنية أولية استغنى عنها العالم أجمع، كما أن الدعم الدولي للسماح لإسرائيل بامتلاك هذه الأسلحة وجب إعادة النظر فيه بشكل جدي، حيث إن المخاطر الآن أعظم وأكبر ليس عن طريق الاستخدام ولكن عن طريق التسرب والتخزين.

وقال: إن سنة ١٩٩٥ كانت السنة التي شهدت تصعيد المقاومة السياسية العربية لامتلاك إسرائيل السلاح النووي، وقادت

مصر هذه المقاومة منذ أن أطلق الرئيس حسني مبارك تصريحات حول هذا الموضوع في فرنسا في مطلع ذلك العام، وكانت سنة شهدت توقيع الحظر الكامل والنهائي للسلاح النووي دوليًا.

وأضاف: على الرغم من أن مصر سارت في هذا الأمر وعقدت الجماعة العربية اجتماعًا لتدارس الموضوع إلى درجة اتهام مصر من دول الغرب خاصة الولايات المتحدة أنها تقلب العرب والأفارقة ضد إسرائيل فإن الجهود كلها لم تؤد إلى النتيجة المتوخاة فانعقد مؤتمر جديد معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في إبريل من العام ١٩٩٥ متجاهلًا قرارات مجلس الأمن بإنشاء منطقة خالية من السلاح النووي في الشرق الأوسط، فقد استثنت الولايات المتحدة إسرائيل دون غيرها من الدول ومارست أقصى الضغوط لحرمان الدول العربية من امتلاك السلاح النووي، هذا الملف من ضمن ملفات أخرى يظهر التحيز الأمريكي لإسرائيل ويغضب حتى أصدقاء الولايات المتحدة ومحبي السلام في المنطقة.

وقال: مصر وهي أكبر دولة عربية وعلى الرغم من إنشاء مؤسسة الطاقة الذرية منذ سنة ١٩٥٧، فقد نجحت جزئيًا في إنشاء مفاعل نووي صغير للأبحاث بالاشتراك مع الاتحاد السوفيتي السابق، في الستينيات إلا أن البرنامج المصري لم يتطور ويرجع البعض الأمر إلى عدم وجود قرارًا سياسيًا، والبعض الآخر يرجعه إلى

الأعباء الاقتصادية الضخمة التي تحملتها مصر، وقد فشل البرنامج حتى في إقامة مفاعلات نووية مصرية لخدمة الأغراض العلمية التنموية مثل إقامة محطات توليد الطاقة، وأشار إلى أن إسرائيل بعد حصولها على موافقة واضحة لاستمرار مشروعها النووي بعد معاهدة أبريل ١٩٩٥ تسعى الآن حسب ما ذكرته صحيفة "هآرتس" الإسرائيلية إلى أن تعترف الولايات المتحدة رسميا بقدرتها النووية وأن يأتي هذا الاعتراف ضمن اتفاق ثنائي إسرائيلي، وتقول المصادر الصحفية: أن هذا الاعتراف أصبح وشيكًا في ضوء عطف وحنو الولايات المتحدة على الأمن الإسرائيلي؛ ولذلك الموقف الأمريكي يقع كعهده مع إسرائيل في فخ مراعاة التكتيك والحسابات الانتخابية على الحسابات الاستراتيجية، فبينما تشيع وسائل الإعلام الأمريكية أنباء مخاطر مفاعل ديمونة تسير في نفس الوقت في طريق الاعتراف بهذا السلاح.

لاشك أن ترسانة ديمونة النووية بقنابلها ومخاطرها البيئية، ومنها التسرب وسلسلة الهزات الأرضية، التي ضربت المنطقة، تمثل وجهًا من وجوه الشر في المنطقة ومهما كانت الذرائع، فإن الموضوع خطير ومخيف في آن واحد، وهذا الشر ستكون له آثار سلبية لا محالة على مسيرة السلام التي يرصد لها الجميع الآن من الدعم السياسي والمادي والمعنوي الرصيد الضخم، إن السلام هو مسيرة

خير في ظاهرها وجوهرها ولكن الملف النووي يضيف إليها طابعًا سليبًا ليس فقط في اتجاه المخاطر المباشرة؛ ولكن تجاه مخاطر ضعف مصداقية الولايات المتحدة لدى العرب وضعف موقعها كشريك محايد لدفع قطار السلام إلى الأمام.

واختتم شهادته، إن الجميع يتحدثون عن تأثيرات العمليات التي يسمونها إرهابية ضد مسيرة السلام، ولا أحد يتحدث عن الطعنات التي توجهها إسرائيل إلى هذا السلام وعلى رأسها ذلك التسرب النووي الخطير الذي يضيف بُعدًا آخر لمأساة الوجود الإسرائيلي في المنطقة فهي تريد سلامًا مع بقاء الاحتلال وتريد تطبيعا للعلاقات وهي تمارس القمع ضد السكان العرب، وتبحث عن الأمن وهي تسمم البيئة من حولها بإشعاعاتها النووية، لقد تركت مصر وحدها وهي تنادي بضرورة التراجع بفعل الضغوط التي مورست عليها.

الاشعاع المدمر

وحول ما إذا حدث انفجار فعلي في مفاعل ديمونة الإسرائيلي وتأثيره على الدول المجاورة طالب المستشار الدولي في شؤون البيئة، المهندس سفيان التل الحكومات العربية وتحديدًا مصر والأردن بوضع خطة طوارئ نووية يمكن تنفيذها في حالة انفجار المفاعل، وقال إن على السلطات المختصة تدريب الناس على

التصرف وكيفية التعامل مع الماء والغذاء والهواء والتربة، مشيرًا إلى عدم وجود أي أحد في هاتين البلدين يعرف كيف سيتصرف إذا حدث انفجار المفاعل.

وأشار إلى أن تأثير الإشعاعات النووية يتوقف على درجة الإشعاع وطاقته وفترة التعرض ونوع وعدد الخلايا المصابة حيث يتم تدمير الخلايا المصابة أو قتلها، كما تتأثر الخلايا الوراثية وتؤدي لتشوهات خلقية تستمر لعدة أجيال.

أما الأمراض التي تنتج عن الإشعاعات – حسب المستشار الدولي في شؤون البيئة– فكثيرة منها: الغثيان، وتساقط الشعر، والعجز، والسرطان، والعقم، وأمراض العيون، والتقرحات الجلدية، وتأثر جهاز المناعة لمقاومة الأمراض والموت.

واستشهد د.التل بمفاعل تشرنوبل وحادثته المشهورة حيث قال: إنه تم كشف ١٢١ وثيقة من وثائق المخابرات السوفيتية "كي جي بي" خلال الفترة من ١٩٧١– ١٩٧٨ وهناك تقرير عام ١٩٨٤ يشير إلى عطب في المفاعلين الثالث والرابع ورداءة نوعية بعض المعدات، وإن هناك حادثة ١٩٨٢انبعث مها إشعاعات قليلة عام ١٩٨٢ وعندما وقع الحادث ارتفع عمود الدخان كيلو متر واحد حاملًا معه وقود اليورانيوم، ومواد انشطارية وغازات عادم، مشيرًا إلى أن التقديرات للإشعاعات التي انبعثت اختلفت ما بين ١٠٠–٥٠٠ ضعف إشعاعات هيروشيما ونكازاكي.

وقال: إن أجهزة القياس التي كانت متوفرة في ذلك الوقت عجزت عن قياس نسبة الإشعاع وقد قتلت الأشعة الأشجار والحيوانات في حدود عشرة كيلو مترات، كما قتل حوالي ٤٠٠٠ إنسان من الذين اشركوا في عمليات التنظيف وقتلت الإشعاعات ما بين ١٥٠٠– ٣٢٠٠ إنسان، وقد أخلى سكان مدينة بوبيات وعددهم ١١٥ألف نسمة عن بعد ٣٠كم وكان قد طلب منهم أولًا البقاء في منازلهم وقُدِّر الذين أصيبوا بأمراض خطيرة ب٧٠ ألف إنسان، والذين أصيبوا بالعجز ٨٠ألف إنسان، أما عن حالات الذين أصيبوا بسرطان الغدة الدرقية فقد بلغ ٣,٤ ملايين حالة في روسيا وأوكرانيا وروسيا البيضاء، وقدرت الخسائر الاقتصادية ب٣٠٠ مليار دولار.

أما الأمراض التي سجلت في المنطقة فكانت تقيؤ، وإسهال، ورمد، ونزيف في المعدة والدماغ والجهاز التنفسي، واضطربات عصبية، وهذيان، وصرع، أما عن الأطفال الذين استنشقوا (الأيودين" أو شربوا حليب أبقار أكلت الأعشاب الملوثة بالإشعاع فقد أصيبوا بسرطان الغدة الدرقية، فيما قدرت الأمم المتحدة أن هناك ٦ملايين إنسان لا يزالون يعيشون في مناطق ملوثة بالإشعاع، وأشار الدكتور التل إلى ان "كنزو أو مشيما" كان قد زار المنطقة بعد ١٦ عامًا من الكارثة، وأنه أكد أن المنطقة مازالت بحاجة إلى مساعدة وأن هناك

خطرًا أن ينسى العالم الكارثة طارحًا استراتيجية لتعافي المنطقة على مدى ١٠ سنوات.

وتعرض د. التل إلى تاريخ إنشاء المفاعل منذ ١٩٦٣، الذي أقيم بمعونة فرنسا ودعم من قبل الولايات المتحدة، وأشار إلى مجموعة صور الأقمار الصناعية التي التقطت على مراحل زمنية مختلفة منذ تأسيس المفاعل وحتى عام ٢٠٠٠ وإلى الحفرة الكبيرة التي هزت تحت الأرض والتي بدأ العلم بها عام ١٩٦٣ وإلى المباني التسع التي يتكون منها المفاعل والتي تنتج البلتونيوم والليثيوم والبديليوم واليورانيوم المشع والترمينيوم.

وقال: إن المفاعل استهلك منذ تأسيسه ١٤٠٠ طن من اليورانيوم الخام حيث يعمل المفاعل بضعف قوته وطاقته بمعدل ١٦ ساعة يوميًا بدلًا من ٨ساعات ولم يتم تزويده بأبراج تبريد جديدة منذ عام ١٩٧١، مشيرًا إلى أن المواد النووية تنقل من المفاعل وتجمع في مركز تجميع الرؤوس النووية شمال حيف حيث أن هذا المركز هو أحد خمسة مراكز نووية في إسرائيل بالإضافة إلى ديمونة.

وحول المخلفات النووية للمفاعل وطرق التخلص منها، فقد أشار التل إلى تقرير أعدته شركة "كيما كنترول" الدانماركية وبالتعاون مع البنك الدولي أشار إلى أنه في عام ١٩٩٠ كان لدى إسرائيل ١٠٠ألف طن نفايات سامة في عام واحد تخلصت من ٤٨ ألف

طن في الأماكن الرسمية إلا أنها لم تستطع تحديد مكان التخلص من ٥٢ ألف طن.

واستنج د. سفيان التل أن إسرائيل يمكن أن تكون قد انتجت خلال ٧ سنوات ٤ ملايين طن من هذه النفايات بمعدل ٦٠٠ ألف طن سنويًا فإذا دفنت ٤٨% منها بصورة رسمية فيبقى ٥٢ % دفنت بصورة غير رسمية وهذه الكمية تساوي "مليونين وثمانين ألف طن" وقد ثبت أن إسرائيل دفنت وتدفن نفاياتها في فلسطين المحتلة وأراضي السلطة والنقب وفي المملكة الأردنية الهاشمية وفي سيناء المصرية وفي الجولان السورية وفي شواطئ وجنوب لبنان.

الفصل الثاني

القوة المنفردة لا تضمن الأمن

ذهب صدام حسين، وتم تفكيك البرنامج النووي العراقي المزعوم والذي كان يثير مخاوف الغرب، أو كذلك كانوا يزعمون، فيما تخلت ليبيا عن نيتها إنتاج أسلحة الدمار الشامل، لا شك أن هذه التطورات الأخيرة تبدد كثير من الهواجس رغم ذلك لن يهدأ البال فالخطر النووي مازال قائمًا في منطقة الشرق الأوسط، حيث تملك إسرائيل ترسانة من الأسلحة النووية، أما بقية دول الشرق الأوسط فإنها قد تعمد إلى امتلاك الأسلحة النووية؛ وذلك في رد فعل على امتلاك إسرائيل للسلاح النووي، بما لا يمكن لمنطقة الشرق الأوسط أن تفلت من الحلقة المفرغة المتمثلة في الانتشار النووي ومع امتلاك إحدى دول المنطقة الأسلحة النووية، فإن كامل منطقة الشرق الأوسط ستصبح فوق برميل من البارود القابل للإنفجار في أي لحظة.

الخبير العسكرى اللواء /حسام سويلم قال: لقد أصبح الاحتكار النووي الإسرائيلي بمثابة شبح يجلس خلف المفاوض

الإسرائيلي يدعمه ويسانده ويخوف به المفاوض العربي حتى يجبر على التسليم بكل ما تريده إسرائيل وهو وضع لا يمكن أن يؤدي أبدًا إلى سلام دائم وعادل في المنطقة، بل ويهدد بتفجير المنطقة في أي وقت، خصوصًا وإن إسرائيل لم تكتف بإحراز التفوق في الأسلحة التقليدية، وبالاحتكار النووي بل أصبحت أيضا تشارك الولايات المتحدة في غزو الفضاء بأقمارها للتجسس وبصواريخه المضادة للصورايخ من طراز "أرو" وبمشاركته في برامج خطيرة أخرى تستهدف الحد من تأثير الصواريخ البالستية العربية، مثل أسلحة الطاقة الحركية التي تعمل بالطاقة الكهرومغناطيسية وأسحلة الطاقة الإشعاعية التي تعمل بأشعة ليزر أكس وإيرها، وقليل من العرب هم الذين يدركون إن إسرائيل بدأت برنامجها النووي حتى قبل قيامها في عام ١٩٤٨ وذلك بالاستعداد له منذ نجحت تجربة الولايات المتحدة النووية في عام ١٩٤٥ ومنذ ذلك التاريخ وإسرائيل تسعى بدأب لامتلاك ترسانة نووية ضخمة، حتى أنها أجرت أول تجربة عملية لتفجير سلاح نووي تحت الأرض في صحراء النقب في ٣ أكتوبر ١٩٦٦ اكتشفتها سفن أبحاث ألمانية وأمريكية كانت متواجدة في مياه البحرين الأحمر والأبيض، وتم التعتيم عليها آنذاك عربيًا ودوليًا حتى لا تثور الشعوب العربية على حكامها، ثم تكررت التجارب بعد ذلك في جنوب أفريقيا في منطقة المحيط الهندي، ثم التجارب الصاروخية في البحر المتوسط بجوار جزيرة كريب وأمام

السواحل الليبية واستمر العرب على عدم مبالاتهم بخطورة البرامج الإسرائيلية في مجال تطوير أسلحة الدمار الشامل ووسائل إطلاقها حتى تفجرت هذه القضية مؤخرًا بسبب رفض مصر التوقيع على الاتفاقية وكانت كالآتي: ١٩٤٦إنشاء القسم العلمي في منظمة الهاجاناة برئاسة العميد "يوحنان ديتنير" وذلك تحت إشراف مناحم بيجن.

١٩٤٧ تجنيد المئات من علماء الطبيعة والكيمياء ومهندسي الكهرباء والميكانيكا للعمل في الشعبة العلمية للهاجاناة.

١٩٤٨ إنشاء شعبة الأبحاث والتخطيط في وزارة الدفاع ومسح صحراء النقب بحثًا عن اليورانيوم وذلك بواسطة الجيولوجيين.

١٩٤٨ تشكيل هيئة الطاقة النووية الإسرائيلية.

١٩٤٩ إنشاء دائرة للبحث في النظائر المشعة بمعهد وايزمان في مستعمرة "راحابوت" والعمل بطرق جديدة لإنتاج الماء الثقيل واستخلاص اليورانيوم من فوسفات البحر الميت والنقب.

١٩٤٩ إرسال عدد كبير من المبعوثين لدراسة الطبيعة والهندسة النووية والتفجيرات النووية في الولايات المتحدة وفرنسا.

١٩٤٩ بن جوريون يتفق مع الحكومة الفرنسية على مساعدة إسرائيل في تبنى برنامج نووى شامل.

١٩٥٢ وضع هيئة الطاقة النووية في تبعية وزارة الدفاع، وبدء تنفيذ التعاون النووي مع فرنسا.

١٩٥٢ الولايات المتحدة تقدم لإسرائيل مفاعل "ناحال سوريك" وتدرب ٥٦عالما ومهندسًا نوويًا في المنشآت النووية الأمريكية في إطار برنامج أيزنهاور "الذرة من أجل السلام".

١٩٥٣ عودة المبعوثين من الخارج، وتأسيس شعبة الطبيعة النووية في معهد وايزمان.

١٩٥٣ توقيع اتفاقية للتعاون النووي مع فرنسا تنص على مشاركة العلماء الإسرائيليين في البرنامج النووي الفرنسي واختباراته.

١٩٥٥ بدء التعاون الإسرائيلي الفرنسي في مجال أبحاث الصورايخ أرض/ أرض أريحا ٦٢٠-MD.

ديسمبر ١٩٥٦ عودة ١٥٠ عالما نوويًا بعد تأهيلهم في الولايات المتحدة منهم ١١ متخصصون في التجارب النووية تحت الأرض.

١٩٥٧ إسرائيل توقع اتفاقًا مع فرنسا لبناء مفاعل ديمونة يحوي غرفة لفصل البلوتونيوم مع الحفاظ على سرية البرنامج.

١٩٥٧استقالة معظم أعضاء لجنة الطاقة الذرية عدا رئيسها ارنست بيرجمان بسبب اعتراضهم على الاستخدام العسكري النووي.

١٩٥٨ الولايات المتحدة تزود إسرائيل ب ٥٠ كيلو جرامًا يورانيوم ٢٣٥ بدرجة نقاء ٩٠% لتشغيل مفاعل ناحال سوريك.

١٩٥٩ إسرائيل توقع اتفاقية للتعاون النووي مع ألمانيا الغربية لتمويل مشروع تطوير شعبة الطبيعة النووية في معهد وايزمان.

١٩٦٠ مفاعل ناحلك سوريك يبدأ تشغيله علماء إسرائيليون يحضرون التجارب النووية التونسية في صحراء الجزائر.

١٩٦٠ شكوك في الولايات المتحدة حول نشاط مفاعل ديمونة بن جوريون يدعى مرة بأنه مصنع نسيج ومرة أخرى بأنه محطة لضخ المياه، المخابرات الأمريكية تبلغ أيزنهاور بمعلومات عن قدرة مفاعل ديمونة على إنتاج بلوتونيوم يكفي ١,٢ قنبلة نووية بقوة ٢٠ كيلو طن سنويًا، أمريكا تطلب من إسرائيل إجابات على ثمانية أسئلة بشأن مفاعل يعترف بن جوريون على أثرها بتواجد مفاعل نووي في ديمونة وذلك في ديسمبر ١٩٦٠.

١٩٦١ استكمال بناء مفاعل ديمونة إسرائيل تحتج على برنامج الصواريخ المصري "القاهر والظافر" وتستغله كمبرر لتطوير برنامجها النووي.

١٩٦٣ بدأ تشغير مفاعل ديمونة بطاقة ٢٤ ميجاوات وإنتاج بلوتونيوم يصل إلى ٧٠٥ كيلو جرامًا سنويًا.

١٩٦٣ إسرائيل توقع على معاهدة حظر التجارب النووية في الجو وترفض الانضمام لمعارضة نشر الأسلحة النووية.

١٩٦٤ لجنة الطاقة النووية الأمريكية تكتشف تهريب ٢٠٠ رطل يورانيوم مخصب إلى إسرائيل من شركة "نيو ميك" في بنسلفانيا منذ١٩٥٧.

١٩٦٤ عالم الطبيعة النووي الإسرائيلي "دى شالايت" يؤكد امتلاك إسرائيل كل التقنيات والإمكانات اللازمة لإنتاج سلاح نووي.

١٩٦٦ إسرائيل تطور تعاونها مع فرنسا في مجال الصواريخ أرض/ أرض "أريحا" وتنتج الصاروخ ٦٦٠– MD.

١٩٦٦/١٠/٣ إسرائيل تجري تجربة نووية تحت الأرض في النقب تكشف عنه زيادة نسبة التريتيوم في البحرين الأحمر والأبيض وزيادة نسبة الإشعاع في لبنان أكدت هذه المعلومات سفينتان ألمانية وأمريكية للأبحاث.

١٩٦٦ إعادة تنظيم هيئة الطاقة الذرية، ووضعها تحت إشراف رئيس الوزراء "أشكلول" وطرد رئيس الهيئة "أرنست بيرجمان".

١٩٦٦ الرقاب الإسرائيلية تمنع نشر كتاب لمؤلفيه "عامي دارواوف، رايلى تايمز" يؤكد امتلاك إسرائيل سلاحًا نوويًا تمت تجربته، وعن بدء تعاون نووي مع جنوب أفريقيا.

١٩٦٧ إسرائيل تنشئ وحدة جديدة لفصل البلوتونيوم في ديمونة، وتتعاون مع جنوب أفريقيا لإقامة مفاعل نووي.

١٩٨٦ عملاء إسرائيليون في بريطانيا وفرنسا يشنون هجومًا بالغازات المسيلة للدموع على شاحنات تنقل مواد نووية ويتم تهريبها إلى إسرائيل واختفاء سفينة الشحن الألمانية "شيربورج" تحمل ٢٠٠ طن يورانيوم خام، ثم تظهر باسم جديد في ميناء حيفا.

١٩٦٩ بدأ تشغيل الوحدة الجديدة لفصل البلوتونيوم.

يوليو ١٩٧٠ صحيفة نيويورك تايمز تنقل عن مصادر المخابرات الأمريكية تأكيدًا بامتلاك إسرائيل لأسلحة نووية.

أكتوبر ١٩٧٣ جولدا مائير تصدر قرارًا أثناء الحرب بتجهيز ١٣ سلاحًا نوويًا تحسبًا لاستخدامها ضد سوريا ومصر إذا ما تدهور الموقف لغير صالحها.

١٩٧٤ تقرير جديد لوكالة المخابرات المركزية الأمريكية يؤكد امتلاك إسرائيل لصورايخ أرض/ أرض بالإضافة لقنابل نووية.

يونيو ١٩٧٤ نيكشون يعرض على كل من مصر وإسرائيل إمدادها بمحطة توليد كهرباء بالطاقة النووية إسرائيل ترفض لكونها ستخضع للتفتيش الأمريكي.

١٩٧٧ نجاح العالمين الإسرائيليين "اسحاق نيزرهل، ومناحم ليفى" في تخصيب اليورانيوم بأشعة الليزر.

١٩٧٧ معلومات عن تجربة نووية مشتركة بين إسرائيل وجنوب أفريقيا– غير ناجحة– في صحراء كالهاري بجنوب أفريقيا.

يوليو ١٩٧٧ مساعد وزير الخارجية الأمريكية "هارولد سوندرز يقر أمام لجنة فرعية في الكونجرس بامتلاك إسرائيل أسلحة نووية.

٢٥ سبتبر ١٩٧٩ قمر التجسس الأمريكي "تيلا" يسجل تجربة نووية فوق المحيط الهندي، قدرت بقوة ٢–٤ كيلو طن مشتركة بين إسرائيل وجنوب أفريقيا.

١٥ ديسمبر ١٩٨١ نفس قمر التجسس الأمريكي يسجل تجربة نووية أخرى في نفس المنطقة بنفس القوة.

فبراير ١٩٨١ نشرة التقرير الخارجي التابعة لمجلة ايكونوميست تكشف لأول مرة امتلاك إسرائيل ٢٠٠سلاح نووي وإنها مشتركة مع جنوب إفريقيا وتايوان في برنامج لتطوير صاروخ كروز.

يونيو ١٩٨١ إسرائيل تشن غارة جوية على المفاعل النووي العراقي، ولجنة من الأمم المتحدة تقدم تقريرًا للجمعية العامة يفيد امتلاك إسرائيل أسلحة نووية.

١٩٨٤ إسرائيل تقدم إلى جنوب أفريقيا أجهزة بيكرنوزل من إنتاج ألمانيا الغربية لإنتاج متفجرات نووية بأسرع من المعتاد.

١٠ مايو ١٩٨٥ عالم أمريكي يؤكد لصحيفة جيروزاليم بوست امتلاك إسرائيل تكنولوجيا تصغير الأسلحة النووية لتركيبها على الصواريخ ودانات المدافع وهو ما يعني امتلاك أسلحه نووية تكتيكية أقل من ٢٠ كيلو طن.

١١ يوليو ١٩٨٥ الوكالة الأوروبية للطاقة النووية تكشف عن تهريب شحنة ٤٠ طن يورانيوم إلى إسرائيل، وكانت في الأصل مباعة إلى لوكسمبرج.

١ أكتوبر ١٩٨٦ صحيفة صاندا تايمز تنشر تقريرًا عن الفني الإسرائيلي الهارب "فانونو" يؤكد فيه امتلاك إسرائيل ٢٠٠ سلاح نووي وقنابل أخرى نيوترونية وهيدروجنية ويكشف عن رفع طاقة مفاعل ديمونة إلى ٧٠ ميجاوات ثم ١٥٠ ميجاوات.

٧يناير ١٩٨٧ أجهزة المخابرات الغربية تكشف عن وجوج بعثة إسرائيلية في جزيرة "ماريوت" بجنوب أفريقيا تشارك في بناء مطار حربى معد لإجراء تجارب نووية.

١٩٨٨ تجربة لصاروخ "أريحا–٢" في البحر المتوسط يفيد بتطور مدى الصاروخ إلى ١٤٥٠ كم.

١٩٨٩ إسرائيل تجري تجربة لصاروخ أريحا يسقط أمام مدينة بنغازي الليبية في البحر المتوسط يؤكد تطور مدى الصاروخ إلى ١٤٥٠ كم، ومصادر المخابرات الأمريكية تؤكد وجود حوالي ٢٠٠ صاروخ أريحا طرازا ١و٢و٣.

أمن إسرائيل

وحول البعد الأمني في الموضوع يؤكد الخبير الاستراتيجى اللواء / أحمد فخر: لا أحد ينكر أن البعد الأمني في الفكر الاستراتيجي هو بعد رئيسي، وهذا أمر ليس بمستغرب، فعلى الرغم من أن إسرائيل تمتلك قدرات عسكرية عالية، إلا أن تجارب المنطقة منذ عام ٤٨ حتى الآن، أثبتت أن إنجازات القوة المسلحة مهما علت فإن لها سقفًا أمنيًا وسياسيًا لا تستطيع أن تتعداه، وأن الوضع الجغرافي والديموغرافي والاقتصادي لإسرائيل يحد أيضًا من الناتج النهائي لاستخدام هذه القدرات العسكرية العالية.

وقال: جاءت حرب أكتوبر ١٩٧٣ ليؤدي إنجازها العسكري إلى حقيقة مؤكدة وهي أن القوة العسكرية وحدها لا تحقق الأمن وأن احتلال الأرض لا يفرض السلام وإن بقاء إسرائيل كدولة وقدرتها على النمو والتطور يتوقفان على الوصول إلى سلام مع الدول العربية؛ سلام يضع في مكوناته البعد الأمني لكل الأطراف ومن هنا وصلت إسرائيل إلى إقتناع بأن وضعها في المنطقة يجعلها تتأثر داخليًا وخارجيًا بكل ما يحدث في المجالات المحيطة بها ومن ثم فإن عليها أن تشارك في مسيرة السلام ضمانًا لأمنها الاستراتيجي والعسكري، في جو تراه مشحونًا بالعداء نحوها، وذلك من خلال المفاوضات الثنائية ومتعددة الأطراف الجارية بشرط امتلاكها قدرات

عسكرية متميزة، من وجهة نظرنا لتحمي هذا السلام، ومن هنا تبنى جزء من الرأي العام الإسرائيلي ضرورة تفوق إسرائيل عسكريًا، وليس فقط توازنها مع القدرات التي تراها مهددة لها.

وأشار إلى أن الفكر الإسرئيلي استند في توجيه هذا إلى وجهة نظر عسكرية، نقول إن التفوق التكنولوجي والنوعي للدول التي تعيش حالة من العداء والحرب إذا ما انتقل من حيز التجارب والبحوث ليصبح إنجازًا عسكريًا في شكل سلاح متفوق، ونجحت الدولة في إدخاله إلى الخدمة العسكرية، وتحديد دوره في إطار الاستراتيجية العسكرية وتكتيكات القتل؛ فإنه بذلك يجعل أي قوات عسكرية للخصم لا تضاهي نوعيته وقدراته عديمة الجدوى وفي حكم الأسلحة المغاة ولعل هذا هو ما تراه إسرائيل في احتكارها للسلاح النووي إذ أنها تتصور أن هذا التفوق النوعي سيمكنها من تحقيق نتائج استراتيجية تضمن لها أمنها ويجعلها قادرة على ردع المنطقة كلها عسكريًا.

وأضاف: لا أحد يجادل أن فكرة الردع النووي عاشت طويلًا ولكنها لم تكن أبدًا فكرة جامدة أو غير متطورة ولكنها تغيرت وتتغير طبقا للتغيرات الدولية والإقليمية؛ إذ بدأت بمفهوم التدمير النووي الشامل للخصم أيام أيزنهاور وخروتشوف في قمة الحرب الباردة ثم تطورت لتربط بين تصاعد الردع التقليدى إلى الحد النووي في إطار مفهوم الرد المرن **Flexible Response**.

وقال مع التغير الجذري الحالي في الأوضاع الدولية والإقليمية والتكنولوجية بدأ هذا المفهوم يتغير في ضوء الاعتبارات الرئيسية الآتية:

أنه بانتهاء الحرب الباردة وانهيار الإتحاد السوفيتي وتفكك القدرة النووية لحلف وارسو بدأت الأسلحة النووية تفقد قيمتها السياسية في الاستخدام إلا في حالة هجوم نووي من طرف آخر.

وأضاف: إن التطور التكنولوجي والوصول إلى أنظمة تسليح فوق تقليدية قد نقل كثير من الخصائص للردع النووي إلى المجال فوق التقليدي سواءً في قدرة التدمير وقوة القتل أو في نواحي المدى والدقة والقدرة على تحقيق ضربات متتالية، إن الردع النووي قيمته في حالات الأزمات وفترات التوتر، بينما امتلاك قدرات ردع تقليدية تحقق فترات أطول من الاستقرار العسكري؛ ولذلك من هنا اتجه الفكر العسكري المعاصر إلى إعادة بناء القوة المسلحة التقليدية على أساس تبني مفهوم على الردع التقليدي الممتد والممكن استخدامه أو التهديد باستخدامه عمليا وعالميا ويطلق عليه:

GENRAL EXTENDED CANUETIANAL DET LER EMA بشرط أن يستند هذا الردع إلى: تفوق تكنولوجي تقليدي، وترتيبات أمن ثنائية وجماعية وتوفر دفاعات قوية في مسرح العمليات.

وقال: إن كل هذا متوفر لأمن إسرائيل من دون امتلاك أسلحة نووية، ففي إطار التفوق النوعي التقليدي لإسرائيل، كانت السياسة الأمريكية المعلنة ولا تزال هي الالتزام بضمان هذا التفوق، فالمعلن منذ إدارة الرئيس نيكسون أن الولايات المتحدة تؤكد التزامها بتوفير قدرة عسكرية تقليدية لإسرائيل، تحقق لها توازنًا عسكريًا مع كل ما تملكه الدول العربية، مع ضمان تفوق نوعي لإسرائيل في ما يطلق عليه عسكريًا لفظ "المنصات" وهي كل وسائل نقل وإطلاق الأسلحة والذخائر والمقذوفات، سواء كانت طائرات قتال، أو قطعا بحرية، أو وحدات مدفعية ومنصات صواريخ، أو دبابات وعربات مدرعة وغيرها، وقد استمرت هذه السياسة من دون تغيير خلال إدراة الرئيس الأمريكي فوردز .

وقال: عندما جاءت إدارة الرئيس كارتر ووجهت في هذا المجال بمتغيرين بدء السلام بين مصر وإسرائيل، وأزمة الولايات المتحدة مع إيران، وفشلها العسكري في عملية الرهائن، وتوصلت إلى حل توفيقى يؤكد استمرار الولايات المتحدة في توفير قدرة عسكرية لإسرائيل تحقق لها توازنًا عسكريًا تقليديًا، مع كل دول المنطقة وليس فقط الدول العربية، لتدخل إيران في المعادلة مع تغيير محدود في مدى التفوق النوعي –نتيجة توجهات السلام– لتجعلها مشروطًا بجعل أنظمة التسليح الأمريكية التي تورد لإسرائيل، متقدمة تكنولوجيا بمدة ست سنوات على مثيلتها في المنطقة، ومع

بداية إدارة الرئيس ريجان، وتصاعد المواجهة مع الاتحاد السوفيتي، والدور المخطط لإسرائيل في ذلك الوقت انتقلت السياسة الأمريكية من ضمان التوازن العسكري، إلى ضمان التفوق النوعي لإسرائيل، بشرط أن يكون هذا التفوق على الخصوم المحتملين لإسرائيل، وأن يمتد ليغطي إمداد إسرائيل بتكنولوجيا متقدمة، تطور صناعات إسرائيل العسكرية، وتفتح أمام منتجاتها أسواق السلاح الأمريكية نفسها، بينما انخفضت فترة التفوق التكنولوجي من ست سنوات إلى ثلاث سنوات.

وأشار إلى أن إدارة الرئيس الأمريكي بوش استمرت بهذا التفوق النوعي لإسرائيل مع تعديل في من يوجه إليه هذا التفوق وتعديله ليكون تفوقًا على أعداء إسرائيل المحتملين وليس على خصومها المحتملين وذلك تمشيا مع خطوات السلام في المنطقة.

وقال: في إسرائيل تخزين مبكر ومتقدم للأسلحة والمعدات الأمريكية، ارتفع أخيرًا من أسلحة قيمتها مليون دولار، إلى ما هو أكثر من ثلاثمائة مليون دولار، كان يهدف أساسًا للمشاركة في مواجهة الغرب للإتحاد السوفيتي وهو حاليًا جاهز لتستخدمه القوات الأمريكية التي تجيء لحماية إسرائيل، إذ أثبتت حرب الخليج استحالت دفع هذا المخزون من إسرائيل إلى أية دولة عربية.

وكذلك ازدياد دور إسرائيل في معاونة الولايات المتحدة بحريًا في البحر المتوسط في إطار السياسة الأمريكية للوجود المتقدم لقواتها البحرية في الشرق الأوسط وتوسعات ميناء حيفا خير دليل على ذلك، بالإضافة إلى ترتيبات أمن ثنائية ومتعددة الأطراف متبادلة بين الدول العربية وإسرائيل، فى إطار مسيرة السلام الحالية، وبذلك يتأكد العامل الثاني لأمن مبني على الردع التقليدي الممتد، فلماذا إصرار إسرائيل على الردع النووي في عالم أعاد تقييم هذا المفهوم ووصل إلى عدم فعاليته الواقعية؟

وقال: إن العامل الأخير في تبني مفهوم الردع التقليلدي الممتد هو توفر دفعات في مسرح العمليات ضد تهديدات أنظمة تسليح لدى أطراف أخرى، وهذا أيضا تمتلكه إسرائيل من دون اللجوء إلى إصراراها على تملك أسلحة نووية.

وفي إطار ما تراه إسرائيل تهديدًا من انتشار الصورايخ أرض/ أرض في المنطقة، فإنها تجربة تمركز وحدات الصواريخ الباتريوت الأمريكية، التي أدار أعمال قتالها كل من الوحدات الأمريكية، والوحدات الإسرائيلية، كما أن إسرائيل بعد انضمامها إلى مبادرة الرئيس ريجان، المسماة بحرب الكواكب، انضمت إلى المنظومة نفسها التي طورتها إدارة الرئيس كلينتون لتصبح أقل كلفة في إطار مفهوم التعاون للدفاع ضد الصورايخ البالستيكية BALLISTIC MISSILE DEFENCE.

وقال: من هنا نجد أن أمن إسرائيل العسكري، يمتلك ما يحققه ويزيد، بامتلاك تفوق نوعي وتكنولوجي، وتوفر ترتيبات أمن ثنائية، ومتعددة الأطراف، وتوفر دفاعات مؤثرة في مسرح العمليات من دون حاجة إلى امتلاك أسلحة نووية.

أما أمن إسرائيل الشامل فلعلنا نتذكر أن الاحتكار النووي لم يجنب إسرائيل الكلفة العالية للمفاجأة التقليدية في حرب تشرين الأول "أكتوبر" ١٩٧٣ ولم ينه إنتفاضة حجارة، ولم يحقق استقرار جنوب لبنان، ولم يقضِ على العنف في الاراضي المحتلة، فهذا الأمن له طريق واحد ليس بالاحتكار النووي، ولكن بعلاقات سلام شامل وعادل متكافئ ومتوازن، وأولى خطوات هذا الطريق هو البدء بإجراءات جعل منطقة الشرق الأوسط خالية من كل أسلحة الدمار الشامل ووسائل نقلها.

سلاح ردع

وبالرغم من امتلاك إسرائيل للردع النووي بصفة شبه مؤكدة، إلا أنه سلاح ردع وليس سلاح قتال، هذا ما أكد عليه اللواء طلعت مسلم ، الخبير الاستراتيجى، وأضاف: إن الردع هو استخدام وسائل القتال لمنع القتال، وإذا طبقنا ذلك بطريقة حرفية لوجدنا أن الردع النووي الإسرائيلي فشل في ردع العرب عن القيام بحروبهم العادلة، لاسترداد حقوقهم المسلوبة، بل وفشل في إقناع الفلسطينيين بقبول

الأمر الواقع، ولذلك فإن القول بإن الاحتكار النووي الإسرائيلي هو سلاح ردع فقط ليس قولا دقيقًا، لأنه سوف يكون سلاح قتال في حالة تهديد الوجود الإسرائيلي، على طريقة هدم المعبد على من فيه. وعلينا أن نتذكر أن امتلاك أحد الأطراف النزاع للردع النووي، لم يردع الطرف التقليدي الآخر عن التصدي! فقد تصدت فيتنام التقليدية للولايات المتحدة النووية، وتصدت الأرجنتين التقليدية لبريطانيا النووية في حرب فولاند، وتصدت أفغانستان التقليدية للاتحاد السوفيتي النووي، وتصدى العرب الذين لا يملكون أسلحة نووية لإسرائيل التي تملكها بصفة شبه مؤكدة!

وأضاف: في تقديرنا فإن مفتاح التوازن الإقليمي هو في الروادع التقليدية ما دام وجود أحد الأطراف لم يتهدد بالزوال، ولكن رغمًا عن توافر الرادع التقليدي العربي من ناحية الكم؛ إلا أن العجز في الكيف أي القدرة والعزيمة على الاستخدام وقف حائلًا دون ردع الجانب الآخر.

وهذه الفجوة بين الامتلاك والاستخدام هامة جدًا ترجح جانب إسرائيل فعزيمتها لاستخدام القوة المتاحة في أي وقت من الأوقات على أساس قاعدة أن "ردع العدوان الصغير يمنع العدوان الكبير" عن طريق الضربات الوقائية، أو الغارات الصغيرة والكبيرة، أخفت العرب قدرته على العقاب لأن كل فعل لا بد أن يكون له رد فعل، ورد

الفعل هو الأكثر تحكمًا في العقل نفسه، فكل جريمة لا بد لها من عقاب، وإلا انتشرت الجريمة، وتمادى المجرم في إجرامه وعدوانه، ولكن العرب وللأسف الشديد، يتركون التهديدات الصغرى التي تقوم بها إسرائيل كل يوم تمر دون عقاب، والردع يحتاج إلى ردع حاسم على العدوان الصغير لمنع العدوان الكبير، والتهديد بالردع الصادق لأن الكلمات الجوفاء لا توضع في الميزان، والعزيمة على العقاب تؤدب المعتدي وتمنعه من تكرار عدوانيته، وكذلك إجبار الطرف الآخر على أن تكون نتيجة حساباته قبل العدوان زيادة خسائره عن مكاسبه، والقدرة على امتصاص الضربة الأولى بالعدوان ثم القدرة على توجيه الضربة الثانية.

أما مواجهة العدوان الإسرائيلي المستمر والعجرفة الإسرائيلية المتزايدة بالجدل المتكرر عن خرقها للقوانين الدولية وعقد مؤتمرات القمة ووزراء الخارجية، كلها إجراءات لا تحول دون تكرار العدوان، ومنتصف الطريق لامتصاص خطر احتكار إسرائيل للرادع النووي هو في تقوية قدرتنا على العقاب عن طريق الرادع التقليدي، أما كيف ستكون المعايشة تحت مظلة السلام في وجود الاحتكار النووي الإسرائيلي، فهذا موضوع آخر علاجه ليس في الحلول القانونية، إلا أن إسرائيل لا تحترم القانون الدولي، أو الرأي العام، ولأن الشرعية الدولية تطبق بطريقة اختيارية، وليس في تعديل المعاهدات، أو

التوقيع عليها، لأن إسرائيل تعتبرها مجرد قصاصات ورق، لا تتردد في تمزيقها إذا تعارضت وتحقيق أمنها المطلق، ولكن علاجه الناجح في تحقيق التعادل في توازن القوى والرعب والتدمير المتبادلين.

الفصل الثالث

أساطير القوة في الشرق الأوسط

توحي التطورات الأخيرة بشأن أسلحة الدمار الشامل، بأن جهود السيطرة على سباق التسلح ومنع انتشار هذا النوع من الأسلحة تتجه إلى الفشل، وعلى المدى الطويل فإن الجهود الخاصة بمنع الدول من اقتناء أسلحة دمار شامل، إذا كانت تلك الدول مصممة على ذلك، لن تنجح! وسوف تتفوق الدول الخمس، المسموح لها حاليًا بامتلاك تلك الأسلحة بموجب اتفاقية حظر الانتشار النووي على بلدان أخرى، لا يجوز لها امتلاك تلك الأسلحة، فإسرائيل والهند وباكستان لديها تلك الأسلحة، وكانت جنوب أفريقيا العنصرية لديها كذلك.

وقد تكون تلك الأسلحة موجودة بالفعل لدى كوريا الشمالية، وفي أغلب الظن سوف تمتلك إيران الأسلحة نفسها تقريبًا، وبشكل صائب يصف تقرير "باتلر" قرار ليبيا بالتخلص من برنامجها النووي، وكذلك تدير شبكات عبد القادر خان الباكستانية بأنهما من

النجاحات الاستخبارية والدبلوسامية التي حققتها الدولتان، غير أن فشل باكستان في استنتاج أن القبض على أبى القنبلة الذرية الباكستانية ليست له فائدة، ثم إطلاق سراحه بحذر بعد ذلك يوحي بأن هناك خبراء على شاكلته في مختلف أنحاء العالم سوف يقومون بتقليده عاجلًا أم آجلًا.

وعلى الرغم من السوء الذي قد يبدو عليه الأمر، فإن خيار وجود بلدان قوية مستقرة، تمتلك الأسلحة، ويمكن ردعها عن استخدام تلك التقنيات المدمرة، هو خيار أفضل بكثير من البديل المحتمل الوحيد للأمر، وهو امتلاك دول فاشلة مثل إسرائيل لأسلحة دمار شامل وإيوائها لإرهابيين يمتلكون الأسلحة نفسها، مثل تلك الدول المارقة سيكون إخضاعها أقل سهولة من إخضاع صدام، كما أنه سيكون من الصعب استهداف الإرهابيين، مما سيجعل عملية الردع غير فعالة.

إن الهوس بذلك الحلم غير المجدي بعالم خالٍ من الأسلحة البيولوجية والكيميائية وربما النووية، وتلك المحاولات غير العقلانية لتحقيق هذا الحلم، وذلك الهوس وتلك المحاولات تقوض من فرص إنشاء إطار عمل عالمى مستقر، يكون من الصعب على الدول المارقة والإرهابيين العيش فيه، ناهيك عن إمكانية تطوير أسلحة تسبب مجازر رهيبة.

أكد على هذه المعاني د. ممدوح عطية ، الخبير الكيمياوى، قائلًا: إن التسلح النووي الإسرائيلي كان الهاجس الأكبر للأمن القومي المصري، ومن ثم لسياسة مصر الخارجية، وقد فرض هذا الهاجس نفسه بإلحاح في السنوات التي شهدت الحرب بين مصر وإسرائيل خاصة خلال حرب أكتوبر ١٩٧٣ بعد أن أصبح هذا الخطر بالنسبة لدوائر صنع القرار في مصر حقيقة لا تقبل الجدال.

إن المراقب لتفاعلات السياسة الخارجية المصرية يلاحظ أن الحظر النووي الإسرائيلي لا يزال أهم أولوياتها منذ المبادرات المصرية في عام ١٩٧٤ بجعل الشرق الأوسط منطقة خالية من الأسلحة الذرية وحتى الآن.

وقبل الحديث عن الصورة المتوقعة في حالة نشوب صراع عسكري فإنه يجب تذكر بعض المواقف السابقة لإسرائيل التي اقتربت فيها القيادة الإسرائيلية من "لحظات جنونية" وكادت أن تستخدم أسلحة نووية فيها.

وأشار إلى أن الدراسات الإسرائيلية لمايكل بريشر حول صنع القرار الإسرائيلي تؤكد أن إسرائيل كادت أن تلجأ لاستخدام السلاح النووي في إحدى اللحظات اليائسة وبالتحديد خلال حرب أكتوبر ١٩٧٣، عندما انكسرت بشكل حاد على جبهة الجولان السورية

في الأيام الأولى من هذه الحرب، إذ أخرجت من مستودعاتها تحت الأرض ثلاثة عشر صاروخًا من طراز "جيركو" تحمل رؤوسًا نووية لاستخدامها ضد سوريا.

وقال: تؤكد التقارير أن طائرات الاستطلاع الأمريكية، التي كانت تجوب منطقة الشرق الأوسط في ذلك الوقت، استشعرت حمولة هذه الصواريخ، ووجدت واشنطن نفسها في موقف صعب، إذ كان أهم قوانين ميزان الرعب النووي أيام الحرب الباردة، هو عدم إمكان أن تستخدم قوة ما سلاحًا نوويًا دون أن يتم الرد عليه فورًا بنفس السلاح وبنفس القوة، مما يعنى ضرورة الرد عليه إذا استخدمت إسرائيل هذه الصواريخ الأمر الذي يفتح الباب أمام تفجر حرب كونية شاملة الدمار.

كان من المستحيل أن تكون أمريكا هي الدولة التي ترد على حليفتها إسرائيل لو قامت باستخدام السلاح النووي فعلًا ضد سوريا، لذلك فإن الخط الساخن بين القوتين العظميين في ذلك الوقت، استخدم بشكل مكثف لإيجاد حل لهذه المشكلة، وأُتخذ قرار بأن تكون هناك دولة ثالثة بخلاف القوتين العظميين، تقوم بالرد على إسرائيل نوويًا ورأى المتخصصون أنه من الأفضل أن تكون هذه الدولة إحدى دول الشرق الاوسط، وقد أُختيرت مصر باعتبارها من قوى الاعتدال في المنطقة لتتولى عملية الردع النووي لإسرائيل.

وقال: إن التقرير كشف أن الاتحاد السوفيتي، شحن بصورة عاجلة عددًا من الرؤوس النووية، على ظهر باخرة سوفيتية، من ميناء أوديسا إلى ميناء الإسكندرية، لتركيب هذه الرؤوس على صوراريخ سكود المصرية.

لكن السيناريو لم يكتمل في اللحظة الأخيرة بعد أن أبحرت الباخرة السوفيتية إذ أن المد السورى بدأ في الانحسار من الجولان، مما جعل إسرائيل تعدل عن الاختيار النووي بعد أن استعادت توازنها على الجبهة السورية.

وقال د. ممدوح عطية: إن هذا الموقف الذي ذكر في تقارير عسكرية دليل قاطع على أن إسرائيل قد تلجأ وتسارع باستخدام السلاح النووي إذا ما أحست بالخطر. واستشهد عطية بما قاله الخبير النووي الإسرائيلي شلومو اهر ونسون في تصريحات نشرتها صحيفة "دافار" يوم ٥مايو ١٩٩٥ تعليقا على موقف مصر والدول العربية من معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية، والتي جاءت بالنص: إن إسرائيل لن تفرط في السلاح النووي تحت أي ظرف من الظروف، حيث أن هذا السلاح ووسائل استخدامه من خلال صوراريخ "جيركو" متوسطة وبعيدة المدى هي الضمان لأمن إسرائيل وليس الأرض.

إن هذا دليل آخر على احتمال واستعداد إسرائيل لاستخدام السلاح النووي.

مؤكدًا أن مصر هي أكثر دول الشرق الأوسط تعرضا للإصابة بالسلاح النووي الإسرائيلي، مما جعلها تدرك هذه الحقيقة وتعمل جاهدة على إلغاء أو تحييد الخيار النووي الإسرائيلي.

إن الاتحاد السوفيتي حاول في عهد جورباتشوف وأمريكا في عهد بوش بعد تحييد الحظر النووي الإسرائيلي من أجل شرق أوسط جديد، غير أن هذا المسعى انهار تمامًا مع انهيار الاتحاد السوفيتي.

فيما لا يستبعد الخبراء والمختصون أن تقوم إسرائيل بمحاولة تدمير المدن العربية باستخدام الأسلحة النووية، فإنهم يؤكدون أيضا أن باستطاعة العرب القضاء على إسرائيل باستخدام قنابل نووية، حجم كل منها مساوٍ لحجم قنبلة هيروشيما.

أما إذا أرادت إسرائيل مهاجمة العرب فمن المرجح أن تكون أهم أهدافها السدود مثل السد العالي بمصر وسد الفرات بسوريا والعراق.

وأشار إلى أن أحد التقارير ذكر أن صورايخ إسرائيلية ذات مدى ألف كيلو مرت وكانت مصوبة نحو السد العالي من شرم الشيخ في سيناء وهي مزودة برؤوس نووية أثناء حرب أكتوبر عام ١٩٧٣ لأن انهيار السدود يسبب فيضانات كبيرة وخسائر فادحة،

كذلك إصابة المدن العربية مثل القاهرة أو دمشق أو طرابلس أو عمان وغيرها.

وأكد: أن إسرائيل يمكن أن تضع ضمن أهدافها، في حالة عزمها استخدام الأسلحة النووية، آبار البترول ومنشآت النفط في دول الخليج لإسارة الذعر في العالم العربي وتدمير اقتصاده.

وتابع إن إصرار إسرائيل ومن ورائها أمريكا والدول الكبرى على منع العرب بشتى السبل والوسائل من حيازة الخيار النووي العسكري، يشكل خطرًا كبيرًا على الأمة العربية، وإنه لمواجهة مثل هذا الأمر متطلبات، لعل في مقدمتها ضرورة إمتلاك العرب وبأسرع ما يمكن خيارًا عسكريًا، باعتباره أضمن ضرورة استراتيجية تحتملها متطلبات حماية الأمن القومي العربي، كما أن امتلاك العرب للقدرة النووية أصبح أمرًا ضروريًا من أجل تحقيق التوازن النووي مع إسرائيل بالمنطقة العربية التي تعيش حاليًا تحت مظلة التهديد النووي الإسرائيلي.

وقال: أي من الدول العربية لا تملك قرار التخلي عنه حتى لو كانت تحيط به الكثير من المصاعب والتكاليف الاقتصادية الكبيرة، ومصاعب نقل التكنولوجيا من دولة نووية أخرى، كما أن تنفيذ هذا البرنامج يتطلب قدرات سياسية واقتصادية وعسكرية عربية لحمايته من التهديدات الإسرائيلية.

وأشار إلى أن ذلك يستلزم وضع استراتيجية عسكرية عربية موحدة في مواجهة امتلاك إسرائيل للأسلحة النووية، والاستفادة من الكوادر العلمية العربية المدربة في المجال النووي، وتطوير البرامج النووية المتيسرة للأغراض السلمية لدى الدول العربية للإستفادة منها في المجالات العسكرية، وتحقيق تقارب عربي مع الدول الصديقة التي لها خبرة في هذا المجال مثل: الصين، كوريا الشمالية، باكستان، دول آسيا الوسطى الإسلامية".

الصراع مستمر!

أما الخبير العسكري اللواء/ حسن البدرى فيقول: إذا كان حروب ١٩٤٨، ١٩٥٥٦ قد أرست دعائم دولة إسرائيل وزحفت بحدودها شرقًا وشمالًا وغربًا وجنوبًا ورفعت مكانتها محليًا ودوليًا فإن هزيمة ١٩٧٣ جعلتها تنتبه إلى أن الحرب لم تعد مضمونة العاقبة بعد أن أصبح على أحسن الفروض سجالًا مع العرب.

إن هذه التطورات واكبت المخطط الصهويوني لإقامة الدولة وتوسيع رقعتها الذي كان قد أوشك على تحقيق أهم أهدافه، فضلًا عن رياح التغييرات المادية والفكرية، التي بدأت تهب على العالم مع نهاية حقبة السبعينيات، مما يبشر بإرهاصات نظام جديد، عقد العزم على نبذ الحروب والتحول إلى ممارسة الهيمنة الاقتصادية؛ ولهذا لم يتأخر زعماء إسرائيل في إعادة حساباتهم بعد الجولة الرابعة عام

١٩٧٣، وهذا ما يؤكد أن الدرس المستفاد من هذه التجربة المريرة، بالنسبة لإسرائيل بأنه قد آن الأوان اللتحول عن الأسلوب العسكري إلى الأساليب الأخرى، وعلى رأسها الاقتصاد في إدارة قضايا الأمن الإسرائيلي، فتحول المخطط الصهيوني العام تبعًا لذلك عن المدفع كسلاح للصراع الحضاري إلى المنتج ذي القيمة التقينة الرفيعة في صدام الحضارات، وليصبح أداة التنافس الاقتصادي في المرحلة المقبلة التي تهدف إلى غزو السوق الشرق أوسطية، حيث قدرات الاستيعاب الاستهلاكية الضخمة والاحتياطي المحققي من النفظ ومصادر المياه الدائمة والغزيرة.

كوبنهاجن

وقال إن قرارات مؤتمر كوبنهاجن عام ١٩٩٣ التي جاءت لتربط الوطن العربي بإسرائيل، داخل إطار المصالح الإقتصادية الواسعة للدول الغربية في الشرق الأوسط، ولتهيئ لإسرائيل الفرصة لهجمة اقتصادية على المنطقة العربية استكمالًا لما سبق أن بدأه دافيد بن جوريون بقوله أمام الكنيست يوم ٢١ فبراير ١٩٥٢ إن هناك ثلاثة أوجه لمعركة إسرائيل مع العرب؛ أحدها عسكريًا، والآخر سياسيًا، والثالث اقتصاديًا.

بالإضافة إلى أن مقررات برنامج عمل كوبنهاجن ١٩٣٣ فتحت الباب أمام إقتصاد إسرائيل؛ ليزداد ارتباطًا باقتصاد الغرب

الذي يوفر له الدعم والغلبة في الصراع الإقتصادي، الذى ترتب له إسرائيل حاليًا، وتحكم خططه، ثقة منها أن مصادر القوة التي اعتمدت عليها بالأمس في المجال العسكري بالدرجة الأولى قد تحولت اليوم إلى المجال الإقتصادي بعناصره المختلفة من تنمية وتقنية وتحديث وغزو للأسواق.

مشيرًا إلى أن الخبراء يتوقعون أن تصبح المنافسة الاقتصادية هي الشكل السائد في صدامات المستقبل، حيث يستبدل السلاح بالسلعة، التي مرت بالمصنع حيث تزودت بالتقنية الرفيعة لتغزو الأسواق، وتهيمن على الاقتصاد، توطئة للصعود للمركز الدولي أو الإقليمي المرموق، وإمتلاك الكلمة المسموعة.

وقال إن المرحلة المقبلة بين إسرائيل والعرب، سوف تشهد تنافسًا اقتصاديًا محتدمًا خلال مشروع اقتصادي، يهدف إلى جعل إسرائيل بمثابة قلب الشرق الأوسط، والمحور الثاني الذى تدور حوله حركة الاقتصاد، بعد أن ظل الجانب العسكري يؤدى تلك المهمة بنشاط زائد منذ قيام إسرائيل عام ١٩٤٨.

أمريكا وراء عصيان إسرائيل النووي

وحول هذا الموضوع قال د. محمود بركات خبير الطاقة الذرية العربية : إن الموقف في الشرق الأوسط، يؤكد وجود ثنائية

فريدة من الناحية النووية، فهناك دولة واحدة "إسرائيل" تمتلك السلاح النووي، ووسائل التوصيل، وتقع خارج النظام الدولي الذي أنشأته معاهدة منع الإنتشار النووى "م م أ" أي أنها دولة ناشزة نوويًا، بينما تقع دول المنطقة في حظيرة هذا النظام الدولي، لأنها أطراف في معاهدة منع انتشار السلاح النووى "م م أ" أي أنها دول تحترم الشرعية الدولية النووية، ولكنها تعيش تحت تهديد نووي من هذه الدولة الناشزة، ودون أي ضمانات، وحين أعلنت مصر أن موافقتها على التمديد الأبدي للمعاهدة في المرحلة القادمة، يتطلب موافقة إسرائيل على الانضمام إليها لتسود الشرعية الدولية النووية في المنطقة، واستمرت إسرائيل في عصيانها النووي، وأعلنت أنها لن تنضم إلى المعاهدة، وتوضح الثنائية قصور النظام الدولي لمنع الانتشار، ومدى عدم إلتزام سدنته، أي دول النادي الذري، وفي مقدمتها الولايات المتحدة بسياسة منع الانتشار وإعطائها الأولوية على ما عداه في كل الأوقات وفي كل المناطق وفي كل البلاد، وكذلك عدم الإلزام أيضا بقانونها الوطني الخاص بالمساعدات الأجنبية الذي يتيح للحكومة الأمريكية حرمان أي دولة من مساعداتها الإقتصادية العسكرية؛ إذا لم تخضع لنظام ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية الشامل، وقامت ببناء مرافق لإنتاج المواد الانشطارية وفق شروط معينة، إن نصوص هذا القانون وروحه

تدعم سياسة منع الانتشار ولم يحدث على الإطلاق ورود فكرة استخدامه في الشرق الأوسط.

وأكد أن هذه السياسة التمييزية أو الانتقائية، التي استثنت بلادًا معينة من نظام منع الانتشار، أدت إلى ثغرة كبيرة في هذا النظام وقوضت مصداقيته، وإلى خلل هائل في منطقة الشرق الأوسط، وأعلت من قيمة العصيان النووي مما ولد شعورًا جارفًا لدى كثيرين في المنطقة والرأي العام؛ بأهمية إيجاد توازن نووي في المنطقة أسوة بما حدث بين الهند والصين، ثم ما بين باكستان والهند إلى حين أن تظلل الشرعية النووية الدولية كل المنطقة وينتهي العصيان النووي وتتوقف سياسة إغماض العين التي مكنت من بناء تلك الثنائية النووية الفريدة في هذه المنطقة الحساسة والخطرة في العالم.

وأشار "بركات" إلى أن هذا التسلح النووي الهائل هو نتيجة مباشرة لمخالفة الولايات المتحدة أساسًا لتعهداتها في معاهدة منع الانتشار، ونتيجة لسياستها الانتقائية في مجال الانتشار النووي، فيما يعرف الآن بسياسة إغماض الغين أو غض الطرف، لقد تم تغطية هذا الموضوع بواسطة عدد من الدارسين، وكان أهمها مقال الكاتبين سميث وكوبان الذي نشر في الدورية المرموقة "شئون دولية" في

صيف عام ١٩٨٩ وهناك بعض الأمثلة على استخدام هذه السياسة فيما يختص بالدول الناشزة نوويًا "إسرائيل"

١- حينما حصلت إسرائيل على كمية من البلوتونيوم تكفي لصنع سلاحها النووي الأول، وكان ذلك عام ١٩٦٦، وأوائل عام ١٩٧٦، بدأت استلام كميات كبيرة من المعونات العسكرية الأمريكية، وجدير بالذكر أن الولايات المتحدة كانت في نفس الوقت تجري مفاوضات مع عدد من ممثلي الدول غير الحائزة للسلاح النووي، ومنها مصر، بشأن الاتفاق على الصياغة النهائية لإتفاقية منع الانتشار، حين دمرت إسرائيل سنة ١٩٨١ منشأة نووية خاضعة لضمانات الوكالة الدولية للطاقة النووية في العراق وهي دولة طرف في "م م أ" احتجت غالبية الدول الأعضاء في السداد على هذا التميز، ورفضت قبول استمرارية عضوية إسرائيل بها، مما أدى إلى انسحاب الولايات المتحدة من الوكالة، لقد تم حل المشكلة فيما بعد، ولكن هذا الموقف أوضح للعالم أن علاقة الولايات المتحدة بإسرائيل لها أولوية أعلى من وفائها لنظام منع الانتشار العالمي.

٢- توجت العلاقة الإسرائيلية الأمريكة الخاصة في عام ١٩٨٣ في عهد الرئيس ريجان، بتوقيع معاهدة أرست قواعد تقوية الروابط الاستراتيجية على مدى السنين وفي عام ١٩٨٦ أصبحت إسرائيل هي الدولة الأجنبية الثالثة، التي تشارك الولايات المتحدة في القيام

بأبحاث، على مبادرة الدفاع الاستراتيجي، وفي مجال النظم المضادة للصواريخ التاكتيكية الباليستية.

وقد تميزت هذه الفترة كما وصفها السيد سيكتون –خبير الانتشار النووي– استنادًا إلى مصادر حكومية بحذف الموضوعات المتعلقة بتعطيل التقدم النووي الإسرائيلي من جدول المباحثات الثنائية مع إسرائيل؛ لذلك حين قام فانونو بإذاعة معلومات وتفاصيل تتعلق بالقدرات العسكرية لمجمع ديمونة لم يصدر أي تعليق أو تصريح من الحكومة الأمريكية بهذا الخصوص.

٣– في منتصف الثمانينيات تقدم العمل الإسرائيلي في مجال الصواريخ بشكل كبير وفي سبتمبر ١٩٨٨ تم استخدام صاروخ ذي ثلاث مراحل، تم تصنيعه محليا، في وضع القمر الصناعي الإسرائيلي "أفق" في مدار فضائي في رحلة تجريبية، مكثت أطول من شهر، ونتج عن إطلاق ذلك القمر الإسرائيلي شيئان هامان؛ أولهما: أن إسرائيل قد تستطيع في المستقبل إبقاء أقمارها ذات القدرة على التجسس فوق مواقع هامة للمعارك الحربية، ومن ثم الإقلال من اعتمادها على محطات التنصت الأرضية، وكذلك المخابرات الأمريكية، وثانيهما: أن إسرائيل لديها القدرة على إطلاق رؤوس حربية محدودة الحجم إلى أي مكان على الكرة الأرضية.

لقد تطورت تكنولجيا الصوراخ في إسرائيل واتجهت إلى بناء صواريخ عابرة للقارات. وإسرائيل هي البلد الوحيد خارج إطار الاتحاد السوفيتي السابق (وربما الهند) القادرة على بناء صواريخ عابرة للقارات، يمكن أن تصل إلى الولايات المتحدة في غضون عدة سنوات.

ابتزاز وتهديد

محمود عزمي ، الباحث الاستراتيجي، يقول :تعودت إسرائيل دائمًا، على إحياء تأكيدها التقليدي على أسطورة "خطر الإبادة الخارجي" الذي يهدد وجودها كدولة دائمًا، والتي تشكل قاعدة محورية في نظرة الأمن الإسرائيلي، منذ نشأة إسرائيل في عام ١٩٤٨ وحتى الآن كلما أرادت ابتزاز الدول العربية، أو تبرير امتلاكها لنوعية متطورة من الأسلحة التقليدية، أو إصرارها على امتلاك السلاح النووي.

وتستند أسطورة "خطر الإبادة الخارجى" إلى أن إسرائيل دولة صغيرة المساحة، قليلة السكان، تعيش وسط منطقة معادية مزدحمة بالسكان لا يقبلون بوجوده، الأمر الذي يجعل الشعب والدولة في إسرائيل محاطين دائمًا بخطر إبادة محدق، خطر مرتبط بشكل لا يقبل الانفصام عن متطلبات أمنها القومي.

وأضاف : إن ذلك الأمن الذى ربطه "بن جوريون" مثلًا، منذ عام ١٩٥٠ برباط وثيق بخطر الإبادة الخارجى فقال " إن مشكلة أمننا هى بالحرف الواحد مشكلة استمرار بقائنا الفيزيولوجى، وإن استمرار بقاء الشعب اليهودي يتعلق باستمرار دولة إسرائيل، ولذلك تكون حاجتنا الدفاعية أكبر من حاجات أية دولة أخرى، علينا أن نعرف أن هناك فارقًا فاصلًا بيننا وبين أعدائنا، فهم يعتقدون أن باستطاعتهم حل مشكلة إسرائيل نهائيًا، وذلك بإبادتنا تماما، إننا لا نريد، ولا نملك القوة الكافية،لإبادة عشرات الملاييين من العرب في الشرق الأوسط، لذلك فإن أمننا يتعلق بتزايد مستمر في جميع القطاعات المؤدية إلى رسوخ قوتنا "وحدد هذه القطاعات في المزيد من التسلح، والمزيد من الاستيطان، والمزيد من الهجرة اليهودية إلى إسرائيل، والمزيد من النمو الاقتصادي، والتطور العلمي والتعليمي والتقني، والمزيد من التمسك بالقيم الصهيونية.. الخ.

وقال محمود عزمي: قد استهدف التركيز السياسي والإعلامي الإسرائيلي، منذ نشأة الدولة العبرية عام ١٩٤٨ وحتى الآن، مرورًا بحروب ١٩٤٨و ١٩٥٦ و١٩٦٧ وحرب الاستنزاف ١٩٦٩– ١٩٧٠ وحرب ١٩٧٣ وقصف المفاعل النووي العراقي ١٩٨١ واجتياح لبنان ١٩٨٢، على "خطر الإبادة الخارجي" احتواء النزاعات الداخلية، وبناء وحدة وطنية تحت شعار متطلبات الأمن القومي، ذلك الأمن الذي جعلته الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة

بمثابة "بقرة مقدسة"، كما استهدفت أيضا التجسيد المغالى فيه كثيرًا لخطر الإبادة المذكور، ضمان الحصول المستمر على الدعم العسكري والاقتصادي والمالي من الدول الغربية الرئيسة، وسبيلًا رئيسيًا لتأمين المناورة السياسية الخارجية –أي الغطاء السياسي والإعلامي الخارجي– اللازمة لتغطية الإعتداءات والحروب العدوانية التي شنتها إسرائيل على الدول العربية، خاصة قبل وخلال حروب ١٩٥٦ و ١٩٦٧ واجتياح لبنان ١٩٨٢، بل حتى أثناء الحروب التي بدأتها الدول العربية المجاورة "مصر وسوريا" لمحاولة تحرير أراضيها المحتلة، أو الضغط من أجل تحريرها، مثل حرب الاستنزاف وحرب ١٩٧٣، والغريب في الأمر أن الاستقراء التاريخي لجميع الحروب التي خاضتها إسرائيل ودون دخول في تفاصيلها، يكشف أن إسرائيل لم تكن في واقع الأمر معرضة عمليًا في جميع هذه الحروب، بما فيهما حربا ١٩٤٨ و ١٩٧٣ لأي خطر إبادة، من أي نوع كان.

وأكد على أن العديد من القادة والسياسيين والعسكريين والباحثين الاستراتيجين الإسرائيلين قد اعترفوا بهذه الحقيقة بالنسبة إلى كافة هذه الحروب.

وفي حديث له عن حرب ١٩٤٨، نشر في صحيفة "معاريف" يوم ١٩٧١/٤/٢٨، سئل "بن جوريون": هل خفت أن نهزم؟ فأجاب كنت واثقًا من النصر، كانت لدي معلومات!

وبالنسبة إلى حرب ١٩٦٧ مثلًا التي زعمت إسرائيل أنها شنتها لتحمي نفسها من هجوم عربي، يجري التحضير له من أجل تدميرها، اعترف "عيزر وايزمان" رئيس العمليات برئاسة الأركان آنذاك ورئيس الدولة السابق، في حديث له نشرته "معاريف" في ١٩٧٢/٤/٤ أنه: " لم يكن هناك خطر إبادة، وإنما كان لا بد من مهاجمة المصريين، ولم يكن ثمة مفر من ذلك، ولو كانوا هم البادئين بالهجوم لما هددنا بخطر إبادة ولكن خسائرنا كان ستكون أكبر بكثير"

وأشار إلى أن مقولة "خطر الإبادة الخارجي" خلقتها القيادة السياسية العسكرية الإسرائيلية، وأحسنت استخدامها دائمًا في احتواء النزاعات الداخلية ولحم الوحدة الوطنية وابتزاز المساعدات الخارجية السياسية والعسكرية والاقتصادية على مدار السنين منذ عام ١٩٤٨ وحتى الآن، ومن الواضح أن "خطر الإبادة الخارجي" ليس إلا أسطورة سياسية وإعلامية، تحيكها إسرائيل حاليًا بهدف التهرب من التوقيع على معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية، من أجل الاستمرار في الاحتفاظ بترسانتها النووية القوية والمهددة لأمن الشرق الأوسط كله.

وقال د. محسن حسن النجار أدعو الله ألا نجاوز الحقيقة، ولا نخرج عن الواقع، عندما نقول إن مؤسساتنا ومسئوليتنا في عالمنا

العربي الفسيح، إضافة إلى كبار كتابنا ومفكرينا، لا يولون المنظور التفاوضي أهميته اللائقة عند دراستهم لموضوع معين، بعكس ما يولونه من اهتمام زائد وفكر ثاقب بشأن جميع الأبعاد الأخرى السياسية والعسكرية والاقتصادية والفنية والاجتماعية.

وقال كان الخطأ الأول– من المنظور التفاوضى– أن أربط موقفي من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية بموقف طرف آخر "وهو إسرائيل" إذا وقعت وقعنا، وإذا لم توقع لن نوقع فأبجديات المنظور التفاوضي: ألا أنزلق لربط موقفى بموقف طرف آخر، إلا إذا تحقق إثنا عشر شرطًا يعرفهم علماء المفاوضة، من بينها أن يكون هناك اختلال في ميزان القوى لصالحي "بحيث أستطيع فرض إرادتى" وأن يكون الموضوع ثنائيًا بالدرجة الأولى بينى وبين هذا الطرف، وليس متعلقا بإرادة أطراف أخرى كثيرة كالمجتمع الدولي، وميزان القوى العالمي، والنظام العالمي الجديد، وبالتالي كان من الأصلح أن نعتمد في شن حملتنا على أساس أن نقول فقط "لا بد أن تنضم إسرائيل للمعاهدة" ولماذا لا تريد إسرائيل أن تنضم للمعاهدة؟ ولا بد أن تعلن إسرائيل عن نواياها الحقيقية كل ذلك دون إعلان عن موقفنا في العلن، على أساس أننا دولة منظمة فعلًا للإتفاقية ونؤمن بأهميتها.

الباب الثالث

السلام والسلاح النووي

الفصل الأول

استراتيجيات التسوية السلمية في الشرق الأوسط

بدلًا من التزام إسرائيل بالتوقيع على معاهدة الحظر النووي، وهو ما يتطلبه السلام، ويفرضه بحلة مضادة ضد كل من سيتقدم سلاحًا في المنطقة، وتصعد التهديدات ضد سوريا وإيران ولبنان، والأكثر من ذلك أنها تسعى لدى أطراف ثالثة لإلغاء صفقات تسليحية مع دول عربية، بدعوى أن هذه الدول تستهدف المس بإسرائيل، وأن ما تحصل عليه من سلاح هو مثار تهديد حقيقي للسلام.

هذا في الوقت الذي تعترف فيه إسرائيل بأن لديها مصانع أسلحة، تصنع فيها بداية من الدبابات إلى الطائرات المقاتلة إلى الصاروخ، وأن الغرب وبصفة خاصة الولايات المتحدة تمدها بتكنولوجيا متطورة جدًا، ولديها جميع أسلحة الدمار الشامل، ومخزون من الأسلحة النووية، والكيمياوية، والبيولوجية، وأن ترسانتها العسكرية هذه من القوة بحيث تستطيع مواجهة كل الجيوش العربية مجتمعة، بل وتتهم الدول العربية بتصاعد التسليح، وعقد الصفقات للدبابات والصواريخ وبمعنى آخر فإن إسرائيل، تريد أن تقول صراحة

بأن امتلاكها لسلاح نووي له مبرر، ولهذا سيظل مستبعدًا توقيعها على معاهدة الحظر النووي، وسيظل مستبعدًا قبولها للإشراف الدولي من قبل هيئة الطاقة الدولية التي لا تعترف بها إسرائيل.

الأمن الإسرائيلى.. كمرجعية للسلام

الخبير السياسي د. وحيد عبد المجيد قال: عندما يصير الأمن الإسرائيلي الذي اقترن مفهومه بالصراع المسلح، بمثابة المرجعية الفعلية لعملية السلام، لا بد أن يحدث الخلل الراهن فيها.

كانت "صيغة مدريد" بداية هذا الخلل، بما ارتكزت عليه من فصل بين المفاوضات الثنائية والمفاوضات المتعددة الأطراف، فضلًا عن تفتيت العملية التفاوضية في شقها الثنائي إلى مسارات لا رابط بينها، وعدم تأسيسها على مرجعية قانونية واضحة مستمدة من الشرعية الدولية.

وقال: جاء اتفاق أوسلو، تجسيدًا لهذا الخلل، الذي تواصل بصورة إطالة أمد التفاوض حول بدء تنفيذ مرحلته الأولى في قطاع غزة وأريحا، والقيود التي فرضها المفاوض الإسرائيلي على سلطة الحكم الذاتي الفلسطيني، ولا يزال هذا الخلل يفعل فعلها على صعيد تعثر المفاوضات حول المرحلة الثنائية لاتفاق أوسلو، وهي

تتعلق بإعادة الانتخابات الفلسطينية، وما يقترن بذلك من تصاعد المواجهة بين السلطة الفلسطينية والفصائل المعارضة للاتفاق.

وأضاف: لكن الخلل الذي تعاني منه عملية السلام ليس محصورًا في المسار الفلسطيني، فهو ظاهر أيضًا في ركود المفاوضات السورية الإسرائيلية، وفي التوتر الناجم عن رفض إسرائيل الانضمام إلى معاهدة حظر الانتشار النووي، أو القبول بأي حل وسط يتيح التفاهم على مدى زمني لاتحاقها بهذه المعاهدة.

ويعود هذا الخلل في جوهره إلى افتقاد عملية السلام، ومنذ انطلاقها في مؤتمر مدريد عام ١٩٩١، إلى مرجعية قانونية.

وأشار إلى أن غياب هذه المرجعية أفسح المجال أمام المفاوض الإسرائيلي لفرض مرجعية فعلية تستند إلى مفهومه الأمني، الذي تختلط فيه هواجس وعقد تاريخية مع وقائع مقاومة فلسطينية ولبنانية يغذيها احباط متزايد.

وأصبح من الطبيعي أن تقود مبالغة إسرائيل في مطالبها وشروطها الأمنية واعتبارها المرجعية الوحيدة لتقييم المرحلة الأولى لاتفاق أوسلو إلى التعثر الراهن وما يقترن به من أزمة، كما كان من الضروري أن يؤدي إصرار إسرائيل على شروط أمنية باهظة، ومن دون التزام واضح بالانسحاب الشامل من الجولان، إلى جمود المفاوضات مع سوريا.

وأضاف: مع ذلك مضت خطوة أبعد في اتجاه السعي إلى تكريس مفهومها الأمني كمرجعية وحيدة لعملية السلام، لا في مساراتها الثنائية فحسب وإنما فيما يرتبط بها من تفاعلات وترتيبات إقليمية أيضا.

ولم يكن موقفها المتصلب إزاء معاهدة حظر الانتشار النووي، مع حلول موعد البحث في تمديدها، سوى انعكاسات لهذا المسعى، ويثير هذا الموقف قضية بالغة الخطورة تختزل في طياتها مجمل الخلل في عملية السلام، وهي ربط أمن إسرائيل بالحفاظ على تدعيم تفوقها العسكري النوعي، فيقوم الموقف الإسرائيلي الرافض للانضمام إلى المعاهدة، في المفهوم هو المحرك للموقف الإسرائيلي المتشدد تجاه المعاهدة، والذي تجري تغطيته بذرائع عدة أهمها تأجيل البحث في المسألة النووية أي حين استكمال عملية السلام، أو معالجة هذه المسألة في الإطار الإقليمي– لا الدولي– ومن خلال اتفاقيات ثنائية مع كل من دول المنطقة.

وقال: لكن وراء هذه الذرائع يمكن التصور الإسرائيلي للسلام الذي ينعض على مفهوم أمني جامد.

وفي ظل هذا المفهوم، لا ترى النخبة الإسرائيلية في القوة النووية التي تمتلكها عائقًا أمام السلام، بل ضرورة له وشرطًا لتحقيق معيارين جوهرين لهذا السلام، قد صيغ هذا المفهوم، خلال مرحلة

الصراع المسلح، انطلاقًا من افتراض "أن إسرائيل تواجه تهديدًا يمس وجودها نفسه" وبالتالي يكون تفوقها العسكري النوعي على جميع الدول العربية ضرورة وجود، بحيث لا تكفي أية ضمانات دولية أو إقليمية كبديل عن هذا التفوق. ووجدت إسرائيل في بعض الدول الأوربية ثم الولايات المتحدة الأمريكية سندًا لهذا المفهوم الأمني، حتى بعد ما تأكد عدم إمكان الحسم العسكري للصراع، وبدأت البحث عن تسوية سلمية له، عقب حرب ١٩٧٣.

في هذا السياق، جرى الربط بين الأمن الإسرائيلي عمومًا، وما ينطوي عليه من تفوق نوعي خصوصًا، وبين قضية السلام، من منظور أن ضمان هذا التفوق يشجع إسرائيل على المرونة بشأن الأراضي العربية المحتلة عام ١٩٦٧، ومعروف كيف تبنى وزير الخارجية الأمريكية الأسبق هنرى كسينجر هذا الربط، ليصبح أحد أهم معالم سياسة الولايات المتحدة في الشرق الأوسط، ولينعكس في إمداد إسرائيل بأحدث الأسلحة والتكنولوجيا العسكرية، ومعروف أيضًا أن المبالغة في دعم تفوق إسرائيل على هذا النحو لم تشجعها على إبداء مرونة، بقدر ما حفزتها على السعى لتحويل مفهومها الأمني إلى مرجعية لعملية السلام، الأمر الذي أنتج الوضع المأساوي الراهن الذي تمر به.

وبدلًا من أن تكون هذه النتيجة دافعًا لأن تراجع واشنطن جدوى الربط بين تفوق إسرائيل النوعي وإقدامها على السلام، إذا بها تمضي خطوة أبعد نحو الدفاع عن تفوقها النووي، ليس فقط في مجال الأسلحة التقليدية، فقد دعمت موقف إسرائيل المتشدد من معاهدة حظر الانتشار النووي، خلال الفترة الحاسمة التي سبقت انعقاد مؤتمر البحث في تمديدها، ومارست ضغوطًا على مصر، والتي طالبت بانضمام إسرائيل للمعاهدة.

ولما كان على المفاوض السوري أن يستخلص الدرس من التجربة الفلسطينية يصبح لزاما عليه أن يقاوم محاولات تغييب المرجعية القانونية الدولية كليًا، وتحويل مفهوم الأمن الإسرائيلي إلى مرجعية فعلية بحيث يسعى كحل وسط إلى مزيج من المرجعيتين، لكن هذا الحل الوسط ما زال غير مقبول من المفاوض الإسرائيلي، الذي يصر على أن يكون مفهومه الأمني مرجعية وحيدة لاتفاق السلام مع سوريا، وبالمثل كان الحل الوسط الذي طرحته مصر لانضمام إسرائيل إلى معاهدة حظر الانتشار النووي –خلال فترة زمنية معينة– غير مقبول لتعارضه مع محاولات تكريس مفهوم الأمن الإسرائيلي كمرجعية وحيدة لعملية السلام.

وأشار إلى أن هذه المرجعية لا تصنع سلامًا حقيقيًا، وإنما تخلق هيمنة نرى نموذج لها الآن على الصعيد الفلسطيني، وليس

أخطر من تعميم هذا النموذج، ليصبح أساسًا للتفاعلات الإقليمية "السلمية" في حال احتفاظ إسرائيل بقوتها النووية، ومن ثم تكريس الاختلال الحاد في ميزان القوى الإقليمي.

ولا يعني القبول بذلك سوى الامتثال لمسعى إسرائيل لأن تصبح الدولة الإقليمية العظمى التي تتحكم في مجرى التفاعلات في المنطقة.

وقال: هذا هو جوهر الخطر الذي يستشعره معظم العرب الآن، بمن فيهم كثيرون من مؤيدي عملية السلام، ومن شأن مواصلة المنهج الذي يسعى لإقامة السلام على أساس مفهوم الأمن الإسرائيلي أن يدفع هؤلاء لمراجعة موقفهم من تلك العملية، فعندما يجري اختزال السلام على هذا النحو إلى مجرد ضمان أمن إسرائيلي في ظل مفهوم مطاطي لهذا الأمن قابل للتمديد كل يوم، لن يكون هناك سلام ولا أمن، والأرجح أن يقود هذا الاختلال إلى مفاقمة الأزمة الراهنة لعملية السلام، والتي يصعب تجاوزها من دون مراجعة إسرائيل لمفهومها الأمني الذي صيغ في مرحلة الصراع المسلح، والكف عن مسعى تكريسه كمرجعية وحيدة في مرحلة بناء السلام.

وأضاف: بأنه يصعب تصور إقدام إسرائيل على هذه المراجعة إلا إذا أدركت عدم جدوى بناء السلام على أساس مفهومها الأمني

الحالي، وربما تكون المسألة النووية في الشرق الأوسط هي المدخل لذلك، إذا توفر تفاهم عربي على متابعة المعركة حولها.

وفي الإمكان جعل هذه القضية حاضرة على جدول أعمال المفاوضات المتعددة منها والثنائية، فيكون انضمام إسرائيل للمعاهدة شرطًا جوهريًا للتوصل إلى أن أية ترتيبات إقليمية جديدة، ليس فقط على الصعيد الأمني، ولكن على كل صعيد، فهذه القضية تتجاوز اختصاص لجنة الأمن الإقليمي والحد من التسلح إلى لجان أخرى، في إطار المفاوضات المتعددة، ولذلك ينبغي أن تكون حاضرة أيضًا فص لجنة التنمية والتعاون الاقتصادي من منظور أن احتفاظ إسرائيل بقوتها النووية يفاقم سباق التسلح في المنطقة، وبالتالي يقوض المكسب المفترض من تحقيق السلام وهو تخصيص الموارد للانفاق على التنمية أكثر من التسلح، كما يجب أن تكون مطروحة من لجنة البيئة، بسبب الخطر الناجم عن النفايات النووية الإسرائيلية، والذي يفوق أي مصدر آخر لتهديد البيئة في المنطقة، وهكذا فليكن انضمام إسرائيل إلى معاهدة حظر الانتشار النووي مطلبًا عربيًا مستمرًا وحاضرًا بقوة في المفاوضات، أيا كانت الصيغة التي سيتم الأخذ بها بشأن تمديد هذه المعاهدة.

منع الانتشار.. والبدائل المتاحة

ويقول السفير محمود قاسم: في غياب الحظر الكامل للأسلحة النووية أصبحت الحاجة ملحة للحفاظ على نظام لمنع انتشار الأسلحة النووية، ومع التراجع عن السير في برنامج نووي عسكري مصري منذ الخمسينيات فقد شاركت مصر بمجهودات كبيرة لإخراج هذا النظام إلى النور، في شكل معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية، غير أنه منذ توقيع هذه المعهادة فى أول يوليو ١٩٦٨ وأوضحت التجربة مثالبها، حيث وضح أنها معاهدة تفرض التزامات غير متكافئة على أعضائها، تتفاوت وفقًا لما إذا كانت الدولة نووية أو غير نووية، كما أن المعاهدة قصدت صفة النووية على الدول التي كانت تمتلك أسلحة نووية قبل يناير ١٩٦٧، وهي الدول الخمس الأعضاء الدائمة في مجلس الأمن "الولايات المتحدة والإتحاد السوفيتي السابق أو روسيا حاليًا التي ورثت حقه، وبريطانيا وفرنسا والصين" كما قسمت المعاهدة الدول غير النووية عمليًا إلى: الدول غير النووية التي وقعت المعاهدة حتى الآن سواء كانت لها قدرات نووية مثل إسرائيل والهند وباكستان في المجال العسكري، أو دول ذات إمكانات تكنولوجية نووية ولا تريد وضع قيود على نشاطها النووي، وقد وضح أيضا من المعاهدة أن الدول التي لم تنضم إليها كإسرائيل يمكنها أن تهدد أمن وسلامة الدول الملتزمة بأحكام المعاهدة.

وأضاف: مع ذلك فلا تزال المعاهدة في حد ذاتها إحدى الترتيبات المباشرة والمفتوحة والشاملة لحظر انتشار الأسلحة النووية، والهدف الأساسي من وراء هذه المعاهدة هو عدم زيادة الدول الحائزة على الأسلحة النووية عن الخمس دول سالفة الذكر.

وأشار إلى أن مصر قد صدقت على المعاهدة في ٢٦ فبراير ١٩٨٩بعد أكثر من ٢٢ سنة من توقيعها في أول يوليو ١٩٦٨، واستندت في ذلك إلى عدة مبررات من أهمها أن التصديق على المعاهدة شرط ضروري للحصول على تكنولوجيا الطاقة النووية لبناء محطات نووية لتوليد الكهرباء، وتحلية المياه، وتدبير التمويل اللازم لها، كما أن التصديق يعتبر وسيلة لمنع وقوع سباق على التسلح النووي في المنطقة على نحو يهدد أمنها والسلم والأمن الدوليين على ضوء التزام مصر بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، وفيما يتعلق بانضمام إسرائيل للمعاهدة فإنها تشترك إقرار واستتباب السلام الشاملي في منطقة الشرق الأوسط وعدم وجود تهديد من أي نوع من قبل أي من دول المنطقة ضد إسرائيل، أما عن موقف مصر من انتشار الأسلحة النووية بصفة عامة فيتلخص في أن المعاهدة لم تتمكن من الوصول إلى هدف الانتشار والمتعلق بعالمية المعاهدة، نظرًا لأن الدول غير المنظمة للمعاهدة كإسرائيل تستمر في تطوير قدرتها النووية دون أي رقابة مما يهدد فعالية نظام منع الانتشار وأن الضمان الوحيد المكفول للدول غير النووية يتمثل

في قرار مجلس الأمن رقم ٢٥٥ الصادر ١٩ يونية ١٩٦٨، والذي تتعهد بموجبه الدول الثلاث المودع لديها وثائق التصديق في ذلك الوقت "أمريكا والاتحاد السوفيتى وبرطانيا" بتقديم المساعدة لأية دولة تتعرض لهجوم نووي أو التهديد به، وهو ضمان لا يعتبر كافيًا، ولا يوفر الحماية اللازمة للدول غير النووية، كما لا توفر المعاهدة ذاتها هذه الضمانات للدول غير النووية والأطراف فيها، وأخيرا فإن محاولة تعديل الأحكام الحالية للمعاهدة أمرًا في غاية الصعوبة نظرًا للشروط المعقدة وشبه المانعة لتحقيق مثل هذا التعديل.

وتساءل السفير محمود قاسم: ماذا بعد؟ لقد كثر الحديث عن البدائل المتاحة في حالة استمرار إسرائيل في رفضها الانضمام للمعاهدة إذا لم تستجب كل من أمريكا إلى الالتزام بعالمية المعاهدة من ناحية، وإسرائيل بالالتزام من ناحية أخرى بعدم احتكارها للسلاح النووي في منطقة الشرق الاوسط مما يؤدي إلى انهيار فرص السلام في المنطقة، وقد لا يخفي على المطالبين بالانسحاب أنه علاوة على صعوبتها من الناحية القانونية، فإن هذا يعني إذا حدث أن تخرج مصر من مظلة المعاهدة كدولة غير نووية في مواجهة إسرائيل الدولة النووية إستراتيجات وتكتيكيات دونما أي فرصة متاحة تسمح لمصر بالوصول أو الحصول على أسلحة نووية تعيد التوازن بين الدولتين في هذا الميدان خارج مظلة المعاهدة.

وتابع من هذا يتبين أنه لم يكن من مصلحة مصر الخروج من المعاهدة شريطة العمل على تسهيل انضمام الدول التي لم تنضم إليها ترسيخا لمبدأ عالمية المعاهدة خاصة وإن تجديد المعاهدة أمرًا مؤكدًا؛ حيث أن أغلبية الدول الأطراف في المعاهدة أعلنوا تأييدهم لقرار التمديد، ومن ثم تسرى على جميع الأعضاء فيها بدون استثناء رغبوا أم أبوا .

وإن اختلفوا حول فترة المد، وما إذا كان المد فترة أو لفترات محددة، أو إلى أجل غير مسمى، فهل سنظل نخدع أنفسنا بأنفسنا أم نبحث عن بدائل عقلانية محسوبة في نطاق الممكن حتى لا ندمر الجسور أمامنا ومن خلفنا؟ تمكننا من التوصل إلى اتفاق يتيح للجهود الدولية فرصة إقناع الدول المتبقية ذات القدرات النووية أن تنضم للمعاهدة تطبيقًا لمبدأ العالمية الذي يطالب به المجتمع الدولي، والمطالبة بإصدار قرار جديد من مجلس الأمن –أعم وأشمل من قراره السابق ٢٥٥– ينص على ضمانات واضحة وقوية من الدول النووية الخمس ومن الأمم المتحدة تؤمن سلامة وأمن الدول غير النووية الموقعة على المعاهدة ضد أي دولة تستخدم أو تهدد باستخدام السلاح النووي ضد هذ الدول، هذا بالإضافة إلى تعهد الدول الخمس النووية بالعمل على تنفيذ التزاماتها المنصوص عليها في أحكام المعاهدة والخاصة بالوقف الكلي للتجارب النووية، ووضع برنامج زمني محدد لإزالة الأسلحة النووية، ووسائل إيصالها

من ترسانتها بعدما انتهت أسباب المواجهة النووية، التي كانت قائمة بين ما كان يعرف بالقطبين المتناحرين.

وأضاف كما يمكن التوصل غلى اتفاق على المستوى الثنائي مع كل من مصر من ناحية، والولايات المتحدة وإسرائيل من ناحية أخرى، تحدد فيه إسرائيل تاريخًا معينًا متزامنًا مع عملية التسوية السلمية للنزاع العربي الإسرائيلي، وخاصة بعد التوصل إلى معاهدة سلام بين سوريا وإسرائيل تقبل بمقتضاه الانضمام لمعاهدة منع انتشار الأسلحة النووية، وقبول ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وهذا لا يعني بالضرورة وفي تلك المرحلة إزالة الأسلحة النووية من ترسانتها، بل يعني أن إزالة هذه الأسلحة ستأتي فى مرحلة لاحقة تتعلق بإنشاء المنطقة الخالية من الأسلحة ذات الدمار الشامل بأنواعها المختلفة في منطقة الشرق الأوسط.

وأشار إلى أنه في المقابل يتم أيضًا الاتفاق مع الولايات المتحدة على التعهد من جانبها ببناء مفاعلات نووية للأغراض السلمية لتوليد الطاقة وتحلية المياه في نطاق مشاريع تنمية وتعمير محددة في شبه جزيرة سيناء مع تسهيل وتدبير التمويل اللازم لها ربما على غرار الاتفاق الذي تم مع كوريا الشمالية.

وأضاف لكي تنجح الجهود يجب الوقوف على ملابسات الموقف الأمريكي المتجاهل للرفض الإسرائيلي في الانضمام

للمعاهدة، والتحليل المتاح منطقيًا لهذا الموقف هو قناعة الإدارات الأمريكية المتعاقبة بأن ترك إسرائيل تحت مظلتها النووية الخاصة هو أكبر ضمان لأمنها وأهم باعث ومشجع لها على السير في عملية السلام باطمئنان، يبعد عنها أي احتمالات مفاجئة قد تجعلها تنكص عن السير فيها خشية على أمنها الاستراتيجي.

ويضاف إلى ذلك عنصر آخر هو أن الاستراتيجية الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط تستند إلى وجود عنصر تهديد قائم ومستمر.

اتفاق دفاعي

ومن جانبه قال اللواء متقاعد سليمان مصطفى ناشد: لا أجد معنى لما تطلبه إسرائيل من الولايات المتحدة بالاعتراف المكتوب بحاجة إسرائيل إلى السلاح النووي حتى في حالة توصلها مع سلام شامل مع جيرانها العرب على أن يأتي هذا الاعتراف المكتوب في إطار مشروع الاتفاق الدفاعي المشترك الذي تم توقيعه بالفعل في الوقت الذي تطالب فيه مصر بضرورة أن تصبح منطقة الشرق الأوسط خالية من أسلحة الدمار الشامل، سوى أن إسرائيل ترغب في أن تصبح القوة النووية الوحيدة في قلب العالم العربي والشرق الأوسط، والتي عليها أن تستوعب عددًا من الحقائق التى تتضمنها دعوة مصر في هذا المجال من منطلق منهم وتبصر عميقين

بمجريات الأمور واستقرار التاريخ وإلى ما يمكن أن تؤول إليه منطقة الشرق الأوسط من جراء سباق التسلح النووي والتي تتمثل في:

الحقيقة الأولى: أن الدول العربية ودول الشرق الأوسط لن تقبل منطق أن تكون إسرائيل هي الدولة المحتكرة للسلاح النووي في المنطقة حيث إن هذا يخالف أبجديات السياسات والإستراجيات لأي دولة، وهذا أمر مرفوض تحت أي مسمى وأي مبرر.

الحقيقة الثانية: أن الاستراتيجيات النووية توضع طبقًا لاعتبارات عديدة؛ منها على سبيل المثال: هل يمتلك الطرف الآخر أسلحة نووية أم لا؟ التوزيع الديموجرافي في الدولة، مدى انتشار الأهداف الحيوية في الدولة، ومن أهم العوامل التي يحسب عليها مدى قدرة الدولة على تحمل الضربات النووية وهو مدى العمق الاستراتيجي للدولة.

الحقيقة الثالثة: وهي التي ذكرها "لورد زوكرمان" والذي يشغل منصب كبير مستشاري الشؤون العلمية لدى الحكومة البريطانية في الفترة ١٩٦٦-١٩٧١ والذي قال: "إنه ليست ثمة إمكانية تقنية لأن يجرد أي طرف الطرف الآخر من السلاح النووي بتوجيه ضربة إجهاض ضد هذه الأسلحة، كما أنه لا يوجد إمكانية تقنية تمكن من الدفاع ضد هذه الأسلحة -ولو افترضنا أنه مكن من الناحية التقنية- فإنها باهظة التكاليف حتى أنه لا يمكن إلا حماية العاصمة فقط

تاركة المراكز السكانية الأخرى مكشوفة تمامًا، إلى درجة أنه لا يمكن لأي دولة أوربية بإمكاناتها تعبئة مواردها لحماية عاصمتها فقط، ناهيك عن مراكزها السكانية الأخرى" تبقى العوامل الجيوبوليتيكية، وأهما العمق الاستراتيجي للدولة، هو العامل الأهم للدولة في قدرتها على تحمل الضربات النووية بناءً على عدد القذائف الموجهة لها وتعدد اتجاهاتها.

الحقيقة الرابعة: وهي تؤكد الحقيقة الثالثة حيث قال "الجنرال روجرز" الذي كان يشغل منصب القائد الأعلى لقوات منظمة حلف شمال الأطلنطي إنه لا دفاع ضد الأسلحة النووية، وهذا أحد العوامل التي دفعت القوتين العظميين في عام ١٩٧٢ إلى عقد معاهدة "سولت١" وما تلتها من معاهدات حيث ليس ثمة خبير تقني في الأسلحة يضمن للسياسين أنه يعرف طريقة مؤكدة لتدمير–فى أحسن الأحوال– ثلاث قذائف من بين كل أربعة موجهة ضدهم، كما أن الرابعة المتبقية يمكن أن تلحق الدمار والخراب حيث تسقط.

الحقيقة الخامسة : وهي أنه ليس ثمة من يؤكد عدم إمكانية وجود رادع نووي مماثل لما لدى إسرائيل في أحد أو بعض دول منطقة الشرق الاوسط وغير معلن عنها.

الحقيقة السادسة: حتى في ظل سباق التسلح النووي في منطقة الشرق الأوسط فلن تنشأ عنه استراتيجية ردع نووي متبادل تمنع

نشوب الحرب طبقًا لنظرة كيسنجر لأن عوامل بناء هذه الاستراتيجية لدى الطرفين كانت مواتية لإتباع هذه الاستراتيجية، أما المنطقة العربية ومنطقة الشرق الأوسط وبداخلها إسرائيل فإنه من المؤكد إن عوامل تشكيل إستراتيجية نووية سوف تجبر المخطط على استخدام إستراتيجية نووية مختلفة.

الحقيقة السابعة: أنه في حالة نشوب حرب نووية في منطقة الشرق الأوسط فإنه لن توجد كيفية لوضع حد لها إلا إذا تم تدمير أحد الطرفين المتصارعين تدميرًا تامًا ونهائيًا وبالطبع سيكون هذا الأخير هو الذي لم تساعده ظروفه الجيوبوليكية على تحمل الضربات النووية.

الحقيقة الثامنة: أنه من حق الدول العربية ودول منطقة الشرق الأوسط أن تتوقع قيام حرب نووية في المنطقة لأي سبب حتى ولو كان عن طريق الخطأ غير المقصود من جانب إسرائيل، وبذلك تكون بداية كارثة نووية في منطقة الشرق الأوسط يتضرر منها العالم أجمع.

الحقيقة التاسعة: أن السياسيين في منطقة الشرق الأوسط يعلمون تمامًا أنه يمكن أن يتولى حزب متطرف من المعارضين للسلام واتفاقياته افتعال مبررات وأسباب تؤدي إلى نشوب صراع مسلح بالمنطقة، وأساليب افتعال الحروب كثيرة ومتنوعة؛ وبذلك يكون من

حق الدول العربية ودول منطقة الشرق الأوسط ومن خلال اتفاقيات متعددة الأطراف أو ثنائية أن تتبنى استراتيجية نووية خاصة بها طبقا للظروف والعوامل الجيوبوليتيكية لدول المنطقة، وقد تكون مطروحة استراتيجة "السحق المفاجئ" وتعني أن التأثير النووي الإسرائيل على دول المنطق العربية يمكن امتصاصه وتحمله طبقًا لظروفها الجيوبوليتكية، ولكن سيكون الرد ساحق وبشكل نهائي وفي ذلك الوقت لن يكون في إسرائيل من يمكنه تدارك الموقف!

الأمن العربي رهين النووي

د. هيثم الكيلاني الخبير السياسي قال: كانت الصهيونية – وهي التي تتضمن أساسًا القيم الثقافية للفكر الاستراتيجي الإسرائيلي، وتغذيته بعوامل التفكير والتدبير– الأساس الرئيسي الذي انطلق منه الغزو الصهيوني لفلسطين، ثم التوسع الإسرائيلي في الأرض العربية، والهيمنة التي تسعى إسرائيل اليوم إلى نشرها على الوطن العربي وما وراؤه، إذا كانت الصيونية كذلك، فليس هناك إطلاقًا ما يشير إلى هذه البؤرة التي تنفث العنصرية والكره والحقد وذرائع الاحتلال والتوسع والإبادة، سيهمش أدوارها وينحسر تأثيرها بعد توقيع اتفاقيات السلام بين إسرائيل ودول الطوق العربى، والمشهد الراهن لحالة السلام التعاقدي بين فلسطين ومصر من جهة، وإسرائيل من جهة أخرى،– دون أن نستطرد في استدعاء

الوقـائع– يثبـت صـحة هـذه المقولـة، ويؤكـد أن الـصراع العربـي الإسرائيلي ما زال مستمرًا، وإن كان عبر آليات ووسائل مختلفة عن الماضي ونقصد بذلك: أن المواجهات العسكرية الواسعة أصبحت احتمالاتها في المدى الزمني القريب والمنظور غير واردة، ولكن ما لا يمكـن لعـين المراقـب أن تتجـاوزه، هـو أن الـصراع علـى الأرض الفلسطينية يزداد اشتعالًا، كما أن صراع الإرادات السياسية بين مصر وإسـرائيل يـصعد علـى سـلم التـوتر والتفاعـل المـضاد، هـذا دون أن نـشير إلى المسارين السوري واللبناني في المفاوضات مع إسرائيل، وما يمكن أن يتخلق في رحمها من احتمالات شتى.

وقـال: إذا كانـت إسـرائيل تمـوج فـي بحـر مـن التـشكيلات الحزينـة المتناقـضة فكـرًا وتـدينًا وعلمانيـةً وسـلمًا وعـدوانًا واحـتلالًا وانـسحابًا إلى آخـر مـا هنالـك مـن مظـاهر الاخـتلاف والتبـاين حتـى التناقض، فثمة إجماع على جوهرين لا خروج عنهما ولا حيدة فيهم؛ أولهما: عنصرية إسرائيل فهي خالصة لعقيدتها الصهيونية، وثانيهما: ضـرورة الاسـتمرار فـي صـوغ الاسـترابيجية العـسكرية علـى أسـاس "الخيـار الأسـوأ" وذلـك بـأن تكـون القـوة الإسـرائيلية قـادرة فـي أي مكـان وأي زمـان، على مواجهـة أسـوأ الاحتمـالات، والتعامـل مـع أيـة مفاجـأة عـسكرية أو اسـتراتيجية غيـر متوقعـة قـد تطـرأ علـى ميـزان القوى، وعلى هـذه فإن أي مـن المـصادر الإسـرائيلية، رسـميًا كـان أو غيـر رسـمي، لا يخفـى اقتناعـه بـأن الوسـيلة الوحيـدة لـضمان أمـن

إسرائيل هي الاحتفاظ بالتفوق العسكري على العرب ومن حولهم من ديار الإسلام، ويدخل في ذلك التسمية التي يكنى بها الإسرائيليون سلاحهم النووي، فيدعونه "الرادع الاستراتيجي الإسرائيلي الذاتي".

وأشار إلى أن هذا التوجه أكدته دراسة أصدرتها جامعة بار إيلان الإسرائيلية بعنوان" الرادع الاستيراتيجي الإسرائيلي" وهو الكنية للسلاح النووي، وقد هدفت الدراسة إلى ضرورة استمرار إسرائيل في احتكار السلاح النووي في المنطقة، حتى لا يستقدم العرب منها عناصر فيقل الرادع النووي الإسرائيلي، ولهذا تعول الدراسة على قدرة الولايات المتحدة على أن تقنع كوريا الشمالية بالتخلي عن الأسلحة النووية.

وأكد أن إسرائيل تتذرع بمخاوف لا وجود لها، وإنما هي أشباح تخترعها لتغلف بها دعايتها وتسوغ موافقتها، وتتركز تلك الإدعاءات في المرحلة الراهنة، على إيران وبالرغم من أنها لا تملك السلاح النووي ولا تصنعه، تصر إسرائيل على أن إيران تسعى إلى صنع القنبلة الذرية، وجميع هذه المخاوف لا تعدو كونها ذرائع، أثارتها إسرائيل، وتثيرها مدعومة من الولايات المتحدة لتسوغ رفضها الانضمام إلى معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية، واحتكارها السلاح النووي، وتهديها المعلن بأنها ستدمر أية منشأة لتوليد الطاقة

النووية في أي بلد عربي أو مسلم تشك إسرائيل في احتمال أن تعطي تلك المنشأة سلاحًا نوويًا، يمكن الرجوع إلى ما قاله أحد الخبراء الاستراتيجيين الإسرائيليين في ندوة عقدت في عاصمة أوربية، فقد كرر ذلك الخبير أن "أساس الاحتلال الذي يميز الميزان الاستراتيجي تاريخيًا بين إسرائيل والعرب، هو حقيقة أن هزيمة واحدة تلحق بإسرائيل ستكون كافية للقضاء عليها، في حين أن الأمر ليس كذلك، ولا يمكن أن يكون كذلك بالنسبة للعرب، لذلك يتعين على إسرائيل دائمًا أن تحتفظ بالقدرة على تلافى الهزيمة أية هزيمة، فإذا كان صحيحًا أن إسرائيل متفوقة عل العرب تسليحًا وتكنولوجيًا فإن ذلك هو جانب التفوق الوحيد الذي تتمتع به، والذي لا يمكنها المجازفة بفقدانه في مواجهة جوانب التفوق العربي التاريخية، وعدديًا وجغرافيًا وتاريخيًا واقتصاديًا.

وقال: نزيد على هذه المقولة توضيحًا وإضافةً؛ أما التوضيح: فإن هذا الخبير يموه على نفسه ويخدعنا حين يضع القوى العربية كلها في كفة واحدة من الميزان وهو ما أشرنا إليه وأوضحناه منذ قليل، وأما الإضافة: فتخص السلاح النووي الذي يختبئ وراء تعابير الخبير عن "التفوق الوحيد" الذي تتمتع به إسرائيل، والذي انكشف الغطاء عنه في مؤتمر نيويورك، حيث نجد القنابل النووية جاهزة في القبو حسب المصطلح الإسرائيلي الشائع.

وأضاف: لقد أشار تقرير مركز يافى للدراسات الاستراتيجية بجامعة تل أبيب في تقريره الذي يحمل عنوان المدى الزمني المنتظر للسلام العربي الإسرائيلي إلى أن أعدى أعداء إسرائيل هم سوريا ومصر وقال التقرير إن إسرائيل وهي تخطو نحو السلام مع العرب فإنها تفكر في احتمالات حالة الحرب، ويستدعي هذا أن تعمل إسرائيل على تجريد العرب من قدراتهم الحربية، بمنعهم من بناء جيوش حديثة، أو امتلاك أسلحة متطورة وإلى جانب ذلك لا يجوز أن تحول معاهدات الصلح مع العرب دون تطوير جيش الدفاع الإسرائيلي، ومواصلة توسيع الفجوة بين القوتين الإسرائيلية والعربية.

ولذلك فإن ثمة دلالات تشير إلى أن القيادة العسكرية قد بلورت مذهبًا عمليًا لاستخدام الأسلحة النووية، ومن الطبعي أن لا تكون معالم ذلك المذهب منشورة على أجهزة الإعلام، أو موضوعًا للحوار المفتوح على الرأى العام، وإنما هي في أقصى حدود الكتمان شدةً وإنغلاقًا، ولكن لا تنقص التلميحات المبعثرة في ثنايا الأبيات المنشورة، كمثل ما ورد في كتاب "المواجهة" الذي صدر في أثر حرب أكتوبر ١٩٧٣، وفيه يقول مؤلفه اليهودي الأمريكي "زئيف لاكوبر" أن إسرائيل لن تتردد في استخدام أسلحة الدمار الشامل لإبادة الخصم ومثل ثانٍ نلقاه في محاضرة البروفيسور "يسرائيل إيلداد" أما السيناريوهات التي تتحدث عن استخدام إسرائيل السلاح النووي فكثيرة ومتنوعة، ومبثوثة في جرائد ومجلات إسرائيلية كثيرة.

وهذا القائد أيضًا أكد في محاضرة ألقاها عام ١٩٩٠ أن إسرائيل إذا ما خاضت حربًا في المستقبل فإنها ستعمل على إلحاق الدمار الشامل بالبلاد العربية، وأنها لكي تحسم الحرب لن تتردد في استخدام أحدث ما لديها من منظومات الأسلحة، أما المثل فنستقيه من ندوة نظمها مركز الدراسات الإستراتيجية بجامعة بار إيلان ففي تلك الندوة قال جنرال عسكري إسرائيلي أنه بعد استخدام الصواريخ لضرب المدن الإسرائيلية لم يعد هناك بديل أمام إسرائيل عن استخدام ما لديها من أسلحة ضد الطرف الآخر، وأن أية قيود سياسية أو أخلاقية لن تقف حجر عثرة أمام استخدام الأسلحة التي في حوزتها والتي لم يسبق لها استخدامها.

وقال هذا غيض من فيض من أدبيات السلاح النووي الإسرائيلي، ولن تكتمل خطوط الصورة إلا إذا أضفنا إليها المناسبات التي كان واردًا فيها أن تستخدم إسرائيل سلاحها النووي، ونختصر هذه المناسبات في ثلاث:

١- ففي الأيام الأولى من حرب أكتوبر، تواترت المعلومات عن أن اللجنة المفوضة من رئيس الوزراء ووزير الدفاع ورئيس الموساد قررت تجهيز ١٣ قنبلة تمهيدًا لاستخدامها، ولكن تحول مجرى القتال على الجبهتين المصرية والسورية لصالح إسرائيل أجل قرار الاستخدام.

٢- وفي الأيام الأولى من غزو إسرائيل للبنان في يونيو ١٩٨٢ طلب وزير الدفاع أريئيل شارون من رئيس الوزراء مناحم بيجن تفويضه باستخدام السلاح النووي ضد سوريا إذا ما هاجم الجيش السوري الجولان، وقد رفض بيجن طلب شارون.

٣- وفي أثناء حرب الخليج الثانية، وقبل أن يبدأ الهجوم على العراق في الشهر الأول من عام ١٩٩١، استدعى وزير الخارجية الإسرائيلي السفير الأمريكي، وذلك يوم ١٩٩٠/١٢/٤ ليبلغه أن إسرائيل ستتصرف إذا لم تعمل الولايات المتحدة على تدمير القدرات العسكرية العراقية، ووردت معلومات تشير إلى أن إسرائيل نصبت ثلاث منصات لإطلاق صواريخ حاملة للإسلحة النووية، وأنها أعدت طائرات "أف ١٦" لتحمل قنابل نووية أيضًا وستطلق هذه الأسلحة النووية إذا ما نفذ العراق تهديده بضرب إسرائيل بالأسلحة الكيمياوية.

ثمة معيار آخر نقيس به توجه إسرائيل النووي، امتلاك للسلاح واستخداما له، ونقصد بذلك "لجنة ضبط التسليح وترتيبات الأمن الإقليمي" وهي إحدى اللجان الخمس متعددة الأطراف المنبثقة من مؤتمر مدريد للسلاح ١٩٩٠/١٠/٣٠- فهي المختبر الحالي الذي تقاس فيه وتعرف توجهات إسرائيل الحقيقية نحو وضع سلاحها النووي يى إطار ضبط التسلح وإعتباره عاملا من عوامل

توازن القوى وإقامة السلاح، فعلى مدى عدة إجتماعات عقدتها هذه اللجنة منذ خريف ١٩٩١ حتى اليوم، لم يستطع الطرفان، العربي والإسرائيلي، بالرغم من ضغوط الوفد الأمريكي على الطرف العربي، أن يتوصلا إلى ما سعت إليه اللجنة، وهو صياغة بيان بالنيات، ففي حين اتجه الطرف العربي إلى ضرورة تحقيق توازن في القدرات العسكرية، وجعل الشرق الأوسط منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل، ذهبت إسرائيل إلى ترجيح إجراءات بناء الثقة على أي عامل آخر، هكذا برزت على سطح أعمال اللجنة ثلاث مشكلات سيطرت على فعالية اللجنة وآليات عملها وهي :

١- العلاقة بين السلاح النووي الإسرائيلي وسائر أسلحة الدمار الشامل.

٢- رفض إسرائيل التخلي عن سلاحها النووي إلا بعد الوصول إلى ما تسميه "سلامًا حقيقيًا".

٣- ضرورة المساواة في عدم وجود الأسلحة النووية.

بالرغم من جميع المحاولات العربية الهادفة إلى إدراج السلاح النووي الإسرئيلي في إطار الدائرة الكبرى التي تحشر فيها شؤون ضبط التسلح وترتيبات الأمن الإقليمي في الشرق الأوسط، ظلت إسرائيل متمسكة بأن يكون سلاحها النووي خارج أية دائرة. ولقد

أعطاها الإستثناء الذي باركته الولايات المتحدة في مؤتمر نيويورك ١٩٩٥/٥/١٢ ما يمكن أن نطلق عليه "حقا دوليًا في الاستثناء"

وأكد: في مقابل هذه التصورات والنيات والخطط الإسرائيلية، وإستنادًا إلى تاريخ الصهيونية وتاريخ إسرائيل وخططهما وأهدافهما وسلوكهما لن يكون لدى أي طرف عربي أي مبرر لكي يفترض حسن النية والرشد والعقلانية لدى إسرائيل، ويفترض أنها لن تستخدم القوة النووية سلاحًا للردع أو لفرض إرادتها على جيرانها.

وقال: إنه أمر يتعلق بشكل مباشر وجذري بأمن كل دولة عربية على حدة، إذا لم نشأ أن ننظر إلى ذلك بمنظار الأمن القومي، واكتفينا –وهو أضعف الإيمان– بمعالجة من خلال الأمن الوطني المستقل عن غيره من الأمور الوطنية المجاورة.

وأضاف بعد أن خرجت إسرائيل من مؤتمر نيويورك طاهرة بريئة ومالكة حريتها في سلاحها النووي، فلا قيد دوليًا على سلاحها ولا على استخدامها إياه، ولا شرط يربطها مستقبلًا بالانضمام إلى المعاهدة ليس أمام العرب إلا ان يعكفوا على استخلاص الدروس من هذه المعركة الفاصلة، وبالرغم من يقيني بأن هذه دعوة إلى الاعتبار والإتعاظ لن تكون سوى نفخة في رماد، لا بد ومما ليس منه بد لاستخلاص الدرس واستنباط العبرة.

١- لقد أصبح ضروريًا جعل قضية السلاح النووي الإسرائيلي بندًا أوليًا على جدول أعمال اللجان الخمس متعددة الأطراف، وليس لجنة ضبط التسلح وترتيبات الأمن الإقليمي فحسب، بحيث يصبح انضمام إسرائيل إلى المعاهدة شرطًا مسبقًا تبنى عليه أية ترتيبات تتخذ في تلك اللجان، ذلك لأن أهداف تلك اللجان تنحصر في صياغة توافق يدفع بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية القطرية المشتركة إلى مجالات جديدة على حساب الحد من التسلح وتقليص الجيوش غير أن هذه الأهداف كلها معرضة للتغيب أوالتآكل طالما أن السلاح النووي الإسرائيلي مسلط فوق المنطقة كله، وطالما أن الدول العربية ستنحو - مجبرة- نحو تطوير تسلحها دفاعًا عن نفسها أمام الخطر المشهود.

٢- إن أي حديث عن سوق مشتركة أو سوق مفتوحة في الشرق الأوسط، أو عن تعاون في شؤون البيئة والمواصلات والسياحة والتبادل العلمي والتكنولوجي، وغير ذلك من الشؤون، لا يمكن النظر فيه إلا إذا توافرت له عوامل الاستقرار الأمني والثقة بين الدول التي يقوم بينها هذا التعاون.

ومن المؤكد أن هذه العوامل لا يمكن أن تتوافر إذا ما ظلت خيمة السلاح النووي الإسرائيلي تشغل فضاء المنطقة، وإذا ما ظل الأمن القومي العربي رهين ذلك السلاح، لأن شهره كفيل بأن يولد

التوترات المتتابعة، ويزيد حالة عدم الاستقرار وانعدام الثقة حدة، وأن يحصر أشكال التعاون في أضيق الحدود، إن لم يطوها، ويعطل توطين الاستثمارات أو ضخ الأموال في صورة قروض أو إيداعات مصرفية، ويقلص تيارات السياحة وقنوات التبادل التجاري، وهكذا ترتهن جميع هذه الآمال التي يتطلع إليها صانعوا التسوية بطى خيمة السلاح النووي الإسرائيلي من فضاء المنطقة، وقد أسار الأمن القومي العربي.

٣- ستدخل منطقة الشرق الأوسط مرة ثانية إلى دوامة التسابق على التسلح وبخاصة النووية، فمع احتكار إسرائيل للسلاح النووي، لا يمكن الركن إلى أن الطرف العربي سيبقى في سكون وكمون إزاء السلاح الإسرائيلي، بل لا بد من الأخذ في الاعتبار احتمالات تحرك الطرف العربي، يضاف إلى ذلك أن هذا التحرك قد يمتد إلى بعض دول الجوار، كإيران وباكستان، وكلتاهما تسبغ عليهما إسرائيل صفة العدو، وبخاصة إيران.

٤- وحتى يتيسر للعرب تحقيق توازن نووي رادعًا في مواجهة إسرائيل، فليس لهم في المرحلة الراهنة، إلا أن يتسلحوا بالأسلحة غير التقليدية وهي الأسلحة الكيمياوية والبيولوجية، التي يمكنها أن تدمر العدو، ردًا على التدمير النووي الإسرائيلي خاصة أن للعرب قدرة على تحمل التدمير ونتائجه أكثر من قدرة إسرائيل عليه.

٥- إن ذاك كله يمهد السبيل أمام عودة شبح الصراعات المسلحة إلى المنطقة العربية مرة أخرى فاحتكار إسرائيل للسلاح النووي يجدد هذا المناخ، إضافة إلى اتفاقية السلام بين بعض الدول العربية وإسرائيل تمر في مرحلة امتحان، وتقول إسرائيل إن المعاهدة مع مصر بأنها أقرب إلى الهدنة منها إلى الصلح، ومع بداية عام ١٩٩٥ خرجت علينا وزارة الخارجية الإسرائيلية بتقارير تحدد الأعداء فكانت مصر في المقدمة.

الفصل الثاني

مخاطر الانفراد بالسلاح النووي

الحديث عن العلاقة بين إمكانية تحقيق السلام في ظل احتفاظ واحتكار إسرائيل للسلاح النووي يتوقف على تعريفنا للسلام في المنطقة، فإذا كان السلام هو سلام قائم على التراضي، وعلى قبول الأطراف بذلك، فمن الطبعي أن انفراد أي طرف بالسلاح النووي يجعل هذا السلام غير ممكن، وهناك دول تمتلك السلاح النووي وباقي الدول ليس لديها هذا السلاح ومع ذلك فإن العالم يعيش في سلام وبالتالي إذا كان هذا نوع السلام المتصور في منطقة الشرق الأوسط فمن الممكن أن يقوم السلام بين العرب وإسرائيل في ظل التهديد الإسرائيلي ولكن تبقى حقيقة مهمة هي أن السلام ليس سلامًا حقيقيًا، ولن يحقق الأمن والاستقرار.

وهناك من يرى ضرورة التعاون والتعامل مع الواقع خصوصًا في ظل غياب أية وسائل للتعامل مع إسرائيل في مسألة سلاحها النووي، إنه بغض النظر عن السلاح النووي فإن إسرائيل متفوقة على العرب

مجتمعين في السلاح التقليدي ومن ثم فالتوازن العسكري مفتقد ومختل بين العرب وإسرائيل، سواء كان هناك سلاح نووي أم لا ومن ثم فلا يمكن الحديث عن إمكانية تحقيق سلام حقيقي بين العرب وإسرائيل في ظل ذلك ولا يمكن بالتالي الحديث عن استقرار وأمن أو تعاون في المنطقة .

اللواء أركان حرب أحمد عبد العليم الخبير بالشؤون السياسية الإسرائيلية قال : الموقف النووي موقف غاية في الخطورة وهناك زاويتان للرؤية؛ الأولى: هي الرؤية الإسرائيلية التي ترى أن إسرائيل النووية بما في ذلك القوية نوويًا هي الضمان الرئيسي لاستمرار السلام في أعقاب توقيع اتفاقيات سلام على الأقل لفترة قادمة في المستقبل وذلك من منطلق حداثة السلام مع العرب وحول الصراعات السابقة بين الطرفين وكذلك القيود الجغرافية والجيوبولتيكية والجيو إستراتيجية التي تحكم الوضع الإسرائيلي وفي ضوء ذلك يزعم الإسرائيليون أن إسرائيل القوية نوويًا هي ضمان السلام وهي أساس ما يطلقون عليه التنازلات التى يقدمونها لأطراف المفاوضات.

وقال عن الرؤية الثانية: بأنها رؤية العرب للقوة النووية والتي ترى أن السلام يجب أن يتم التعامل معه بأدوات السلام وليس بأدوات الحرب التي يأتى على قمتها السلاح النووي بالطبع فإن

العرب ليسوا في أفضل حالاتهم ومن ثم فإنهم قد يضطرون إلى قبول شروط للسلام لا يوافقون عليها إذا كانت الظروف أفضل، لأن استمرار وجود القدرة النووية يعني استمرار التهديد الإسرائيلي للأمن القومي العربي الذي يحتم ضرورة تفكير الدول العربية في إزالة هذا التهديد وهذا يتأتى عن طريق ما تدعو إليه الدبلوماسية المصرية، والذي يقوم على مبادرة الرئيس حسني مبارك بجعل الشرق الأوسط منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل مما يعني ضمنيًا ضرورة تخلي إسرائيل عن هذا الطريق وأن تسعى الدول العربية في المستقبل إلى موازنة التهديد النووي الإسرائيلي بسلاح مماثل أو مكافئ وهو ما قد يُدخل المنطقة في سباق جديد للتسلح ولكن هذه المرة في مستويات خطيرة للغاية.

وأكد على أن تحقيق السلام في الشرق الأوسط رهن بإحساس كل الأطراف بالأمن وألا تكون هناك أطراف مهددة من جانب الأطراف الأخرى لأنها حتي لو قبلت بسلام مشروط تحت ضغوط ما فإنها بالقطع ستحاول تغييره في المستقبل لصالح أمنها القومي ومصلحتها القومية.

سياسية الردع النووي

ويقول د. محيى الدين علي عشماوي ، خبير القانون الدولي، إن إسرائيل ليست طرفًا في معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية كما

أنها ترفض الانضمام إليها ولذلك فإن إسرائيل لن تلتزم بأغراض هذه المعاهدة ولا بالهدف منها الذي نصت عليه ديباجة المعاهدة ألا وهو التزام الدول الأعضاء ببذل كل ما في وسعها لتجنب أخطار نشوب حرب نووية قد تؤدي إلى الهلاك وأن تتخذ الإجراءات اللازمة لحماية أمن الشعوب من أخطار هذه الحرب والتي منها خطر انتشار الأسلحة النووية وأن تتعهد بالتعاون مع الوكالة الدوية للطاقة الذرية من أجل ضمان الاستخدامات السلمية للطاقة والتكنولوجيا النووية، وأن تعلن عن نيتها في القريب العاجل على وقف سباق التسلح النووي وأن تعيد تأكيد التزامها بأحكام معاهدة ١٩٣٦ والخاصة بحظر تجارب الأسلحة النووية في الجو والفضاء الخارجي وتحت الماء مع السعي لإيقاف كافة تجارب الأسلحة النووية.

ثانيًا: إن إسرائيل لن تلتزم بما جاء في الفقرة ٣ من ديباجة المعاهدة بشأن التزام الدول الأعضاء طبقًا لميثاق الأمم المتحدة بالامتناع عن التهديد بالقوة أو استعمالها في علاقتها الدولية ضد السيادة الإقليمية واستقلال الدول، أو على أي وجه آخر يخالف مقاصد الأمم المتحدة وأن تعمل على استقرار السلم والأمن الدوليين.

ثالثا: إن إسرائيل ولو اعتبرت حتى الآن في نظر المعاهدة وطبقًا لأحكامها دولة غير نووية فإنها تلتزم بأحكام المادة الثانية والتي

تحظر على الدول الأطراف في المعاهدة تلقي أو تصنيع الأسلحة والقذائف النووية، أو الحصول على هذه الأسلحة والقذائف النووية.

رابعا: إن إسرائيل لن تلتزم بأحكام المادة ٣ من المعاهدة والخاصة بقبول الأطراف لنظام الضمانات الدولية والرقابة الخاصة بمنع تحويل الطاقة النووية من الاستخدامات السلمية إلى الأسلحة النووية.

خامسا: إن إسرائيل لن تلتزم بأحكام المادة ٤ من المعاهدة والتي تنص على تعهد الأطراف باتخاذ الإجراءات المناسبة تحت رقابة دولية مناسبة لمساعدة الدول غير النووية على الحصول على المنافع والمزايا الممكنة من الاستخدامات السليمة للطاقة الذرية.

ومن أجل تعزيز مسيرة السلام في الشرق الأوسط وتجنب أي فشل لا بد من مراعاة عدد من التدابير ومنها:

أن تراجع الدول المعنية بالسلام في الشرق الأوسط يعكس مدى مصداقية إسرائيل نحو تحقيق سلام عادل وشامل ودائم يحقق التوازن في المصالح ولا تكون فيه إسرائيل هي الجانية الأولى والوحيدة لكل ثمار السلام وبحيث لا يصبح السلام سلامًا إسرائيليًا فقط!!

ويكون على العرب السلام في المستقبل البعيد أو ربما المستقبل القريب أيضا، وأن تطالب إسرائيل بالإعلان عن عزمها الانضمام لمعاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية ومن ثم الالتزام

بكافة أحكامها، بالإضافة إلى مطالبة إسرائيل بالإعلان عن عزمها التوقف عن إنتاج الأسلحة النووية وعلى موافقتها على الخضوع لنظام الرقابة والتفتيش والضمانات الدولية، مع ضرورة أن توافق إسرائيل على ما سبق أن طرحته مصر عقب حرب أكتوبر في عام ١٩٧٤ من مشروع إقامة منطقة خالية من الأسلحة النووية، وعلى ما أعلنه الرئيس مبارك عام ١٩٩٠من مبادرة لجعل منطقة الشرق الأوسط خالية من أسلحة الدمار الشامل وتمشيًا مع الاتجاه العربي لتحقيق السلام استنادا إلى اخلاء المنطقة من كل أسلحة الدمار الشامل النووية منها وكذلك الأسلحة فوق التقليدية "الكيميائية والبيولوجية".

حظر يتنامى كل يوم

أما د. مصطفى علوي ، أستاذ العلوم السياسية، قال: حتى عام ١٩٩٥ لم يكن هناك تأثير ملحوظ للتهديد النووي الإسرائيلي على السلوك السياسي والعسكري العربي حتى البرنامج النووي العربي الوحيد الذي كان يمكن أن يكون ذو شأن وهو البرنامج العراقي لم يكن ردًا على برنامج إسرائيل النووي؛ وإنما كان رد على برنامج شاه إيران النووي وفى إطار الصراع الإيراني وبرغم أنه كان هناك إدراك مصري سوري بأن احتمال إمتلاك إسرائيل السلاح النووي قبل ١٩٧٣ فإن ذلك لم يمنع الدولتين من قيامهما بحرب أكتوبر ٧٣ وتحقيق النصر؛ لأنه كان دائمًا هناك تفوق عسكري تقليدي إسرائيلي

على العرب وليس احتكارها النووي فقط هو الذى يمارس تأثيراته على السلوك في العالم العربي وفي أثناء مؤتمر تمديد معاهدة حظر انتشار السلاح النووي قام العرب بزعامة مصر بشن حملتهم السياسية والدبلوماسية للمطالبة بإنضمام إسرائيل لهذه المعاهدة وإخضاع برنامجها النووي بالكامل بما في ذلك مفاعل ديمونة لنظام الضمانات الخاص للوكالة الدولية للطاقة الذرية كخطوة لإزالة أسلحة الدمار الشامل بكافة أنواعها من منطقة الشرق الأوسط.

وأضاف: لا شك أن السلاح النووي هو عامل هام لزعزعة الإستقرار الإقليمي خاصة في ظل انفراد واحتكار دولة واحدة في المنطقة لذلك السلاح، فالسلاح النووي يكون عامل استقرار إذا كان متبادلًا أي يمتلكه طرفا الصراع في منطقة معينة عندئذ ينشأ ما يعرف بتوازن الرعب النووي أو الردع النووي المتبادل مثل القائم الآن بين الولايات المتحدة وروسيا الاتحادية، ومن قبل بينها وبين الاتحاد السوفيتي السابق أما أن يمتلك طرف واحد ذلك السلاح دون غيره من الدول فإنه يعني خللا رهيبًا في ميزان القوة العسكرية لصالح ذلك الطرف.

ومن ثم يكون من الطبعي أن تسعى الأطراف الأخرى إلى معالجة ذلك الخلل إما بالسعي لامتلاك نفس هذا السلاح النووي، أو محاولة موازنة تأثيره من خلال مخزون السلاح الكيمياوى

والبيولوجى مما يهدد الاستقرار والقوة النووية، والبرنامج خطورته ليس فقط في استخدامه في حروب، وإنما فيما يتجاوز ذلك من إمكانية وقوع حادث انفجار في المنشآت النووية مثل الذي حدث في تشرنوبل عام ١٩٨٦ في منطقة الشرق الأوسط، إلا بعد إزالة كافة أسلحة الدمار الشامل وبخاصة السلاح النووي، فالسلام بدون الأمن لا يترسخ ولا إحساس بالأمن في ظل احتكار إسرائيل وحدها للسلام النووي، فهو تهديد للحياة والبقاء لكل دولة عربية ولكل مواطن عربي.

وأضاف: إن لدى إسرائيل نوعان من السلاح النووي؛ إستراتيجى، وتكتيكى.

ولديها وسائل إيصال السلاح النووي بنوعيه أيضًا، حتى أنهم يمتلكون أسلحة نووية استراتيجية طويلة المدى مثل صواريخ أريحا بالذات وهي يمكنها أن تصل إلى كل أطراف منطقة الشرق الأوسط من أقصى الشرق إلى أقصى الغرب منفصلا عن القاذفات بعيدة المدى.

إمكانية استخدام إسرائيل للسلاح النووي:

السلاح النووي الإستراتيجي لا يمكن استخدامه في مسرح عمليات الشرق الأوسط لأن الإشعاع الذري أو الغبار المميت

المترتب على استخدام هذه الأسلحة أو تفجيرها ينتشر على نطاق جغرافي واسع جدًا؛ فيشمل بذلك ليس فقط الدول العربية بل إنه يمكن أن يمتد إلى إسرائيل نفسها إذن هذا العامل يمثل قيدًا حادًا على إمكانية استخدام إسرائيل السلاح النووي الإستراتيجي، هذا الإشعاع يستمر في الغلاف الجوي وفي باطن الأرض والتربة لفترات زمنية طويلة جدًا، أما الخطورة الأكبر فهي في السلاح النووي التكتيكي لأن الغبار والإشعاع المترتب على استخدام هذا السلاح ينتشر في دائرة نصف قطرها محدودة للغاية أي أنها تصيب أهدافًا تكتيكية صغيرة فقط دون أن تحدث تدميرًا شاملًا خارج نطاق تلك الأحداث ومن ثم يمكن أن تستخدم في ميدان المعركة حيث يمكن أن تضع قذائف مدفعية نووية مما يدل على شدة خطورته في الوقت الذي لا يمتد أثره المدمر إلى إسرائيل، كما يحدث في حالة استخدام السلاح الاستراتيجي.

مشيرًا إلى أن هناك قيد إضافي ناحية سوريا بالذات وهو نابع من الموقع الجغرافي وتأثيره في اتجاه الريح فسوريا تقع شمال إسرائيل والرياح في الشرق الأوسط عادة شمالية معنى ذلك أن الطرف الشمالي هو الذي يستطيع أن يضرب الجنوبي فإن الريح يمكن أن تعيد إليه الإشعاعات والغبار النووي الناتج عن سلاحه أي تصيب المستهدف حتى في حالة استخدام التكتيكي في وقت الالتحام في معركة في الغالب الوحدات السورية شمال الوحدات

الإسرائيلية فتوجيه الأسلحة التكتيكية الإسرائيلية إلى سوريا يعود مرة أخرى بالغبار والإشعاع الذري الذي تقله الرياح الشمالية إلى الوحدات الإسرائيلية وهناك قيد آخر مهم يحد من حرية إسرائيل في استخدامها السلاح النووي ضد العرب وهو مجرد استخدام السلاح النووي حتى ولو كان تكتيكيًا ينقل الصراع العسكري إلى مستوى آخر مختلف تمامًا عما لو كان عليه قبل الحرب إلى شاملة بأسلحة الدمار الشامل العربي الكيميائية أو البيولوجية أي صراع عسكري غير محدود وغير تقليدي فامتلاك الدول العربية لأسلحة دمار شامل غير نووية يعد قيدًا حقيقيًا على استخدام إسرائيل لعناصر قوتها النووية على المستويين الإستراتيجي والتكتيكي.

هناك طريقان للمواجهة؛ الطريق الأول: وهو تطوير برنامج نووي عربي وهو الأمثل من حيث ما ينبغى أن يكون من تبادل وردع متبادل ولكن للأسف لا ظروف العرب الحالية من حيث الانقسام الشديد بينهم ولا الظروف الدولية الحالية تسمح بتحقيق هذا الخيار وهذا الطريق الآن خاصة في ضوء تجربة العقوبات الدولية الصارمة.
والطريق الثانى: وهو الطريق السياسي الدبلوماسي وهو الاستمرار في الجهد السياسي الدبلوماسي العربي الذي بدأ منذ أكثر من عام للضغط من أجل قبول إسرائيل الانضمام إلى معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية، ومن أجل الوصول إلى اتفاق لإخلاء الشرق

الأوسط من أسلحة الدمار الشامل والمطلوب عدم اليأس والاستمرار والمثابرة وطرح القضية باستمرار وخاصة في العلاقات الثنائية وخصوصًا بين مصر وإسرائيل والأردن وإسرائيل وبحيث لا توقع اتفاقيات سلام مع كافة الأطراف العربية إلا من أجل إنجاز ذلك الهدف أيضًا وهو الاتفاق على إخلاء الشرق الأوسط من أسلحة الدمار الشامل.

مصر ومعاهدة حظر الانتشار النووي

وقال د. أسامة الغزالي حرب ، الأكاديمي والكاتب السياسي ، إن حظر الانتشار النووي ولا شك أن مصر شأنها شأن أي دولة موقعة على المعاهدة مهتمة بما يمكن أن يترتب على المعاهدة من تأثيرات مباشرة عليها، في إطار الإقليم الذي تنتمي إليه، مع تسليمنا بالأهمية الحيوية للمعاهدة على الصعيد الدولي كله، وفى داخل إقليمنا، أي في الشرق الأوسط، فإن الدولة النووية الوحيدة أي إسرائيل لم توقع على المعاهدة!

وفي الفترة التي أعدت فيها المعاهدة، وبدأت الدول توقع عليها أي نهاية الستينيات وبداية السبعينيات لم يكن معروفًا كثيرًا عن التسلح النووي الإسرائيلي، فضلًا عن أن الصراع العربي الإسرائيلي كان متأججا في مناخ ما بعد حرب ١٩٦٧ وقبل حرب

أكتوبر ١٩٧٣ حيث كان بإمكان إسرائيل الإدعاء بأنها في حالة حرب مع جيرانها، وأنها مهددة بالقضاء عليها منهم، وأنها بالتالي لا تستطيع أن تحرم نفسها من الخيار النووى ومع ذلك، فقد وقعت مصر المعاهدة في ذلك الحين مؤمنة بالضرورة العملية والأخلاقية لحظر الانتشار النووي، أما الآن فإن هذا الموضوع قد تغير كثيرًا.

وأشار إلى أن هذا ينقلنا إلى السبب الثاني الذي دفع مصر إلى إثارة القضية الآن على النحو الواسع الذي تم به، وهو التحول الكيفي الكبير الذي طرأ على الصراع العربي الإسرائيلي، ودوران عملية التسوية الشاملة للصراع العربي الإسرائيلي، بما فى ذلك قلب هذا الصراع ونقطته المحورية، وهي القضية الفلسطينية، فأيا ما كانت العقبات التي تكتنف المفاوضات الصعبة للتسوية، فلا شك أنه هناك تصميمًا لدى كل الأطراف المعنية، وعلى رأسها الولايات المتحدة للسير على طريق السلام، وإذا تحدثنا عن السلام بإعتباره السلام الحقيقي الشامل والدائم والعادل، فإن هذا لا يستقيم على الإطلاق مع وجود خلل خطير في القوة بين أطرافه، والذي يتمثل في إمتلاك إسرائيل وإحتكارها لترسانة السلاح النووي، تشير كل التقديرات إلى ضخامتها وخطورتها.

وأضاف: أن لا معنى للسلام في ظل وجود رادع نووي لدى طرف من الأطراف يستطيع فرض إرادته على الآخرين، والأهم من

ذلك هو وجود التشكك في نوايا الآخرين، أي تشكك إسرائيل في نوايا جيرانها العرب وإعتقادها أن سلامهم معها، ليس إلا مجرد هدنة مؤقتة، لن يلبثوا أن ينتهكوها عند أول فرصة!

وفي المقابل فإن البلدان العربية من ناحيتها لن يكون لديها أى مبرر إزاء هذا الموقف الإسرائيلي؛ لأن تفترض حسن النوايا والرشد والعقلانية لدى إسرائيل، وأنها لن تستخدم سلاحها النووي لفرض إرادتها على جيرانها، فضلًا عن أنها قد تخلت عن أطماعها التوسعية!

وأكد أن وجهة النظر المصرية تؤكد أنه لا يستقيم على الاطلاق امتلاك إسرائيل واحتكارها للسلاح النووي مع منطق ومضمون السلاح الشامل!

مؤكدًا أن واقع الأمر، وأيا ماكانت الحجج والمبررات الإسرائيلية للإبقاء على ترسانتها مع السلاح النووي، وللإمتناع عن التوقيع على معاهدة حظر الانتشار النووي، فليس بإمكان أي مسؤول مصرى أن يتجاهل مغزى وخطورة وجود ترسانة من الأسلحة النووية على بعد كيلو مترات من حدود مصر أيا كانت العلاقة السلمية والودية مع الطرف الآخر المالك لها.

وقال تلك إحدى أوليات الأمن القومي لأي بلد والتي يستحيل تجاهلها!

لـم يكـن غريبًـا إذن أن تـصر مـصر علـى موقفهـا وأن تطالـب إسرائيل بالإفصاح عن ترسانتها النووية، وأن تلتزم بتجميدها والبدء في تصفيتها مع تحقيق السلام الشامل فضلًا عن قبول التفتيش على منـشآتها النوويـة، وذلـك هـو الموقـف الوحيـد الـذي ينطـوي عليـه المفهـوم الحقيقـي للـسلام، والـذي يتـوازن فيـه الـسلام، مـع الحفـاظ على الأمن القومي مصريًا وعربيًا!

والطريــق الثــاني وهــو الطريــق الــسياسي الدبلوماســي وهــو الاستمرار في الجهد السياسي الدبلوماسي العربي الذي بدأ منذ أكثر من عام للضغط من أجل قبول إسرائيل الانضمام إلى معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية، ومن أجل الوصول إلى اتفاق لإخلاء الشرق الأوســط مــن أســلحة الــدمار الــشامل، والمطلــوب عــدم اليــأس والاستمرار والمثابرة وطرح القضية باستمرار، وخاصة في العلاقات الثنائية، وخصوصًا بين مصر وإسرائيل والأردن وإسرائيل، وبحيث لا توقـع اتفاقيـات سـلام مـع كافـة الأطـراف العربيـة إلا مـن أجـل إنجـاز ذلـك الهـدف أيـضًا وهـو الاتفـاق علـى إخـلاء الـشرق الأوسـط مـن أسلحة الدمار الشامل.

الإرهاب النووي

ومن جانبه تحدث الخبير الإستراتيجي الألماني ، كـارل هـاينز كامـب ، مؤكـدًا أن إمكانيـة الإرهـاب النـووي منخفـضة جـدًا فـإن

التكاليف الباهظة لحدوث مثل تلك الإمكانية تستحق منا مواصلة الانتباه والاهتمام بها، ويجب أن تكون مكافحة الإرهاب النووي من مسؤولية التحالف الغربي لا من مسئولية الدول بصفة فردية.

كما يعتقد كثيرون أن وقوع الأسلحة النووية الروسية التي لا تخضع للإشراف الدقيق في أيدى الإرهابيين ليس سوى مسألة وقت، وقد أصبحت قصص "المافيا النووية" مادة إخبارية دائمة للصحف الشعبية كما أن عددًا من المطبوعات تكهنت باحتمال لجوء الإرهابيين أو عصابات الجريمة الدولية إلى استخدام الأسلحة النووية لابتزاز الدول الصناعية الغربية أو تهديدها.

وأضاف من هنا نطرح السؤال: ما هي إمكانية الإرهاب النووي الفعلية؟ إن ألمانيا سجلت في عام ١٩٩٣ أكثر من ٢٣٣ حادثا من حوادث الاشتباه بتهريب مواد لها علاقة بالأسلحة النووية، وفي أغسطس ١٩٩٤ تم الاستيلاء على ٣٠٠ جرام من مادة البلوتونيوم في ميناء ميونيخ، ولكن لم يحدث حتى الآن أي تهديد نووي حقيقي من الإرهابيين، ولم تقترب أية مجموعة أو فرد من خارج إطار الحكومات من امتلاك أي سلاح نووي، ولكن لكي نفهم لماذا لم يحدث أي عمل إرهابي نووي لا بد من أن نثير أسئلة عن بعض الافتراضات العامة عن الإرهابيين والأسلحة النووية.

الافتراض الأول: الإرهابيون يريدون أسلحة نووية:

الإرهابيون على استعداد لاستخدام العنف وهم لا يبالون بسقوط الضحايا من الأبرياء والواقع أنه كلما زاد عدد الضحايا احتل الإرهابيون عناوين أبرز؛ ومع ذلك فإن الحوادث التي كان فيها عدد القتلى كبيرًا، مثل: انفجار أوكلاهوما، نادر نسبيًا إذ أن غالبية الحوادث الإرهابية تسفر عن عدم وقوع أى إصابات.

لماذا؟ من بين التفسيرات أن الهدف الأساسي للإرهابيين هو اجتذاب الانتباه والاهتمام بأكبر قدر ممكن وليس التسبب في وقوع عدد كبير من الضحايا، كما أن عملية القتل الجماعية يمكن أن تؤدي بأرواح المتعاطفين مع الإرهابيين؛ وبالتالي إلى إبعاد الناس عن قضيتهم.

وقال: لذا لا بد من أن يكون هدف الابتزاز النووي هائلًا في ضخامته، لأن الأهداف الأقل مثل المطالبة بإطلاق سراح الرفاق يمكن تحقيقها دون اللجوء إلى ذلك الحد من التطرف، وفي الوقت نفسه لا بد أن يكون الهدف واقعيًا تستطيع معه حكومة ما تلبية طلب الإرهابيين، لكن هذا لا يعني القول إن الإرهابيين لن يستخدموا الأسلحة النووية في المستقبل.

الافتراض الثاني: سهولة صنع الأسلحة النووية

لقد شجعت الحكومات الأمريكية هذا المفهوم في الواقع في كثير من الأحيان، ففي عام ١٩٧٩ توصلت دراسة أجراها مكتب التقييم التكنولوجي الأمريكي إلى نتيجة مفادها أن مجموعة صغيرة جدًا تستطيع حتى دون معلومات سرية أن تنتج جهازًا نوويًا صغيرًا، لكن فكرة مقدرة الإرهابيين على صنع قنبلة نووية فكرة ساذجة، لا سيما إذا أخذنا في حسباننا أن دولًا لديها موارد كبيرة تعمل لفترة طويلة من أجل امتلاك سلاح نووي.

وتشير الأنباء التي تتحدث عن تهريب المواد النووية إلى احتمال الحصول على تلك المواد من السوق السوداء، لكن الحصول على المواد ليس سوى خطوة واحدة تعتمد على الكمية المطلوبة على مستوى التكنولوجيا، وبشكل عام كلما زادت بساطة تصميم السلاح احتاج إلى مواد نووية أكبر، كما أن إنتاج السلاح يحتاج إلى عمال وموظفين لديهم خبرة عالية وخاصة في مجال الفيزياء والكيمياء وعلم المعادن والإلكترونيات.

والافتراض الثالث: الدول الخارجة على القانون ربما تقدم المساعدة الإرهاب الذي تراه الدولة حقيقة لا يقتصر على الشرق الأوسط، ولكن من غير المحتمل أن تقدم أي دولة رعاية للإرهاب، سواء المعلومات والخبرة التكنولوجية النووية التي لديها، فالعلاقة بين

الحلفاء النوويين وغير النوويين بشكل عام "حتى في حلف شمال الأطلسي" تنطوي على ترتيبات وإجراءات أمنية صارمة تدل على إنعدام الثقة، والفكرة القائلة أن أي دولة سواء أكانت خارجة على القانون أم لم تكن، ستمرر المعلومات أو الأسلحة إلى منظمات من المجرمين أو الإرهابيين، فكرة غير مقبولة مع أننا لا نستطيع استثنائها مئة في المئة .

الافتراض الرابع: إمكانية تهريب الأسلحة غير الخاضعة للإشراف من الترسانة السوفيتية السابقة

إن حدوث أي هفوة أو غفوة في الإجراءات الأمنية في بلد يمتلك حوالي ثلاثين ألف سلاح نووي يمكن أن يؤدي إلى كارثة، لكن بحسب المنظمات العسكرية المسؤولة، أن الأسلحة النووية في روسيا أثبتت أنها أهل للاعتماد عليها أكثر مما كان الناس يتوقعون. وليس هناك بين جميع المواد التي قيل أنها هربت أي مواد حاسمة الأهمية أو من مخزون الأسلحة، ولكن ليس هناك لاضطراب في الاتحاد السوفيتي السابق تتمثل في حصول دولة على أعتاب الإنتاج النووي، أى أنها تمتلك الموارد والمرافق اللازمة، على المواد النووية الضرورية، وهنا مصدر الخطورة، ولكنه مصدر منفصل كليًا عن الإرهاب.

وأكد أنه مع أن إمكانية الإرهاب النووي منخفضة جدًا، فإن التكاليف الباهظة لحدوث مثل تلك الإمكانية تستحق منا مواصلة الانتباه والاهتمام بها، ويجب توفير الأموال اللازمة لضمان تدمير المواد لمكافحة التهريب، وهكذا لا يمكن تجاهل الإرهاب النووي إلى أن تحدث أزمة، ويجب أن نعتبر ذلك مجازفة محتملة على المدى البعيد تقتضى منا مواصلة اليقظة.

الفهرس

مقدمة ٥

الباب الأول: السلام النووي والعالم

الفصل الأول: أعظم الاكتشافات في تاريخ البشرية ١١

الفصل الثاني: التنظيم الدولي ومشكلة السلام النووي ٢٣

الباب الثاني: غطرسة إسرائيل النووية

الفصل الأول: عقبات ذرية في طريق السلام ٥٥

الفصل الثاني: القوة منفردة لا تضمن الأمن ٧٥

الفصل الثالث: أساطير القوة في الشرق الأوسط ٩٧

الباب الثالث: السلام والسلاح النووي

الفصل الأول: استراتيجيات التسوية السلمية في الشرق الأوسط.. ١٢١

الفصل الثاني: مخاطر الانفراد بالسلاح النووي ١٥٣